فوزى الاخناوى

حركة التاريخ

قضايا و مفاهيم

إهــــــــداء ٢٠٠٩
دار الكتب و الوثائق القومية
القاهرة

فوزى الاخناوى

حركة التاريخ
قضايا ومفاهيم



دار الثقافة الجديدة

اســم الكتاب: حركة التاريخ- قضايا ومفاهيم
تأليف: فوزى الاخناوى
مـركز البحـوث العربية والإفريقيـة- ٥ شارع حسن برادة
متفرع من شارع قرة بن شريك- أمام مستشفى رمد الجيزة
القاهرة - ت/ف: ٣٧٧٤٤٦٤٤-٣٥٧١٤٧٨٥
البريد الإلكتروني: info@aarcegypt.org
الموقع على الإنترنت: Website:www.aarcegypt.org
الناشــر: دار الثقافة الجديدة
(شركة ذات مسئولية محدودة) ٣٢ ش صبري أبو علم – باب اللوق
القاهرة – ت/ف: ٢٣٩٢٢٨٨٠
البريد الإلكتروني: elguindimohamed@hotmail.com
الطبعة الأولى: ٢٠٠٨
رقم الإيداع: ٢٠٠٨/٢٣٢٣١
الترقيم الدولي: 0 - 043 – 231 – 977

تمهيـــــد:

ما من أحد يتصدى لكتابة التاريخ لمعاصريه أو للأجيـال اللاحقــة إلا ويفعل ذلك عن قصد أو غير قصد في إطار فلسفة معينة. ومهما حاول أن يكون علمياً وموضوعياً في تقريره للحوادث، فلابد أن يواجه أسئله ومشكلات تتجاوز حدود العلم، لا يمكن الاجابة عليها إجابة قاطعة. ومع ذلك فلابد من مواجهتهـا لفهم التاريخ وموقف الانسان: ما الصدفة، وما الضرورة؟ هل هناك قوانين تحكم حركة التاريخ، هل يعيد التاريخ نفسه؟ أيمكن التنبؤ بالأحداث قبل وقوعها؟ وما أثر الدور الذى قام به بعض الأفراد، وهل تنسب اليهم أم إلى عصرهم؟ إلى اى مدى يمكننا أن نقارن عصراً بعصر وتطورا بتطـور؟ ومـا أثـر الحـروب والأزمات والثورات والمكتشفات العلمية على حركـة التـاريخ، كيـف يـؤثر الاقتصاد والتقنيات والحضارة والأديان والسياسة على مسار التـاريخ، وكيـف تؤثر القوى الاجتماعيه بعضها على بعض؟ أسئله كثيرة لا يستطيع المـؤرخ ان يتجنبها، ولأنه لا يستطيع أن يتجنبها فلا بد أن يجد نفسه على حـدود الفلـسفة، وعلى حدود فلسفة التاريخ.

وهو يفلسف التاريخ أيضاً كلما أعاد النظر في منهجه، أخيراً نصل إلى المعنى المألوف من فلسفة التاريخ: إنها مجموعة من الآراء والافكار التي تتأمل تاريخ الانسان ككل، سره الخفي، سياقه، حركته، قوانينه، القوى التي تتحكم في سيره. بهذا المفهوم تكون فلسفة التاريخ فلسفة بالمعنى الـدقيق، فكـرا يتأمـل الانسان والعالم، لا لأجل التأمل المطلق، بل لأن تاريخ الانسان، أو وجوده فـي الزمان وتغيره وتطوره عنصر أساسي في بناء كيانه. ومن هنا يصبح لفلـسفة

التاريخ معنى شامل، ومن هنا أيضا نجدها تنشأ غالبا في عصور القلق والأزمات والحروب والتحولات الاجتماعية الكبرى. إنها تريد عندئذ أن تفهم الحاضر، وربما حاولت أيضاً أن تتنبأ بالمستقبل. ويصدق هذا على هيجل وماركس وإشبنجلر وتونبي والقديس أوغسطين وغيرهم...

شهد عصرنا ذروة التعقيدات التي بدأت تتكون في القرن التاسع عشر، فلقد بلغ العالم درجة من التعقيد، بحيث لايجدي في فهمها عملية التحليل التاريخي البحت، فبالنسبة لمعظم الناس: يبدو تتابع الأحداث في التاريخ المعاصر شديد السرعة والتناقض والغموض، وأن القوى التي تحركها شديدة الخفاء وغير منطقية، ولا يمكن التحكم فيها، لدرجة أن تجعلهم يشعرون بالضياع في هذا العالم، من تاريخ ليس من صنعهم.

لذلك، من أجل الوصول إلى معرفة تاريخية أرقى، كان لابد من إحداث تغيير في طبيعة الدراسات التاريخية، باستخدام مناهج العلوم الاجتماعية ذاتها، والانتقال من إثارة الاسئلة حول نظرية الرقي، والقيمة العلمية للمعرفة التاريخية، إلى نظرة شاملة، تعيد النظر في جوانبه السياسية والاقتصادية والاجتماعية والحضارية.

إن الوصول إلى أجوبة متماسكة يتطلب المعالجة الشاملة، التى تتعامل مع التاريخ كوحدة متطورة، تعاين أساسيات التكوينات الاجتماعية التاريخية، تحدد ثوابتها ومتغيراتها وديناميأتها، في ترابطها مع حركة التاريخ العالمية، بعد أن أصبحت المتغيرات الاقليمية والقومية شديدة الصلة أو التأثر بأحداث ومتغيرات عالمية الأبعاد. هذا النهج يتطلب إطارا عاما، وأداة معرفيه، وتحليلا لهذه القراءة، وليس الرصد الكرونولوجي للأحداث المتتابعة.

أن مناهج البحث التاريخي تتطور في كل مرحلة من مراحل تطور علم التاريخ نفسه. فهناك علاقة جدلية بين بنية العلم المعرفية ومناهج البحث في هذا

العلم، بحيث تناسب مناهج البحث المرحلة التاريخية في تطور العلم من جهتـــه، كما أنها تساعد العلم على الإنتقال لمرحلة أخرى بمناهج جديدة من ناحية ثانية.

منذ أن بدأ الانسان يسعى على سطح الارض راوده سؤال ما يزال يلح فى طلب الاجابة حتى الآن، من أين، ولماذا وإلى أيـــن؟ وعلـــى الـــرغم مـــن أن الاسطورة، والفكر الدينى، والفلسفة، والعلم، قد حاولوا جميعاً تقديم الاجابة على هذا السؤال اللغز المرتبط بوجود الانسان فى الكون، فان الـــسؤال مـــا يـــزال، بالنسبة للانسان، لغزاً محيراً مضنياً، وما يزال السؤال مطروحاً على نحـــو أو آخر.

وفى طيات المحاولات الدائبة التى بذلها الانسان للحـــصول علـــى إجابـــة مرضية لهذا السؤال ظهر علم التاريخ، باعتباره أحد الآليات التـــى يـــستخدمها الانسان لفهم حقيقة الوجود الانسانى، فى ماضيه وحاضره ومـــستقبله. وهكـــذا تحددت، منذ البداية، قيمة المعرفة التاريخية بوظيفتها الثقافية الاجتماعية.

هذه الرحلة الطويلة التى قطعتها المعرفة التاريخية، منذ نشأت فـــى رحـــم الأسطورة، حتى تطورها العلمى المثير في العقود الاخيرة، كان هدفها معرفـــة الانسان فى حياته الاجتماعية، وفى إطار ثقافته. ولم يكـــن ممكنـــاً أن تتطـــور المعرفة التاريخية فى جانب بعينه بعيداً عن بقية جوانبها – ومن ثم فان فلـــسفة التاريخ التى تبحث فى اتجاه حركة التاريخ، والقوى الفاعله فى هـــذه الحركـــه، ومضمون التاريخ ومغزاه، كانت تتطور بشكل يوازى تطور مناهج البحث فـــى الدراسات التاريخية، بهدف: تطوير كيفية الحصول على المعلومات، وتحليلهـــا، وعرضها، ثم محاولة كشف العلاقة السببية داخلها، وصولاً إلى إستنتاجات تفيد فى تحقيق الهدف النهائى من الدراسة التاريخية وهو تفسير العـــالم مـــن أجـــل تغييره.

***الفصل الاول** عنوانه المنهج كآلية فى البحث التاريخى، يتعرض للعلاقة بين بنية العلم ومناهج البحث، وأثر الانتقال من فلسفة التاريخ وأزمة المنهج الى البحث عن إطار نظرى يستوعب حركة التاريخ المعاصر، ليس لمجرد رصد الأحداث، انما لتجاوز الوصف الى التحليل والتفسير والتنبؤ الاحتمالى.

***الفصل الثانى** موضوعه أن لكل نمط إنتاج زمانه الخاص، فحركة التاريخ مراحل من زمان معين من نمط الانتاج، فيه تتحرك الأحداث، وبه تتجدد كعلاقات اجتماعية ، ترسمها أنماط الانتاج، فى حركة تكونها و ترابطها وتفككها وتحولها.
حركة الزمان فى حركة البنية الاجتماعية ، تعنى أن حركة التاريخ ليست سوى صيرورة البنى الاجتماعية ، فى ارتباطها بتطور حركة الصراع الاجتماعى، والتاريخ فى النهاية محصلة عوامل متداخلة متفاعلة متشابكة متناقضة من العلل والضرورات، والعوامل الذاتية، تتفاعل مع العوامل الموضوعية ونتيجتها تحدد صيغ التحقيب، والتمفصلات بين المراحل الكبرى.

من هذا الفصل نخلص الى عدة نتائج **أولها** أن نمط الانتاج الآسيوى أو الخراجى، هو المدخل لفهم تاريخ الشرق السياسى و الدينى **ثانيا** انه لاحتمية ميكانيكية فى التاريخ ، فالتراكم التقنى ينتج فقط إحتمالات، وأمكانية لا ضرورة حتمية. **ثالثا** تعلمنا مدرسة الحوليات أهمية التحقيب فى حركة طويلة، لإدراك الاتجاة العام لتطور البنية الاجتماعية الاقتصادية، مع إدخال الانثروبولوجيا والحياة اليومية للناس العاديين في سياق الاحداث .

***الفصل الثالث** يتناول دراسة تطبقية تاريخية لنمط الانتاج الرأسمالى العالمى:
باعتبار أن النسق الرأسمالى العالمى – وحدة التحليل الأساسية – هو نظام متكامل فى مجموعة، ومن ثمة تعمل قوانين الحركة فيه على مستوى العالم بأسره، وتقسم العالم الى قسمين : بلدان مركزية متطورة متحكمة، و أخرى هى الاغلبية طرفية فقيرة، تابعة، مستغلة، ضمن علاقة فيها يصدر المركز الى بلدان العالم الثالث أزمات التراكم العالمى ، وتناقضات التطور الرأسمالى (الإفقار والبطالة وأزمات الكساد والتضخم وتهديد البيئة)، وأن لحظات القطع الحاسمة

فى التاريخ، تعبر عن مراحل أزمة النظام الرأسمالى، أما آليات ضبط وتنظيم أزمات التراكم – فتحدد خصوصية وأشكال التحولات النوعية فى هذا النظام، خلال عصور الرأسمالية التجارية، الرأسمالية الصناعية، المرحلة الاحتكارية وحاليا مرحلة الرأسمالية المالية.

هذا هو الخط الرئسى للتطور الرأسمالى بصورة مجردة، كاطار عام يحكم ويفسر التناقضات والممارسات الفعليه لحركه الأحداث، كما نشاهدها فى التاريخ المعاصر.

الاسكندرية فى ٢٠٠٨/٦/٢٤

المؤلف

الفصل الأول:

إشكالية المنهج فى علم التاريخ

المنهج كآلية في البحث التاريخي

الأسطـورة والتاريخ:

منذ البداية حاول الانسان التعرف على ماضيه لكى يفهم حاضره من ناحيه، ولكى يجد فى هذا الماضى سنداً ودعماً لوجوده الآنى فى إطار الجماعة من ناحية اخرى. واذا كان الانسان قد لجأ الى الاسطورة كآلية لتفسير interpret اللغز المتعلق بوجوده فى الكون، ولتفسير الظواهر المحيطة به، فان محاولته هذه كانت هى الخطوة الاولى لبناء المعرفة العلمية، سواء فى مجال التاريخ أو غيره، فاذا كانت الاسطورة ملاذ الانسان حين كان العقل البشرى ما يزال فى طور طفولته الاولى، وبغض النظر عن التفسيرات المختلفة للاسطورة، فان الاسطورة حاولت ترقيع النقص فى ذاكرة الانسان.

لقد ظهرت "أساطير الخلق" لتحاول الإجابة على الأسئلة المتعلقة بالخلق والتكوين وأصل الإنسان، وعلاقته بالكون. وكانت هذه الأساطير هى المحاولة الأولى للحصول على اجابات يحتاجها الإنسان لتفسير وجوده وقصته فى العالم.

وإذا كان البعض يصف الأسطورة بأنها العلم البدائى، فإنه ينبغى علينا أن نشير إلى أن المعرفة التاريخية قد ولدت من رحم الأسطورة، وتربت وترعرعت فى حجرها. إذ أن أحداث القصص الأسطورية تدور حول أصول الأشياء ونهاياتها. وهنا نجد المجتمع الإنسانى يلجأ إلى أساطيره للحصول على التفسيرات المطلوبة لمختلف الظواهر الغامضة، سواء فى الطبيعة، أو فى ماضى التطور الإنسانى. وإذا كان تصور التاريخ على أنه علم تصور حديث نسبياً، فإن التاريخ، من حيث كونه سجلاً لنشاط البشر وسعيهم لبناء الحضارة، قد بدأ مع بداية المجتمع الإنسانى نفسه، ولا يقلل من أهمية هذه الحقيقة حقيقة أخرى مؤداها أن الاسطورة كانت اكثر من العناصر (التاريخية) فى هذه الكتابات المبكرة.

لقد حاولت الأساطير الأولى أن تفسر ما صعب على الإنسان إدراكه في بداية رحلته الكونية. بيد أن الأسطورة، من ناحية أخرى، عجزت عن توضيح البعد الزمني والبعد المكاني في القصة التاريخية. فالزمن في الأسطورة متداخل دونما تحديد، لأن بناءها يقوم على أساس أن الزمن لم ينته بل مايزال مستمراً. ولذلك فإن الفكرة الأسطورية عن الزمان كيفية ومجسمة، لا كمية مجردة. فالفكر الأسطوري لا يعرف الزمن بوصفه تعاقبا للحظات زمنية متشابهة، كما أن الإنسان الأول لم يعرف فكرة الزمن التي تشكل لنا إطار التاريخ، كذلك فإن علاقة الأسطورة بالمكان هي بعينها علاقة البناء الفني برموزه، فالمكان رمز للأسطورة ولكنه ليس مسرحاً حقيقياً لأحداثها التي تدور خارج حدود الزمان والمكان، ولأن العملية التاريخية ثلاثية الأبعاد، إذ أنها تقوم على العلاقة الجدلية بين الإنسان وبيئته... في إطار المكان، فإن تطور المعرفة التاريخية كان يستوجب البحث داخل هذه المنظومة الثلاثية بحيث تحتم انفصال التاريخ عن الأسطورة في مرحلة لاحقة.

لقد أدخلت الأساطير مظاهر البيئة الطبيعية في نسيج القصة التي ترويها لمحاولة تفسير لغز الوجود الإنساني في الكون. ويرى بعض الباحثين أن أساطير العالم القديم، التي تمثل واحداً من أعمق منجزات الروح الانسانية كانت نتاجاً لتأملات كونية عميقة من جانب الإنسان. فهناك الكثير من الأساطير القديمة تتناول موضوعات مثل الحق، ونظام الكون، وشكل الإنسان، وبناء الحضارة. ومن ناحية أخرى، فإن عدداً كبيراً من الباحثين يتفقون على أن الأسطورة تعبير عن وعي الجماعة الإنسانية بذاتها وإدراكها لهويتها، كما أنها تعكس بناء الحياة الاجتماعية، وعلاقة هذه الحياة بعالم الآلهة والقوى الغيبية.

لقد ربطت الأساطير الكنعانية، مثلا بين ظروف البيئة من خصوبة أو جدب وبين صراع الإله بعل (رب الخصوبة والحياة)، والإله موت (رب العقم والموت). أما أساطير الخلق الهندية فتكشف عن رغبة الإنسان الطبيعية في الوصول إلى تفسير للغز الوجود الإنساني، كيف وجد الكون؟ وكيف يعمل؟ ومن

أين يأتى الإنسان؟ وما وظائف عناصر الطبيعة وعلاقتها ببعضها البعض؟ وما سر القمر والشمس والرياح والعواصف، والفيضان والجفاف؟.

لقد اختلطت محاولات الإنسان الأولى لتسجيل تاريخه بالصياغات الأسطورية، ولم يكن له أى دور واضح فى الفعل التاريخى فى هذه الصياغات الأسطورية. إذ اتسم التراث الإنسانى الباكر فى مجال الكتابة التاريخية بهذا الخلط المثير بين فعل الإنسان ومشيئة القوى الغيبية، وكانت الكتابات التاريخية الأولى تسجيلاً لأفعال ليست من قبيل الفعل الإنسانى، وإنما هى من أفعال الآلهه. ولم يكن البشر فى هذه التواريخ الباكرة يمثلون عنصراً من عناصر القوة والنشاط والفعل، ولكنهم كانوا وسيلة هذا النشاط وأدواته المسخرة بأيدى الآلهه. وهكذا كانت التسجيلات التاريخية الباكرة عبارة عن تواريخ حكومات الآلهه، وأشباه الآلهه. ولم يكن التاريخ قد نزل بعد من عليائه ليسجل قصة الإنسان فى الكون وسعيه لبناء الحضارة. وهنا نجد الأسطورة تحكم التاريخ، فالأسطورة حكاية مقدسة تلعب أدوارها الآلهه وأشباه الآلهه.

وبطبيعة الحال، نزلت الأسطورة من سماء الآلهه إلى عالم الإنسان، وبدأت ترصد تاريخه وتسجله وفق شروطها وفى إطار رموزها وقد اختلف الباحثون حول هذا الأمر، إذ يذهب البعض إلى أن الأساطير "تسجيل تاريخي" للأحداث الجارية عبر ماضى الجماعات الانسانية والشعوب، على حين يذهب البعض الآخر إلى القول إن الأسطورة تمثل تاريخاً قبلياً متوارثاً بين الأجيال المتعاقبة التى تناقلته بالتلقين الشفاهى، ونادراً ما تأخذ الأسطورة أشكالاً أو نماذج محددة بل إنها غالباً ما تنطوى على عناصر يمتزج فيها الخيال بالخرافة.

أن الأسطورة لا تحمل التاريخ كله، وإنما تحمل "نواة تاريخية"، وغالباً ما تكون الصياغات الأسطورية لهذه "النواة التاريخية" محملة بتراكمات تعبر عن وجدان الجماعة التى أنتجتها، كما أنها – فى الوقت نفسه – تعبير عن الذات

والهوية وتحمل تصوراً نفسياً تعويضياً لصالح الجماعة من كونها تجسيداً للواقع "التاريخي".

ولا يعنى هذا أن الأسطورة نتاج للخيال المجرد، وإنما هى ترجمة لملاحظات واقعية ورصد لحوادث جارية، ولكن فى إطار فنى يخدم الأهداف الثقافية الاجتماعية التى يحتاج المجتمع لتحقيقها من خلال أساطيره. وعن طريق الأساطير ومن خلالها، عرفنا ما عرفناه عن تجارب الأولين وخبراتهم المباشرة التى تعود إلى أزمان سحيقة تسبق "التاريخ المكتوب". ومن هنا يمكن القول بأن الأساطير نظام فكرى متكامل، استوعب قلق الانسان الوجودى، وتوقه الأبدى لكشف الغوامض التى يطرحها محيطه.

ومن يبحث فى الأسطورة سوف يجد مادة تاريخية ثرية تشكل بناءها، ففى رأى فريق من الباحثين أن أساطير (الطوفان، أو الدمار بالنار السماوية، أو الأعاصير)، التى تتسم بالشمولية وتتكرر لدى معظم الشعوب، دلالة على تجارب وخبرات عاناها الجنس البشرى فى مطلع حياته. ومن المهم أن نلاحظ أن هذه الأساطير التى تتعلق بالتكوين وفصل السماء عن الأرض قد سربت بعض تفاصيلها فى الكتابات التاريخية اللاحقة على نحو يكشف عن تأثير الأسطورة فى منطقة الشرق العربى، ولا سيما أساطير التكوين السومرية.[١]

التراث العبرانى والتاريخ:

وإذا ما أخذنا ما كتبه العبرانيون أنفسهم باعتباره تاريخاً، فإننا سنجد أن العناصر الأسطورية والغيبية تمثل لحمة الكتابات العبرية (التاريخية) وسداها. بيد أن التراث العبرانى، من ناحية أخرى، يمثل مرحلة أبعد سارها الفكر التاريخى حين اختلط بالفكر الدينى.

فالنصوص التوراتية التى تتحدث عن موضوعات تاريخية تعتبر من أقدم الكتابات "التاريخية". وإذا كانت الأسطورة قد سبقت "الكتابات التاريخية الدينية"،

---

(١) فراس السواح مغامرات العقل الأولى دار الكلمة للنشر ١٩٨٠

فإن تأثير الأسطورة لم يختف وإن خفت حدته. ويحتل سفر الملوك فى التوراة اليهودية مكانة خاصة فى تاريخ الفكر التاريخى بفضل ما يتضمنه من مادة تاريخية غزيرة.

ومن ناحية أخرى، فإن التسجيلات العبرانية الأولى قد سارت شوطا بالتاريخ نحو توضيح الدور الإنسانى فيه، وتقليل تدخل الآلهه والقوى الغيبية فى شئون البشر. بيد أن اعتقاد اليهود بأنهم (شعب الله المختار) جعلهم يسجلون فى أسفارهم أخباراً عن أفعال الله من أجلهم وتدخله فى توجيه حركة التاريخ لصالحهم.

ولأن فكرة التاريخ لدى العبرانيين تتمحور حول فلسفة غائية هدفها طمأنة اليهود بوعدهم بالأمل فى المستقبل، ولأن فكرة التاريخ العبرانية تدور حول بنى اسرائيل أولاً، ثم البشرية كلها بعد ذلك، فان كتابة التاريخ فى التراث العبرانى طورت منهجا يسعى إلى رسم الصورة المثالية لمسيرة التاريخ العالمى، بحيث يتوافق مع فلسفة التاريخ العبرانية الغائية. وقد أدى هذا إلى أن صارت كتابة التاريخ فى التراث العبرانى لا تستهدف الحقيقة التاريخية، وإنما تستهدف صياغة الرواية التاريخية وفق النموذج اليهودى، وفى إطار فلسفة التاريخ اليهودية التى تؤكد أن الرب سوف يتدخل فى النهاية لصالح شعبه المختار.

وهكذا كانت فكرة التاريخ لدى العبرانيين تتمحور حول فلسفة تاريخ غائية تفسح مجالاً واسعاً لدور الرب فى توجيه أحداث التاريخ وقد أدى هذا بالضرورة، إلى تخلف منهج البحث التاريخى، لأن "الحقيقة التاريخية" لم تكن هدف هذا النمط من الكتابة. والمادة التاريخية فى أسفار العهد القديم لا تقدم الحدث التاريخى فى إطاره الوضعى، وإنما تصوغه فى القالب الذى ينبغى أن يتقولب فيه لكى يتسق مع الغايات الدينية التى حكمت كتابة تاريخ اليهود وقصتهم فى العالم.

ويرى بعض الباحثين أن الكتابات التاريخية فى التوراة تحدد بداية ظهور القصص التاريخى الحقيقى فى تاريخ كتابة التاريخ، وأن "سفر الملوك" يمثل فكرة التاريخ لدى العبرانيين خير تمثيل، فكاتب هذا السفر يهدف إلى إقناع اليهود بأن الإخلاص الدينى له قيمته، وذلك عن طريق وضع أمثلة تاريخية على المصائب التى حلت بهم عندما تخلوا عن دينهم. إذن الكتابة التاريخية بدأت فى شكلها الجنينى داخل الأسطورة وقد سربت أساطير الخلق والتكوين التى انتشرت فى المنطقة السامية قديماً كثيراً من عناصرها إلى التوراة التى ينسبها اليهود إلى موسى "عليه السلام" وقد أضاف إليها الأحبار اليهود ما يخدم فكرة أن اليهود "شعب الله المختار"، وفكرة الوعد بالأرض المقدسة والخلاص فى المستقبل.

ويهمنا فى الدراسة أن نؤكد على أن العهد القديم قد استوعب فكرة التاريخ بمضامينها السائدة فى المنطقة السامية منذ القدم، وهو ما يعنى أن التراث الأسطورى الذى حكم فكرة التاريخ عند السومريين والبابليين والكنعانيين والمصريين القدماء قد اتخذ شكلاً دينياً غائياً فى فكرة التاريخ العبرانية، فالنظرة اليهودية إلى التاريخ ترى فيه تاريخ بنى اسرائيل أولاً، ثم تاريخ البشرية بعد ذلك. ويعتقد عامة اليهود أن هدف التاريخ هو تشييد مملكة المخلص الذى سيأتى فى آخر الزمان ليقيم مملكة الرب فى أرض الميعاد.

هكذا، إذن، نصل إلى أن فكرة التاريخ فى المنطقة السامية القديمة (المنطقة العربية الآن) قبل ظهور الإسلام كانت مزيجاً من الفكر الأسطورى والفكر الدينى الذى وضع التاريخ، بأحداثه ووقائعه، داخل نطاق فلسفة غائية تهدف إلى صياغة أحداث التاريخ لخدمة أهداف أخرى غير البحث عن الحقيقة، أو رصد العلاقة السببية فى الظاهرة التاريخية، وفى ظل هذه الظروف اختلطت الحقائق التاريخية بالتصورات الأسطورية والغيبية، وبقى التاريخ عملية يشارك البشر فى صنعها وتتولى الآلهه توجيه مجراها. ولم يكن ممكناً فى ظل هذه الظروف الفكرية أن تتطور مناهج البحث التاريخى إلى آفاق جديدة تخطو بها نحو تحويل التاريخ إلى "علم" بالمعنى البسيط الذى يهدف إلى كشف غير المعلوم، وكان هذا

بشكل عام هو إطار فكرة التاريخ فى المنطقة بعد ظهور الإسلام الذى بدأت معه مرحلة جديدة من التطور، كان للدراسات التاريخية ومناهج البحث نصيبها منه.

قبل الخوض فى الحديث عن تطور مناهج البحث والفكر التاريخى فى إطار الحضارة العربية الإسلامية ينبغى أن نطرح عدداً من الأسئلة حول المعرفة التاريخية عند العرب قبل الإسلام يدخل فى نسيج تراث المعرفة التاريخية للمنطقة كلها، فإن هذه التساؤلات تكتسب شرعيتها من التراث العربى قبل الإسلام وكانت من روافد الفكر التاريخى العربى بعد الإسلام.

الثابت أنه كانت للعرب قبل الإسلام أساطيرهم التى كان بعضها بمثابة الشكل الجنينى للمعرفة التاريخية فى فترة لاحقة من تاريخهم. وقد راودت العرب البدائيين الأسئلة نفسها التى راودت غيرهم من الشعوب فى طور بدائي من رحلتهم عبر الزمان عن حقيقة لغز الوجود الإنسانى فى الكون. ويرى أحد الباحثين أن دراسة الأساطير العربية قبل الإسلام هى دراسة كل ما سُطّر عند الجاهليين، تاريخاً كان أو ديناً، لأن الأسطورة هى صورة من صور الفكر البدائى حيثما كانت مسطورة أو مطبوعة فى ألواح الأذهان، ولقد كانت البيئة الطبيعية التى أثرت فى التراث الأسطورى العربى هى التى أثرت على نمط المعرفة التاريخية لدى العرب بعد ذلك. [(١)]

لقد كان التراث الأسطورى العربى جزءاً من التراث الأسطورى العام فى المنطقة بطبيعة الحال. ومن ناحية أخرى، كان لابد للمعرفة التاريخية لدى العرب قبل الإسلام أن تتخذ شكلاً يوافق الحقائق والظروف البيئية، ويتسق مع درجة التطور الثقافى فى ذلك الحين، كما كان من الضرورى أن تصاغ فكرة التاريخ فى أنماط تلبى الحاجات الثقافية / الاجتماعية. لقد كان الفكر التاريخى العربى قبل ظهور الإسلام يسير فى مسارين أساسيين: الأنساب، وأيام العرب،

---

(١) محمد عبد المعيد خان الأساطير والخرافات عند العرب دار الحداثة ١٩٨٠ ص ٢٠/٢٢
قاسم عبده قاسم الرؤية الحضارية ص ٦٣،٦٥

فضلاً عن القصص التاريخى أو شبه التاريخى الذى تناقله عرب الجنوب. ومن ثم فإن نمط المعرفة التاريخية وهدف هذه المعرفة قد حددا المنهج الذى استخدمته هذه الأنماط الباكرة من تراث الفكر التاريخى العربى.

ومن المهم أن نشير إلى أن التاريخ فى التراث العربى قبل الإسلام قد كان شأناً بشرياً لا دخل للآلهه فيه، لكن الخيال لعب دوراً أساسياً فى الرواية التاريخية، كما أن الصورة المثلى للقبيلة حلت محل "الحقيقة التاريخية" فى كثير من الأحيان.

وإذا كان نوع المعرفة التاريخية وموضوعها وهدفها يحدد منهج البحث التاريخى، فإن الحياة القبلية فى شبه الجزيرة العربية قبل الإسلام قد فرضت أنماطاً بعينها من أنماط المعرفة التاريخية كان منهجها يسعى إلى صياغة صورة مثالية تخدم الذات القبلية وتحقق أمانيها بغض النظر عن الحقيقة التاريخية.

تطور مناهج البحث والفكر التاريخى فى إطار الحضارة العربية

أ – العرب والتاريخ قبل الاسلام:

استخدم العرب قبل الإسلام "الأنساب"، باعتبارها نمطاً من المعرفة التاريخية يخدم الحاجات الاجتماعية الثقافية للمجتمع القبلى، يناسب ظروف التنظيم القبلى. فقد حرصت كل قبيلة على حفظ أنسابها، حتى تكون وسيلتها فى التناصر على أعدائها. وهذا النمط كان يخلو عادة من الاشارة إلى الأحداث التاريخية.

أما النمط الثانى من أنماط المعرفة التاريخية عند العرب قبل الإسلام، فقد تمثل فى "سجل أيام العرب"، يحوى مفاخرهم فى قالب شعرى، يبحث عن المآثر والروايات الملحمية، لتأكيد الذات والهوية.

ان فكرة التاريخ عند أية جماعات إنسانية ليست فى حقيقتها سوى شكل من أشكال فهم هذه الجماعة لهويتها الذاتية. وإذا رجعنا إلى تراث العرب قبل الإسلام فى مجال الفكر التاريخى لاكتشفنا على الفور أنهم لم يتصوروا أنفسهم أمة واحدة يجمعها تراث واحد، فشجرات النسب تهتم بالنسب الجزئي لكل قبيلة على حدة، دون تصور لذات كلية تجمعهم سوياً. هو سجل يتوافق مع النظره القبلية الجزئية وفكرة البطولة، وصياغة صورة مثالية لبطل القبيلة، اكثر من ارتباطها بفكرة التاريخ.

من ناحية أخرى، كان الوعى التاريخى لدى عرب الجنوب متوافقاً مع ظروفهم التاريخيةالموضوعية ودرجة نموهم الحضارى من جهة، ومختلفاً عن الوعى التاريخى لدى عرب الشمال فى الشكل والمضمون والهدف، فقد كانت بلاد اليمن مركز حضارة قديمة، استقرت دعائمها أمداً طويلاً: وحفظت النقوش المعينية والسبئية، والحميرية آثارها. وكل ما وصلنا فى هذا الصدد تراث تاريخى شفوى تداوله الرواه جيلاً بعد جيل، وفى طيات هذا التراث تتردد أسماء بعض ملوك اليمن القدماء، وتظهر أحداث قصص تاريخية غامضة طابعها

التهويل والمبالغة، نتيجة تراكم الروايات الشفاهية. ولم تكن هذه القصص تعتمد على توقيت زمنى يربط بينها، مما يدل على أن الوعى بالزمن، باعتباره قاعدة للحدث التاريخى، كان بعيداً عن هذا النمط من الكتابة التاريخية فى تلك العصور، اذ أن هذه القصص ذات الطابع الملحمى لم تكن تهدف إلى البحث فى المجرى التاريخى العام عن الحقائق التاريخية، وانما كانت نوعاً من قصص البطولة الملحمية التى تختلط فيها حقائق التاريخ بالخيال.

ولم يكن هذا النمط من القصص التاريخى يتعلق بالقبيلة، وانما بالملكية. فقد كانت الملكية الوراثية هى نظام الحكم السائد، ونمط التنظيم الاجتماعى، ومن ناحية اخرى، فان تراكم الثروة التى جلبتها تجارة العبور أدت إلى القيام بمشروعات زراعية كبرى مثل سد مأرب. وظلت بلاد العرب الجنوبية تقوم بدورها الهام فى نقل التجارة العابرة طوال عهود معين وقتبان وسبأ وحمير. وقد أدى هذا الوضع السياسى والاقتصادى فى جنوب شبه الجزيرة العربية إلى وجود وعى تاريخى أكثر شمولاً ورحابة من الوعى الجزئى الذى نجم عن الظروف التى فرضتها التقسيمات القبلية الحادة فى نجد والحجاز. ومن ثم اتخذت الكتابة التاريخية أشكالاً تناسب الظروف الموضوعية، فاهتمت الروايات التاريخية بقصص الملوك وبطولاتهم وحروبهم، وهو أمر طبيعى فى زمن كان فيه التاريخ ربيب القصور الحاكمة، كما نجد تداخلاً بين الدين والسياسة، كما انعكس دور عرب الجنوب فى التجارة الدولية على الفكر التاريخى.

فى هذه المرحلة يبدو منهج البحث التاريخى متعثراً فى خطواته الاولى فى كتاب التيجان فى ملوك حمير، اذ تختلط فيه الحقيقة التاريخية بالخرافة والاسطورة على نحو مريك. لغياب المنهج كعملية عقلية إستدلالية تساهم فى حل مشكلات العلم، وتدخل فى بنية العلم، أيضاً فإن التراث التاريخى يكشف عن توظيف المعرفة التاريخية فى خدمة أهداف ثقافة إجتماعية، كذلك لم يكن التاريخ بحثاً عن الحقيقة كما أنهم لم يروا فى العملية التاريخية نتاجاً لتفاعل الانسان مع بيئته فى اطار زمنى محدد.

ب – العرب والتاريخ بعد الإسلام:

ونتيجة مباشرة للاختلاط والتفاعل مع البلاد والشعوب والحضارات المجاورة، والتقدم فى العلاقات الاجتماعية حدثت تغيرات جوهرية فى حياة العرب، إنعكست على شتى نواحى الحياة. وكان لابد لفكرة التاريخ أن تخضع لهذه التطورات، على أساس أن الفعل التاريخى نتاج لتفاعل الإنسان مع بيئته الاجتماعية فى إطار الزمان، أى أن التاريخ منهجياً فعل انسانى فى التحليل الأخير. إذ نزل التاريخ إلى عالم الواقع، وراح المؤرخون يبحثون فى قصة الانسان على الأرض. أى أن البحث التاريخى اهتم بالاحداث التاريخية التى صنعها البشر فى بيئتهم، وداخل إطار زمانهم. وبدأ البحث التاريخى ينشد الحقيقة والواقع باستعارة مناهج علم الحديث، باعتبارها وسيلة لضبط الرواية التاريخية، وفق مقياس أخلاقى، يستند إلى الجرح والتعديل، الذى كان منهجاً يستند إلى الجدارة الأخلاقية للرواة. وعلى الرغم من ذلك فان مناهج البحث كان عليها أن تنتظر طويلاً حتى تأخذ شكلها العلمى الذى بلوره ابن خلدون فى مقدمته الشهيرة. وفى الفكر المعتزلى استخدم القرآن الكريم لتأكيد مسئولية الانسان عن مصيره فى الحياة الدنيا.[1]

وعلى أية حال، فان المؤرخين المسلمين ظلوا متأثرين بالرؤية القرآنية لدور التاريخ فى خدمة الجانب الأخلاقى التعليمى فى المجتمع المسلم. أيضاً أصبح التاريخ بأحداثه وأشخاصه من شئون البشر، واختفى تدخل الآلهه فى مجرى العملية التاريخية بشكل مباشر، كما تخلص التاريخ من شباك الاسطورة إلى حد كبير، ومن ثم التزمت الرواية التاريخية باطار الزمان وحدود المكان.ونبذت فكرة الركون الى دور القوى الغيبية فى صنع تاريخ البشر، وتم التأكيد على مسئولية الانسان عن صنع تاريخه وبناء حضارته.

---

[1] حسين مروة   النزعات المادية فى الفلسفة العربية الاسلامية   دار الفرابى ص٧٦٤ – ٨١٤.

بيد أن هذا لا يعنى من ناحية أخرى إنعدام العنصر الغيبى والاسطورى فى الكتابة التاريخية. فالواقع أن تطور المناهج الجديدة فى الدراسات التاريخية قد دفع بالكتابة إلى الامام، ولكن الأساليب القديمة كانت ما تزال موجودة. اذ أن تطور مناهج البحث يدخل فى الخط العام لتطور العلم نفسه، ولكنه لا يقضى على الأساليب والنماذج والمناهج القديمة، التى تظل موجودة، جنباً إلى جنب، مع المناهج الجديدة فترة من الزمن.

والنتيجة أن مناهج البحث صارت هى الأخرى تستهدف الحقيقة، وتبحث عن العلاقة السببية فى الحوادث التاريخية. وإذا كانت فكرة العناية الإلهية بشئون البشر موجودة فى تراث الثقافة العربية الاسلامية، بشكل عام، فالواضح فى تراث الكتابة التاريخية أن العناية الالهيه لا تؤازر المسلمين لمجرد أنهم مسلمون، ولكن تؤازرهم إذا كان فعلهم التاريخى فى الدنيا قويماً متوافقاً مع أوامر الله، واذا تنكبوا سواء السبيل حاق بهم البوار والخسران.

ويعنى هذا، فى التحليل الاخير، أن الإنسان مسئول عن فعله فى الدنيا. ولقد كانت هذه النظرة ذات تأثير عميق على رؤية التاريخ باعتباره تجربة إنسانية، مما أثر بدوره مع مناهج البحث التاريخى التى اهتمت بالاسباب الوضعية المفسرة للظاهرة التاريخية.

ومع بداية القرن الثالث الهجرى (التاسع الميلادى) كان فى متناول المؤرخين المسلمين كم هائل من المادة التاريخية التى خلفها لهم كتاب السيرة النبوية والمغازى، ومؤلفو كتب الطبقات وكتب الفتوحات، وحفلت دواوين الدولة بالوثائق والسجلات، وتأسس فى بغداد عام ١٧٨هـ أول مصنع للورق، وقد أدى ذلك بالضرورة إلى نقل كتابة التاريخ من مجرد التجميع والتأليف والوصف، إلى مرحلة جديدة قوامها منهج صارم يقوم على أساس ضبط الرواية وتحقيقها. فقد شهد القرن الثالث الهجرى مولد كثير من الحوليات والمؤلفات التاريخية، ولمعت أسماء عدد من أعلام التدوين التاريخى.

ويعتبر كتاب **الطبرى** ت ٣١٠هـ "تاريخ الرسل والملوك" تجسيداً للنزعة التاريخية العامة، التى خلفتها وحدة العالم الاسلامى، اذ يتناول هذا الكتاب التاريخ العام منذ الخليقة حتى نهاية سنة ٣٠٢هـ. إعتمد منهج الاسناد، إلى جانب الوثائق التى بدأ يدخلها فى نسيج الرواية التاريخية، على نحو لم يكن مألوفاً قبل طبرى. وهو يرتب كتابة ترتيباً زمنياً على مر السنين، وفق تسلسل زمنى يبدأ من سنة الهجرة، بحيث يروى حوادث كل سنة متبعاً منهج الاسناد والعنعنه، الى جانب المشاهدة عن طريق الرحلات أو معاصرة الأحداث، والسماع من شهود العيان، والنقل عن الرواة، بجانب الوثائق والسجلات، التى تعتبر شواهد مادية تؤكد صحة الخبر.

أيضاً تطور بدأ من هذه الفترة نمط جديد من أنماط الكتابة التاريخية، تجمع بين التاريخ والطبوغرافيا والسكان والجغرافيا، هى كتب الخطط تشمل معلومات عن جوانب الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والعسكرية. وفى مصر كان **عبد الرحمن بن عبد الحكم** هو رائد هذا النمط من أنماط الكتابة التاريخية، ويعتبرهذا النمط الذى وصل قمة تطوره على يد المؤرخ تقى الدين المقريزى ت ٨٤٥هـ تطوراً نوعيا سواء على مستوى المعرفة التاريخية أو مستوى مناهج البحث التاريخى. فقد تخلى كتاب الخطط عن النمط الحولى فى رواية الخبر التاريخى، واختاروا المعالجة التى تتناول كل موضوع على حدة داخل الاطار العام للكتاب. كما تخلوا تماماً عن أية أسباب غيبية، وبحثوا عن السببية فى نطاقها الانسانى التاريخى، وقد تجسد ذلك تماماً فى خطط المقريزى، هذه الانماط من الكتابات التاريخية كانت استجابة للحاجات الثقافية الاجتماعية التى فرضتها التطورات، حيث تطور منهج البحث فى الدراسة التاريخية، التى خرجت من حيز الخبر والرواية المجردة، إلى طور جديد يهتم بمناقشة الأسباب فى سياقها الوضعى، وزادت أهمية علم التاريخ باعتباره علماً ذا وظيفة ثقافية اجتماعية وتبلور ذلك الاتجاه عند ابن خلدون، وشمس الدين السخاوى، وجلال الدين السيوطى.

وتكمن أهمية **ابن خلدون** فى أن مقدمته تضمنت آراء ونظريات هامة، تمثل حصاد التراث التاريخى على مر عصور الثقافة العربية الاسلامية، جعلت من

الضرورى مناقشة ونقد مناهج البحث التى قامت عليها أنماط الكتابة التاريخية المختلفة حتى ذلك الحين. ان أهم تطور منهجى بلوره ابن خلدون فى مجال الدراسات التاريخية هو البحث عن العلاقة السببية الوضعية فى وقائع التاريخ نفسها، أو فى أحوال العمران على حد تعبيره. فقد بلور اتجاهاً جديداً فى منهج البحث التاريخى يرفض الحكم على صحة الخبر بمعيار أخلاقى يعتمد على عدالة رواة الخبر – كما هو الحال فى منهج الجرح والتعديل فى الحديث النبوى – وانما يجعل وقائع التاريخ واتساقها المنطقى، ومطابقتها لقواعد الاستقراء والاستنباط، معياراً على صحة الخبر التاريخى.

لم يكن هذا اتجاهاً جديداً اكتشفه ابن خلدون، ولكن المؤرخين المسلمين كانوا قد بدأوا فى استخدامه بصورة أو بأخرى منذ وقت مبكر، ولكن أهمية ابن خلدون تتمثل فى قدرته على بلورة هذا التطور المنهجى فى إطار نظرى متكامل. فقد كان المؤرخون قد تجاوزوا منهج الاسناد، بل ان ابن جرير الطبرى نفسه قد استخدم الوثائق والسجلات إلى جانب الاسناد فى كتابه الشهير. والمؤرخ الكبير تقى الدين المقريزى أبدى اهتماماً واسعاً بجوانب الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية فى صنع أحداث التاريخ[1]. أيضاً يلاحظ تفاوت مناهج الدراسة التى تدل على أن المناهج القديمة كانت ماتزال تعربد إلى جانب المناهج الجديدة.

ومن البديهى أن هذا التراث المتنوع من الكتابات التاريخية، الذى حفظه لنا عصر سلاطين المماليك قد عكس تطور العلم التاريخى، من حيث المستوى المعرفى ومناهج البحث والدراسة على حد سواء. وتكشف دراسة هذا التراث عن العلاقة بين علم التاريخ ومناهج البحث فيه كانت علاقة جدلية، فبقدر مساهمة المناهج فى بناء العلم، بقدر ما كان التطور المعرفى يساعد أيضاً على تطوير مناهج البحث وطرقه واساليبه.

---

[1] تقى الدين المقريزي اغاثة الأمة بكشف الغمة دار الهلال ابريل ١٩٩٠

منهـج البحـث التاريخـى فى الغـرب

ولدت بداية التراث التاريخى لدى الغرب الأوروبى فى معناه الواسع، فـى الإلياذة والأوديسية المنسوبتين إلى هوميروس فعلى الرغم من الطابع الخيـالى العام فى هاتين الملحمتين، فإن من الممكن لدارسى الحضارة استخدام الإليـاذة والأوديسية لتصوير حقبة من حياة الأغريق القدامى دون الوقوع فى خطأ فادح. وعلى الرغم من أن علماء الآثار قد كشفوا عن تاريخية حرب طـروادة التـى أنشدها هوميروس بالشعر والقصص فإن اختلافات كثيرة ما تزال قائمة بين ما أنشده الشاعر وما كشف عنه البحث التاريخى والأثرى الحديث، ومن يبحث فى هاتين الملحمتين عن التاريخ يجد خيالا كثيراً، ومن يبحث عـن الخيـال يجـد تاريخا كثيرا، إذ أن هذه البدايات الأولى لعلم التاريخ عند الإغريق كانت مكبلـة بأغلال الأسطورة والخيال. ومن ناحية أخرى، تكشف هاتان الملحمتان عـن أن الآلهه تمارس نوعاً من الرقابة على العالم، وأن نطاق القدرة الإنـسانية ينتهـى عند حدود معينة، إذ كانت آلهة الإغريق تتدخل في مـسلك النـاس الـواقعي، وقد أثر ذلك بطبيعة الحال على رؤية الإغريق وللتاريخ حتـى ظهـور كتـاب هيرودت.

ولم تبدأ الكتابة التاريخية بمعناها التقليدى قبل توفر شروط معينة فى الحياة الثقافية الاجتماعية فى الحضارة الإغريقية القديمة، وهو الأمر الذى لم يحـدث قبل القرن السادس قبل الميلاد، وتجلى ذلك واضحاً فى الكتابات النثرية الراقية، ونقد الأساطير التى تتعلق ببداية الوجود اليونانى القديم، ثم تحول الاهتمام إلـى الأصول الاجتماعية والمؤسسات التى تنتظم حركة المجتمع ونشاطه. وبمنتصف القرن السادس قبل الميلاد بدأت الرواية التاريخية تظهر فى مدينة ملطية علـى ساحل أيونيا (آسيا الصغرى) ففى هذا القرن قدّم كادموس الملطى نموذج الكتابة النثرية عوضا عن الشعر، وفى الفترة نفسها ظهرت الفلسفة التأملية التى جلبت معها أصول الفكر الحر والفلسفة النقدية. ومن ناحيـة أخـرى، فـإن حركـة

الاستعمار الاغريقى، والنشاط التجارى مع الشرق – فضلاً عن السفر إلى بلاد الشرق – كلها كانت من العوامل القوية التى ساهمت فى تحضر إغريق آسيا الصغرى، ويحر إيجه على السواء.

ويمكن اعتبار نشوء الكتابة التاريخية الاغريقية جزءاً من الحركة الفكرية الكبرى المعروفة بظهور الكتابات النثرية، وظهور التيارات الفلسفية النقدية بين اغريق أيونيا. على أن الكتابات التاريخية الاغريقية فى تلك الفترة لم تخل من التاثير الاسطورى والدينى، الذى يطبع المرحلة الأولى فى تاريخ الكتابة التاريخية لدى كل أمة.

ويعتبر **ليسبوس** من أهم المؤرخين القدامى الذين مهدوا لظهور هيرودوت. وأدركوا أهمية نظام زمنى للتتابع التاريخى. وفى هذا السياق ظهرت تواريخ هيرودوت التى أنزلت التاريخ إلى أرض البشر ونشاطهم، بعد أن كان التاريخ يبحث فى حكومات الآلهه وأنصاف الآلهه.

لقد استخدم **هيرودوت** كلمة "إيستوريا" اليونانية عنواناً لكتبه التسعة، وهى كلمة تعنى البحث والاستفسار من أجل الفهم، مما جعل المعنى يتركز على خاصتين أساسيتين من خواص الفكر اليونانى القديم، هما: المشاهدة والاستفسار. **وبهذا نزل هيرودوت بالتاريخ من عالم الآلهه إلى علم إنسانى يهتم بالبشر ونشاطهم على الأرض**. ولهذا السبب يعتبر إمام الدراسات التاريخية فى التراث الأوروبى عامة، وكانت كتبه التسعة علامة على النقلة النوعية الهامة فى علم التاريخ من جهة، ومنهج البحث التاريخى من جهة أخرى. ولأن كتاب هيرودوت كان يقوم على موضوع أساسى هو الحروب الفارسية التى كانت تعنى بالنسبة له صداما بين حضارتين، فإنه اهتم بأن يحيط القارئ علما بكل ما يتعلق بهاتين الحضارتين. ولأن هذا العمل قد تم من منظور تاريخى / اجتماعى، فإنه قدم لنا فيضا من المعلومات الممتعة والمفيدة عن شعوب شرق المتوسط، وآسيا فى القرنين السادس والخامس ق.م.

بيد أن انحياز هيرودوت للديمقراطية الأثينية جعل الجزء الذى كتبه عن الفرس يفتقر إلى الدقة، بحيث اختلطت فيه العناصر التاريخية بغيرها. كما أن الجزء الذى خصصه عن مصر يحفل بالكثير مما يدخل فى باب الأسطورة والخرافة، بيد أن شهرة هيرودوت باعتباره أول من وضع أصول علم التاريخ فى تراث الغرب الأوروبى ستظل باقية، لأن اهتمامه بالمعطيات الجغرافية، ومختلف أشكال التنظيم الاجتماعى، وعادات وتقاليد الشعوب، أكسب أعماله تلك الأهمية.

وثانى المؤرخين الإغريق الكبار، من حيث أهميته فى تاريخ التاريخ، هو **ثوكيديدس** Thucydides (٤٥٦ – ٣٩٦ ق.م تقريبا) الذى كتب تاريخ الحرب البلوبونيزية بين أثينا واسبراطة. وقد تناول الأحداث التاريخية بمنهج يختلف كثيراً عن منهج هيرودوت، إذ أنه تخلى عن رواية القصص المسلية.. وأخذ يروى الأحداث التاريخية على النحو الذى يراه، كما استبعد الأساطير والخرافات التى تضمنتها كتابات هيرودوت **فقد نزع هذا المؤرخ عن الكتابات التاريخية اليونانية غطاء الشعر الملحمى والغيبيات الذى كان يحجبها، وربط الأحداث التاريخية فى علاقة سببية وضعية وسياق إنسانى.**

وأهم أعمال ثيوكيديديس كتابه « الحروب البلوبونيزية» (٤٣١ – ٤٠٤ ق.م) الذى يغطى مجالا يضيق كثيراً عن مجال كتاب هيرودوت. وتتمثل مساهمة ثيوكيديديس فى تاريخ الكتابة التاريخية فى أنه أرسى أسس النقد التاريخى، وطور منهجا فى البحث التاريخى على أساس أن قيمة الدراسة التاريخية لا تكمن فى متعة التسلية التى يوفرها السرد القصصى، وإنما تمثل فى دقة الأسلوب. **ويرى البعض أن ثيوكيديديس يستحق أن يتبوأ مكانه باعتباره مؤسس علم التاريخ بمعناه النقدى والعلمى فقد أصر على نقد مصادره كما أدخل الوثائق ضمن النسيج الفعلى لروايته. ومن ناحية أخرى أوضح أن إرادة البشر عامل فى صنع التاريخ.**

وعلى الرغم من هذا كله، فإن كتابات ثيوكيديديس لم تخـل مـن بعـض الأخطاء الفادحة فهو لم يستوعب مفهوم الـزمن والتتـابع الزمنـى للأحـداث التاريخية، كما أنه لم يستطع أن يرى الأحداث فى سياقها التاريخى الفعلى، وإنما قدم لنا صورا تبدوا جامدة مثل الصور الفوتوغرافية.

وآخر المؤرخين الإغريق الكبار هو بوليبيوس (١٩٨ – ١١٧ ق.م). ومـن حيث انتاجه فى مجال التأليف التاريخى كان متفوقا على ثيوكيديديس، ولكنه كان ندا له فى تقرير الحقيقة التاريخية. وكتابه "التاريخ" مؤلف طموح فـى أربعـين جزءا يتناول توسع الامبراطورية الرومانية وتطور مؤسساتها حتى سـنة ١٤٦ ق.م. ولأنه كان يونانيا قضى معظم حياته فى روما، فقد تناول تاريخ الإغريق والرومان بروح محايدة.

وتتمثل مساهمة بوليبيوس فى تقدم علم التاريخ فى أنه سار خطوة أبعد من ثيوكيديديس فى مجال تطوير منهج البحث التاريخى. ففى الكراسة الثانية عشرة من كتابه نجد أول مقالة كبيرة عن مناهج البحث فى علم التاريخ. وربما يكـون من المفيد أ نقتبس بعض أفكاره، إذ يقول علم التـاريخ ذو أبعـاد ثلاثـة: أولا، التعامل مع الوثائق المكتوبة وترتيب المادة التى يتم الحصول عليها مـن هـذا السبيل. ثانيا، الطبوغرافيا، أى مظاهر المـدن والأمـاكن ووصـف الأنهـار والموانئ، والملامح المميزة للبحار والبلاد، ومسافاتها. ثالثا، الشئون السـياسية، ثم يتحدث عن المنهج الذى ينبغى استخدامه حتى تصبح الدراسة اتاريخية دراسة مثمرة.

وهكذا أعطى بوليبيوس لتسلسل الأحداث التاريخية قيمة نفعية، وأبـرز أن البشر، بسلوكهم وأخلاقهم، أصحاب دور متفوق فى صنع التاريخ. وقد أوضح، أيضا، أن سيطرة الرومان على العالم تعود إلى أسباب إنسانية بحتة هى "ترتيبهم لأنفسهم عن طريق غارات واسعة ومجازفات خطرة".

وفى الفترة التى اصطلح على تسميتها "العصور الوسطى الباكرة"، وهى الفترة التى أعقبت العصر الكلاسيكى، انحصرت كتابة التاريخ بشكل يكاد يكون تاماً فى الحوليات التى افتقرت إلى عنصر التحليل، بل وخلت من السرد التاريخى. وعلى الرغم من أن مؤرخى العصور الوسطى غالبا ما يظهرون إحساسا بالمفهوم التاريخى أعمق مما يصفه بهم مؤرخو الكتابة التاريخية، فإنهم خلطوا بين أفعال الانسان وأفعال الرب والقديسين. فى مؤلفاتهم بشكل مثير!

لقد أخذ المؤرخون الأوروبيون فى العصور الوسطى المحتوى والأسلوب عن الكتاب المقدس، وكانت تلك قيودا شديدة كبلت البحث التاريخى والكتابة التاريخية طوال العصور الوسطى، ولأنهم لم يتمكنوا من تطوير مناهجهم الخاصة، فقد أخذوا أشكال وأنماط التدوين التاريخى من الرومان. ولم يكن هناك أى تأليف حقيقى فى مجال التاريخ، وإنما كان يحدث نوعا من الجمع وصبّها فى قوالب معدة سلفا. ولم يكن مؤرخو العصور الوسطى جاهلين بالحقيقة ولكنهم كانوا يكتبون ما ينبغى عليهم كتابته حتى يوافق النموذج السائد، سواء من حيث المحتوى المسيحى، أو من حيث الشكل والنمط الرومانى.

لقد كان المؤرخ فى العصور الوسطى يجد نفسه أمام تراثين مختلفين فى مجال كتابة التاريخ، فهاهى النماذج والأنماط وقواعد التأليف الكلاسيكية ماثلة أمامه من ناحية، وها هو النظام المسيحى لتقسيم الزمن التاريخى، وتصوره لحركة التاريخ التى تحكمها العناصر الغيبية، وفكرة التاريخ الغائبة فى التراث اليهودى / المسيحى من ناحية أخرى.

وعلى الرغم من أن المؤرخين الرومان قد ضمّنوا كتاباتهم عناصر غيبية باعتبارها تدخلا من الآلهه الرومانية فى شئون البشر، فإن العناصر الإلهيه والغيبية فى إطار فكرة التاريخ المسيحية لم تدخل فى بناء الرواية التاريخية فحسب، وإنما تتحكم فى سياق الرواية التاريخية أيضاً. ذلك أن العناصر الغيبية فى المفهوم المسيحى راسخة ومحددة، فالرب هو خالق العالم و"كاتب" تاريخه

أيضا، ولابد لأية كتابة تاريخية أن توائم نفسها مع هذا المفهوم الذى تصور أن التاريخ يجرى فى قالب محدد سلفا ولا دخل للإنسان فى صناعته.

وقد تكفل **أوغسطين** Aurlius Augustinus (٣٥٤ – ٤٣٠م)، المعلم الأول للكنيسة الكاثوليكية، بالترويج لفكرة التاريخ الكاثوليكية، والتقسيم الزمنى المسيحى لتاريخ العالم. لقد قسم أوغسطين تاريخ العالم إلى عصور ستة قياسا على عمر الإنسان بمراحله الست من الطفولة إلى الموت، وقياسا على الأيام الستة التى خلق الله العالم فيها من ناحية أخرى. مما جعل مؤرخى العصور الوسطى يرزحون تحت وطأة صورة قاتمة للتاريخ الانسانى الذى صورته المسيحية على أنه مأساة مستمرة تنتهى بالخلاص. وكان لابد لأولئك المؤرخين أن يضعوا مؤلفاتهم داخل إطار هذا التصور.

وإذا دققنا النظر فى إنجازات مؤرخى العصور الوسطى، لوجدنا أنهم وجهوا طاقاتهم صوب كتابة ما يمكن أن نسميه "التاريخ المعاصر"، أى الحوادث الجارية وهم شهودها. إذ أن كتابة تاريخ الماضى كانت بالنسبة لهم مجرد النسخ والجمع. أما الدراسة النقدية للماضى، فكانت تتطلب من مناهج البحث ما كانوا يفتقرون إليه بسبب طبيعة الفكر السائد فى مجال الكتابة التاريخية آنذاك. **ففكرة التاريخ المسيحية تقوم على أساس أن الناس فى التاريخ يخضعون لسلطة أعلى منهم، وحركتهم فى التاريخ مجرد تنفيذ للإرادة الإلهيه.**

ومن ناحية أخرى كان أهم المؤرخين فى العصور الوسطى من رجال الكنيسة الذين تولوا الزمام فى الحياة الفكرية عموما، وكان الرهبان منهم على وجه الخصوص هم الذين كتبوا المؤلفات التاريخية. لقد كانت القرون الأولى من العصور الوسطى فترة ذبول وتدهور فى مجال الكتابة التاريخية وفهم الحركة التاريخية، لذلك فإن من كتبوا التاريخ فى تلك الفترة ضمنوا كتاباتهم عناصر غيبية لعبت الدور الحقيقى فى توجيه أحداث التاريخ، كما شابت مؤلفاتهم

عناصر ثقافية فجة نتيجة لدخول العناصر الجرمانية فى التركيبة السكانية لأوربا.

لقد كان مؤرخو العصور الوسطى يكتبون وفى ذهنهم أن يمجدوا الرب. كما أن المناهج التى استخدموها كانت بالضرورة متأثرة بدرجة تعليمهم وعلاقاتهم، والمكتبات المتاحة لديهم. كذلك كان كثير منهم يكتبون لإرضاء الأمير أو الأسقف أو الملك الذى يعيشون فى كنفه وتحت حمايته. بالإضافة إلى ان ظروف الحياة الفكرية والعلمية عموماً كانت تعوق إنطلاق مناهج البحث التاريخى، اذ لم تكن ثمة علوم طبيعية متقدمة، تدحض أخبار المعجزات من ناحية، ولم تكن هناك علوم اجتماعية تقوم بنقد عادات وتقاليد المجتمع، وبالتالى فان المرء يفتقد أى وعى أو ادراك عند اولئك المؤرخين بوظيفة التاريخ، فى خدمة الحاجات الثقافية / الاجتماعية.

ومن ناحية أخرى كان للحروب الصليبية أثرها على التدوين التاريخى فى أوربا العصور الوسطى، إذ كان المؤرخون الأوربيون، حتى عصر الحروب الصليبية، أسرى الأطر القديمة التى ورثوها عن الرومان، والمفاهيم الغيبية التى ورثوها عن الكتاب المقدس وآباء الكنيسة، وكانت الحروب الصليبية تجديدا تاريخيا كبيرا فى الحضارة الغربية الكاثوليكية. وبسبب ما تتسم به قصة الحروب الصليبية من جدة وطرافة، وما تحفل به من إثارة تحررت كتابة التاريخ فى أوربا من الاعتماد على تقليد النماذج القديمة. ولأن العصور القديمة لم تشهد حركة تشبه الحركة الصليبية، كان عليه أن يبحث عن منهج يناسب القصة الجديدة. وهكذا صارت الكتابة أقل نمطية وأكثر تلقائية، واتسعت مساحة الفعل الانسانى فى الرواية التاريخية على الرغم من أن الرب والقديسين كانوا ما يزالون يمارسون أدوارهم الحاسمة فى الرواية. كذلك اكتسب مؤرخو الحركة الصليبية خبرات جديدة، سواء على المستوى المعرفى أو على مستوى المنهج، لأنهم كانوا فى حال تمكنهم من التعرف على حضارتين فى مرحلة الصدام والتفاعل.

لقد أنتجت "الحروب الصليبية" كتابا علمانيين، كما تطور الأدب العلماني بفضلها. وكان النمط الجديد من التدوين التاريخي الذى أوجدته الحروب الصليبية مناقضا للتدوين التاريخي الكنسى من عدة وجوه، وفى الوقت نفسه كان هذا النمط من التدوين التاريخي يبدأ بتناول الحقائق، ويبحث عن الاسباب الوضعية. بيد أن الوسائط الغيبية فى تفسير الحدث التاريخي كانت ما تزال موجودة، وإذا كان الوجود الصليبى فى المنطقة العربية قد انتهى بالهزيمة، فقد كانت لهذه الهزيمة انتصاراتها فى ميدان التدوين التاريخي. لقد أخذ مؤرخو الحروب الصليبية، الذين كتبوا عن الفشل والهزيمة، يبحثون عن الأسباب. ولم يعد **التدهور الأخلاقى والعقاب الإلهى كافيا لتفسير ذلك فقد أخذوا جميعا يفتشون فى الأحداث التاريخية نفسها عن السبب البشرى والعوامل الإنسانية الكامنة وراء ما يسجلونه من أحداث.**

بيد أن التدوين التاريخي فى أواخر العصور الوسطى اعترته تطورات هامة لتغير موقف الناس من الماضى. فمن يدرس التراث التاريخي فى العصور الوسطى يجد نفسه وقد اعتاد الحياة فى عالم فكرى شخصياته كلها تتميز بالاستمرارية من الماضى السحيق حتى الحاضر. ففى صفحات كتب مؤرخى العصور الوسطى يستطيع المرء أن يحاور آدم وحواء، أو يوليوس قيصر، أو شارلمان، كما لو كانوا من جيرانه؟ وهو ما يعنى أن الماضى كان موجودا ومستمرا فى الحاضر بشكل مثير؟. وكان ذلك راجعا إلى عدم إدراك صيرورة الزمن من ناحية، ومن ناحية أخرى كان راجعا إلى تخلف مناهج البحث التاريخي التى كانت تحاول قولبة الأحداث التاريخية داخل القالب الذى وضعه أوغسطين، أو الأنماط الكلاسيكية. فقد كان مؤرخ العصور الوسطى يتصور أن الماضى شبيه بالحاضر.[١]

---

(١) الماضى ليس مفتاح الحاضر. بل الحاضر هو الذي يفسر الماضى ويملك سره. وتجاوز الماضي لا يتم بعملية ذهنية ذاتية، بل بعملية من التحول للبنية الاجتماعية، بتملك الواقع الراهن. (مهدى عامل أزمة الحضارة العربية ص ١٤٦).

ولكن القرن الرابع عشر شهد انكسار هذه الاستمرارية، ولم تعد المسألة مسألة انحدار من عصر أفضل إلى عصر أسوأ، وفي الكتابات التاريخية، العلمانية والكنسية على حد سواء، كان التناقض بين الماضي والحاضر يبدو كثيرا بحيث يحول دون الاعتقاد باستمرارية الماضي. وكان المؤرخون "الإنسانيون" في القرن الرابع عشر وما بعده هم أصحاب الفضل في هذا الاتجاه.

لقد كان الماضي موجودا بالفعل في كتابات مؤرخي العصور الوسطى، ولم يكن للمؤرخين الانسانيين فضل اكتشاف الماضي من جديد، ولكنهم نقلوا علم التاريخ نقلة نوعية هامة عندما حاولوا اتخاذ منظور يعالجون به تاريخ هذا الماضي. ويبدو منظور الإنسانيين للتاريخ خاطئا اليوم، إذ كانت أحكامهم على الماضي مشوشة، ولكن مساهمتهم في تطور الدراسة التاريخية ومناهجها كانت كبيرة بالقدر الذي يجعلنا نقرر أن التدوين التاريخيي بدأ في القرن الرابع عشر.

تدوين التاريخ:

ومن المهم أن نشير إلى أن البحث الحديث أثبت أن الفترة التي اصطلح على تسميتها "عصر النهضة" Renaissance قد خرجت تدريجيا من تراث العصور الوسطى، إذ أنها في حقيقتها كانت حركة إحياء للاهتمام بالثقافة القديمة. وفي معناها العريض يبدو أن تسمية هذه الحركة، في جانبها الأدبي، بالإنسانية Humanism يبدو أكثر إقناعاً.

ومعنى هذا أن الحركة لم تكن مجرّد "إحياء" للآداب الكلاسيكية، ولكنها كانت أيضا حركة تعيد الاعتبار لاهتمامات الانسان ومصالحه ورؤيته العلمانية على النحو الذي كان سائدا في الثقافة الكلاسيكية. لقد كانت في أصلها رد فعل عاطفي شاعري في مواجهة الموقف المتزمت الضيق لرجال الكنيسة اللاهوتيين، ولكنها لم تؤسس أية ثورة في اللاهوت أو الفلسفة الاجتماعية، وكان الإنسانيون مرحلة وسطى بين "المدرسيين" الذين عرفتهم العصور الوسطى، والفلاسفة لاجتماعيين والنقاد المحدثين.

وكان لهذه الرؤية الجديد تأثيرها البطيء والجزئى على مناهج الدراسة التاريخية. ويكشف تراث التدوين التاريخى فى القرن الرابع عشر عن أن ثمة تغير فى مناهج البحث وفى المنظور قد بدأ يفرض نفسه، بيد أن المناهج والأفكار القديمة كانت ما تزال سائدة. فقد استمرت هذه الأفكار القديمة فى الوجود أكثر من ألف سنة، وهى حقبة طويلة فى تاريخ الفكر لا يمكن أن تتمحى آثارها ببساطة. [1]

حركة التنوير وفلسفة التاريخ:

ظهرت بدايات اسلوب الانتاج الرأسمالى فى بعض مدن إيطاليا، حيث كانت المانيفكتورات الاولى ايذانا بالانتقال من الحرف والصناعات اليدوية إلى بداية طرق الانتاج الرأسمالى. واسفرت التجارة والمرابأة واستغلال العمال وصغار الحرفيين عن ظهور فئة من أصحاب البنوك والتجار الصناعيين، الذين استولوا على السلطة السياسية فى فينسيا وفلورنسا وجنوة وغيرها.

وأدى ظهور المغازل الآلية واختراع دواليب المياة ذات الدفع العالى، إلى جانب طواحين المياه إلى تغيرات كبيرة فى الإنتاج، وأدت هذه التغيرات ذاتها إلى ظهور الافران العالية، التى أعطت دفعا قويا لصناعة التعدين. وجاء اختراع الأسلحة النارية انقلابا كبيرا فى الفن العسكرى، وكان عظيما حقاً أهمية البوصلة فى تطوير امكانيات الملاحة البحرية، أيضا ظهور الطباعة فى منتصف القرن الخامس عشر.

أما النجاحات اللاحقة فى بلدان أوروبا الغربية فقد ارتبطت بالكشوف الجغرافية العظمى فى أوائل القرن السادس عشر، التى أدت إلى خرق حدود العالم القديم، حيث اكتشف العالم حقا، وارسيت اسس التجارة العالمية اللاحقة،

---

(1) د.قاسم عبده قاسم تطور مناهج البحث فى الدراسات التاريخية عالم الفكر ابريل ١٩٨٩

وتم الانتقال من الصناعة اليدوية الى المانيفاكتورات. كانت وتائر التراكم الرأسمالى الأولى عالية للغاية فى هولندة وانجلترا، حيث تكللت بالثورات البرجوازية الاولى، والاصلاح الدينى.

وقاد علم الفلك ق١٧ العلوم الأخرى، وعلم الانسان أن ثمة قوانين تحكم حركة الاجسام السماوية، ومن ثمة القدرة على التنبؤ بأوضاعها وحركتها، وقد عمم العلماء تلك الحتمية – فى نطاق الميكانيكا السماوية – فطبقوا العملية الميكانيكية على العالم الطبيعى كله، والظواهر الحية، وأخيرا على الإنسان. وإستعان التنويريون ق١٨ بهذه الحتمية للاقرار بوجود طريق واحد للتقدم غير المحدود، تنجزه البشرية باطراد، طريق العقل والعلم.

التغيرات الأيديولوجية:

كانت التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والتكنيكية، وراء التحولات الجذرية التى أصابت الحياة الروحية للشعوب الأوروبية، فقد تهاوى إستبداد الكنيسة بعقول الناس، وكان لتدعيم السلطة المركزية فى انجلترا وفرنسا أثره فى إضعاف النفوذ السياسى للكنيسة الكاثوليكية الرومانية سند الاقطاعية. وقامت فئة من المثقفين البرجوازيين مرتبطة مباشرة بالعلوم والفنون، تعبر عن الثقافة الدنيوية الزمنية، وذلك فى مقابل الثقافة اللاهوتية السكولائية (المدرسية)، تفوقت على الكنيسة الاقطاعية، سواء بموسوعيتها أو بعمقها وقيمتها، واحرزت انجازات رائعة فى ميدان الأدب والنحت والعمارة و العلم والفلسفة. وكان الاهتمام بالفرد وحقوقه عنصرا رئيسيا فى هذه الثقافة الناشئة، تعبر عن ضرورة تحرير الانسان من قيود القرون الوسطى، الطائفية والمراتبية والكنسية، وتؤكد قيام دولة زمنية.

كانت لهم رؤية متفائلة واثقة، تسعى إلى تحديد الاتجاه العام لتطور الانسانية، واكتشاف قانون حركة الحياة البشرية، والتعرف على مراحل التقدم

المتعاقبة لحياة الناس فى التاريخ، وانتقالها فى العهود المتباينة، على اعتبار ان التاريخ لا يسير إعتباطا، انما حسب قوانين تربط حوادث التاريخ وتنظمها.

حركة الجدل وفلسفة التاريخ:

لعل أشهر فلاسفة القرن التاسع عشر، هو الفيلسوف الالمانى المثالى هيجل (١٧٧٠ – ١٨٣١)، الذى كان أول من بشر بالمبدأ الجدلى للتطور المتفائل، وبأن العالم فى تطور مستمر، وان الجديد ينشأ من القديم، فى عملية الارتقاء الصاعد، وأن التناقض موجود فى كل مكان، وفى جميع الاشياء، وأنه هو الدافع الأساسى للحركة، وان التغيرات الكمية البطيئة تتسبب فى حدوث طفرات نوعية.

أول من نظر إلى العالم الطبيعى والتاريخى والروحى، بوصفه صيرورة فى حركة دائمة، فى تغير وتطور، وقام بمحاولة للكشف عن الرابطة الداخلية لهذه الحركة وهذا التطور، من خلال قوانين الديالكتيك ومقولاته، ومن ثمة قدم رؤية جدلية متكاملة للعالم، وصاغ المنهج الجدلى الموافق لهذه الرؤية، فى تناقض مع المنهج الميتافيزيقى. الأمر الذى ساعد منهجياً على دراسة تطور الواقع الموضوعى تاريخياً.

ويعتبر هيجل نفسه من أتباع البنتائية (الناحية منحى وحدة الوجود والفكر)، حيث أن العالم ينمو ويتطور وفقاً لقوانين الفكر أو العقل، فليس الفكر عنده إنعكاس للوجود، بل الوجود تجسيد للفكر، فوحدة الوجود والفكر عنده تعنى أن قوانين الفكر هى نفس قوانين الوجود، بما فى ذلك الطبيعة والتاريخ البشرى وعملية المعرفة.

والمفاهيم عنده دائبة الحركة، تتغير وتتطور وتتحول إلى ضدها، فتكشف عن تناقضاتها الداخلية، التى تشكل الدافع لتطورها. فهو يبين كيف تؤدى التغيرات الكمية إلى تغيرات كيفية، تتم على شكل قفزات، وانقطاع فى

الاستمرار للانتقال من حالة كيفية إلى أخرى، وبالتالى فالقول بالتناقضات مصدراً داخلياً للحركة والتطور، يشكل أهم ما فى مذهب هيجل.

ويميز هيجل بين النفى المجرد، والنفى الملموس العينى Concrete. إن النفى المجرد نفى عدمى تدميرى. أما النفى الملموس فلا يعنى إلغاء القديم إلغاء تاماً، بل والاحتفاظ أيضاً بكل ما فيه من عناصر حيوية، ويسمى هيجل هذا النفى الملموس رفعاً، مما يعبر عن التوارث والتواصل التاريخى، فى مجرى التطور الصاعد فى الطبيعة والمجتمع. أيضاً يصوغ هيجل آراءه حول النفى على شكل ثالوث: القضية، نقيض القضية، التركيبة (نفى النفى) Sinthesis، الذى يفتح الآفاق أمام التطور إلى الأمام.

إن محل نشاط البشر العملى الهادف على طريق تحوير العالم، يفسرها هيجل تفسيراً مثالياً، بوصفها إبداعاً، أو وعيا ذاتيا لـ **الفكرة المطلقة**.. هذه العملية تتم خارج نطاق الزمان والمكان، وتقوم فى التطور الذاتى لمفهوم الوجود، من الوجود المجرد الخالى من المضمون، إلى وجود اكثر غنى وواقعية وتعيناً، أى من التصورات المجردة الى تصورات أكثر عينية، تتفق مع تعمق المعرفة، فى سير أغوار الاشياء، ومن المعرفة المجردة، الى المعرفة الملموسة، تستعاد وتدرك نظرياً. والممارسة عنده نشاط فكرى كونى لـ الفكرة المطلقة التى تعى ذاتها.

و"الحقيقى" عند هيجل، ليس كل ما هو قائم فى الوجود، بل كل ما هو هام، جوهرى، وضرورى تاريخيا، فيكون معقولاً طالما بقيت الظروف التى تشترط ضرورته.

ويقسم هيجل تاريخ البشرية تقدما، الى مراحل أساسية ثلاث: (شرقية – يونانية – جرمانية)، على طريق وعى الحرية، بمعنى حرية الروح وحرية الفكر، حرية الفرد العقلية، وأن التاريخ العالمى يسير من الشرق إلى الغرب،

نهايته فى أوروبا، وبدايته فى آسيا (تعبيراً عن المركزيــة الأوروبيــة والرؤيــة العنصرية) وحيث كون الدولة – مثالاً أعلى للتطور الاجتماعى، يـدين هيجــل المبادرات الثورية للطبقات الشعبية، فضلاً عن أن مثالية الفهم الهيجلى للدولــة، تطمس جوهرها الطبقى.

ان النواة المعقولة للديالكتيك الهيجلى المثالى، تكمن فى ترابط الظــواهر وحركتها وتطورها، وعن أن التناقضات مصدر هذه الحركة وهذا التطور، وعن تحول التغيرات الكمية الى كيفية، أى أن التطور شامل وكلى. والمــنهج فــى نظره، ليس شيئا اعتباطيا، تمليه ارادتنا كيفما تشاء، فطابع تناولنا للظــواهر المدروسة يتوقف على شكل الموضوع المدروس نفسه. وهذا يعنى أن مــنهج البحث ليس شيئاً مستقلاً عن موضوع البحث، أو أمراً ذاتياً محضاً، يتوقف على العقل البشرى وحده. فعلى المنهج أن يعكس العلاقات الواقعية لظــواهر العــالم الموضوعى وحركتها وتطورها. ولكن هيجل لا يخلص الى هذا المبــدأ، فهــو يصوغ المحتوى الموضوعى للمنهج صياغة صوفية مبهمة: ليست المعرفة عنده إلا نشاطاً للفكرة المطلقة. فالتناقض عميق بين منهجــه ومنظومتــه الفلــسفية، المحافظة، بسبب المنطلقات المثالية فى مذهبه، وبوصفه أيديولوجى البرجوازية الالمانية، كان مضطراً لكبح وتحييد المطالب والنتائج التقدمية، التى تنبع منطقياً من رؤية العالم، رؤية جدلية متسقة.[1]

---

[1] موجز تاريخ الفلسفة مثالية هيجل الجدلية دار الفارابى ص٢٧١ – ٢٩١ .

أهم الملامح الأساسية لفكر الحركة التنويرية:

١ – المجتمع البشرى يسير فى اتجاه التطور والتقدم المستمر، كاتجاه عام عبر مراحل التاريخ، والرقى مستمر نحو الكمال المطلق، فى خط صاعد، يعبر عن مسار الطبيعة، وهو حتمى وغير محدود، والانسان هو مركز هذا العالم. (بيكون ١٦٢٦ – فولتير ١٧٧٨ – فونتينل ١٧٥٧). ١

٢ – التنوير العقلى والوعى بالحرية وتقدم المعرف الانسانية هى القوة الدافعة لحركة المجتمع والتاريخ، (قامت حركة التنوير الفرنسية بنشر الانسكلوبيديا فى سبعة عشر مجلداً، ظهر أولها عام ١٧٥١ واكتملت عام ١٧٧٢ باشراف ديدرو وآخرين).

٣ – التقدم التاريخى يسير فى مراحل كل مرحلة أرقى من التى سبقتها على شكل تطور، ثورة، حركة تشريعات، وهو تطور صاعد لكنه معقد، متعرج، إجتماعى سياسى، (فيكو ١٧٤٤ – روسو ١٧٧٨ – كندرسيه ..) قد يواجه إحتمالات الصراع والنزاعات، ينطوى على امكانيات واحتمالات عديدة، لكن اذا نظرنا إلى المراحل الكبيرة والعصور المديدة فى التاريخ، تبين نزعة عامة فى التطور والحركة نحو الأمام على طريق التقدم والارتقاء العقلى والاجتماعى والعدالة فى التشريع، وأن تتابع الثورات وضع حداً لتعسف الحكام.

٤ – حركة التاريخ محكومة بعلل فاعلة، وليس بعلل غائية، من خلال قوانين ذات طابع حتمى تربط بين حوادثه. فالظاهرة الاجتماعية تخضع لقانون مماثل للظاهرة الطبيعية، (ترجو ١٧٨١، مونتسكيو ١٧٥٥، هيردر ١٨٠٣).

٥ – التطور الاجتماعى وتاريخ الانسانية يمثل وحدة متماسكة، أيضا يمكن التنبؤ بمستقبل الانسانية، واستبصار المستقبل.

٦ – فلسفياً غلبت عليهم النظرة البانتائية – التى تعنى وحدة الوجود – أى لا نهائية الطبيعة والعالم، بمعنى لا نهائية المكان واتساعه، والانسان فى مركز هذا العالم..

كان ذلك تعبيراً عن تطلعات البرجوازية الصاعدة الساعية لامتلاك العالم، والجمع بين التجربة العلمية والتفسير العلمى لاكتشاف حقائق الوجود. وقد وصف إنجلز رجال ذلك العصر بأنهم "عمالقة شمولا وعمقا، أرسوا الأساس للسيطرة الحالية للبرجوازية". (برونو، ليسنج، جوتسه، هوبز، دى لامترى، هلفتيوس، هولباخ..).[1]

كان الاعتقاد عند القدماء أن التطور الانسانى فى التاريخ مسير بارادة إلهية، وأن هناك قدرية تحركه، والتاريخ يدور آليا كما رسمت العناية الالهية حركته[2]. وبالمقابل، ومع نشأة وصعود البرجوازية الأوروبية، ظهر التيار التنويرى، كتيار إجتماعى سياسى وفلسفى، عبر عن أيديولوجية الطبقة البرجوازية، فى عصر التحضير للثورات البرجوازية بأوروبا وأبان القيام بتلك الثورات. راحت فلسفة عصر التنوير تؤكد على استقلالية الانسان، ولا محدودية قدراته الخلاقة، وترى فيه وحدة حيه لمختلف القوى والقدرات، وتصوره مركزاً للعالم، جاءت مطالبها فى الحرية والحق فى التمتع بالحياة الدنيا تناهض تعاليم الكنيسة التى تعتبر الانسان ناقص ومحدود القدرة.

---

(١) عبد العزيز عزت فلسفة التاريخ وعلم الاجتماع القاهرة ١٩٥١.

(٢) فى التوراة إشارات إلى كيفية ظهور الجنس البشرى على الأرض، ومراحل حياته عليها، ومصيره بعد الحياة الدنيا.. الخ، وهذا تفسير دينى للتاريخ له قيمته فى نظر رجال الدين ومن ينحو نحوهم. فمثلا يرى أهل المذهب الكاثوليكى فى المسيحية أن الخطيئة الأولى هى أصل ظهور الإنسان على الأرض، وأنه فى حياته عليها محتاج إلى رضا الله لينقذه من أثر هذه الخطيئة ووصمتها، فحياة عالم الشهادة حياة تكفير وتوبة. وهم يعتبرون الانسان مخلوقا ناقصا، هوى من مصاف الملائكة إلى درك الكافر بنعمة الله.
هذه فكرة يشترك فيها مع أهل المذهب الكاثوليكى أهل كثير من مذاهب الأديان الاخرى. وهى تدل على أن فكرة التقدم – التى هى محور فلسفة التاريخ – لا يمكن ان نجدها فى التفسير الدينى للتاريخ وتطوره. لأن العقل البشرى فى نظر الأديان ورجالها ليست له قدرة الابتكار. والارادة الانسانية ليست حرة وضعيفة لا يعتمد عليها وحدها. لهذا كان الانسان محتاجا إلى عقل أرقى من عقله، وإلى إرادة أعلى من ارادته هما عقل الله وارادته المسيرة، وأن الانسان فى هذا العالم ليس بحاجة إلى التقدم، والحياة فيه ظل زائل وعارية مسترجعة، تصورها الأديان تصويراً تشاؤميا لا بهجة فيه ولا رواء.

كان هؤلاء المتورين مثاليين فى فهم حركة التـاريخ الاجتمـاعى، كـانوا يعتبرون أن الأداة الرئيسية للتخلص من مثالب النظام القائم وعيوبه هى نـشر المعارف العلمية، وترويج أفكاراً عن الخير والعدالة والانـسانية، وأن نـضال العقول ضد الجهل والأوهام هو – فى رأيهم – القوة المحركة والدافعة للتطـور والتقدم فى التاريخ، وان التفكير النقدى هو مهندس التـاريخ الأول وصـانعه. بعبارة أخرى، العالم عندهم تحكمه الآراء، والأيدويولوجيا هى الأساس النهـائى للعلاقات الاجتماعية، والوعى يلعب الدور الحاسم فى تغيير الواقع الاجتمـاعى. طرحوا أفكار مجردة، تبغى التنوير العقلى لا التغيير الاجتماعى، تهـدف إلـى الاصلاح الدينى، أكثر مما تهدف إلى الثورة فى الواقع الاقتصادى الاجتمـاعى. لم يدركوا الأهمية الحاسمة للبنية الاقتصادية، وعجزوا عن اكتـشاف القـوانين الموضوعية التى تحكمها، فقد اعتبروا ان القـوانين التاريخيـة التـى تحكـم المجتمعات، مشابهة للقوانين التى تحكم نظام الطبيعة. وانها بالتالى قوانين خالدة لا تتغير، لأن نظام الطبيعة مطلق وشامل وأبدى، حركة القوانين عندهم تتعلـق بمادية ميكانيكية، ليست جدلية – لا تؤدى إلى تفسير الواقـع، ولا تـؤدى الـى تغيرات وتحولات كيفية، لم يدركوا أن التقدم يعنى فى النهاية درجة تطور القوى المنتجة (مستوى سيطرة الانسان على الطبيعة).

خلاصـــــة:

- ولادة التاريخ كانت من رحم الاسطورة، والاسطورة حكمت التـاريخ، فى العصور الأولى. الزمن فـى الأسـطورة متـداخل دون تحديـد، فالأحداث تدور خارج حدود الزمان والمكان، مع خلط بين فعل الانسان ومشيئة القوى الغيبية، والديانات تتبنى بعض الأساطير.
- فى التاريخ الاغريقى الاسطورة تنزل إلى عالم الانسان – تحت تـأثير التيارات الفلسفية النقدية – لترصد تاريخه وفق شروطها، فـى إطـار

الرمز. ليسبوس وهيرودوت أدركا أهمية نظام زمنى للتتابع التاريخى، وثوكيديدس ربط الأحداث التاريخية فى علاقة سببية وسياق إنسانى.

- التاريخ العبرانى: قولبة فى التاريخ وتخلف فى المنهج، وعدم إدراك صيرورة الزمن، ليصبح التاريخ غايته تأكيد أن الرب يتدخل لصالح الشعب اليهودى المختار.
- قبل الاسلام، المعرفة التاريخية شأن بشرى، مرتبط بحفظ أنساب القبائل والتناصر.
- بعد ظهور الاسلام فى المرحلة الخراجية، ونتيجة مباشرة للاختلاط والتفاعل مع الشعوب والحضارات المتقدمة، الرواية التاريخية تلتزم باطار الزمان وحدود المكان، والفعل التاريخى نتاج لتفاعل الانسان مع بيئته الاجتماعية، أى أن التاريخ منهجيا فعل انسانى فى التحليل الأخير، مع وضع ضوابط الرواية التاريخية، وفق مقياس اخلاقى.
- المعتزلة: يستدلون بالقرآن الكريم لتأكيد مسئولية الانسان عن مصيره فى الحياة الدنيا.
- الطبرى: يروى حوادث كل سنة، متبعا منهج الاسناد والعنعنة.
- المقريزى: يتناول جوانب الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والعسكرية، ودورها فى صنع أحداث التاريخ.
- ابن خلدون: يبلور منهجاً فى إطار نظرى، يتناول العلاقة السببية الوضعية فى وقائع التاريخ نفسه – لكن كل هذا لا يعنى إنعدام العنصر الغيبى الاسطورى.

- فى العصور الوسطى: التاريخ الانسانى مأساة مستمرة، تنتهى بالخلاص، وحركة الناس مقيدة بتنفيذ الارادة الالهية، والعناصر الغيبية توجه أحداث التاريخ.

- هزائم الحروب الصليبية: تؤثر على التدوين التاريخى فى أوروبا، فلم يعد التدهور الاخلاقى، والعقاب الالهى كافيا لتفسير الهزيمة، بدءوا يتناولون الحقائق، ويبحثون الاسباب.

- عصر النهضة: أعاد الاعتبار للانسان ومصالحه، بدء التغيير فى مناهج البحث والتدوين التاريخى فى القرن الرابع عشر.

- العلم الحديث: حين كان يشق اولى خطواته الغضة فى القرنين ١٦، ١٧. لم يكن يتفتح كالزهر، بل كان ينبجس كالدم، من خلال الصراع الدامى بينه وبين السلطة المعرفية التى كانت لا تزال فى يد رجال الكنيسة، ليس لأنهم مبدعون إنما لانهم أقدر البشر على قراءة الكتاب المقدس.

- فى القرنين ١٧، ١٨ ساد على غالبية المفكرين فكرة التنوير والثقة فى تقدم التاريخ، وأن الانسان يسير الى الأمام على درب التقدم نحو كمال متزايد – ولو بايقاع بطيء – لا باتجاه هدف روحى، وانما باتجاه كمال إنسانى على الأرض. وأن الكائن البشرى كجزء من هذا العالم صالح بالأساس، وليس خاطئاً بالوراثة، ويترسخ هذا الصلاح باطراد، من خلال العقلانية الانسانية. والمؤرخون يشنون الهجوم الأخير على القاعدة اللاهوتية، التى قامت عليها الدراسات التاريخية، وخلال القرنين ١٦، ١٧ تكونت مجموعة ثمينة من الوثائق، كانت الأساس لبزوغ المناهج النقدية فى الدراسات التاريخية.

- فى القرن الثامن عشر: بلغ الوعى التاريخى ذروته الاولى فى أوروبا، أراد الانسان ان يعرف مكانه فى التاريخ، اراد ان يفهم الى أين تسير البشرية، حاول أن يفسر سر الأحداث التى تجرى حوله – نهوض الحضارات وسقوطها، الثورات والتحولات الاجتماعية والسياسية (الثورة الفرنسية)، أثر الاكتشافات الجغرافية والحروب الاستعمارية – وبدأ النشاط الهائل فى جمع الوثائق، ومحاولة تفسير التاريخ بشكل لم

يسبق له مثيل أصبح التاريخ علما يهاجم المجهول. وفى سنة ١٧٨٤ ألف كانط مقالة هامة بعنوان: "أفكار عن التاريخ العام"، يعبر فيه عن الثقة فى الانتصار النهائى للانسان، من خلال الخط الصاعد الذى سار فيه العقل الانسانى، إلى مزيد من الوضوح.

- ان عقيدة التنوير المتفائلة مؤداها أن، العلم الانسانى والحرية سوف يتقدمان متآزرين معاً، ليدخلا منطقة من إمكانية الكمال الانسانى غير المحدود.

فلسفة العلم والتاريخ

"ميكانيكية التحكم والتقدم"

الحتمية العلمية:

يمكن القول أن العلم حتمى، لأن الفزياء حتمية. وقد أصبحت حتمية عبر خطوات ثلاث: الأولى فلكية، باثبات حتمية الحركة السماوية للافلاك، بدأت من التراث الاغريقى والوسيط، ومع جاليليو كانت الخطوة الثانية من الحتمية للحركة الأرضية. وكانت الخطوة الثالثة من نيوتن حين ضم الحركتين الأرضية والسماوية فى نسق واحد، واخضعهما معاً لقانون حتمى رياضى واحد، (قانون الجاذبية العام)، تجاذب كافة الكواكب فيما بينها وبين الشمس.

وجاء **كلود برنار** (١٨١٣ – ١٨٧٨) فقال عن يقين أن الحتمية مطلقة فى جميع العلوم، المنهج واحد والغرض واحد، لكن الوصول إليه فى الظواهر الحيوية أصعب نظراً لتعقيدها.

د. يمنى طريف الخولى العلم والاغتراب والحرية الهيئة العامة للكتاب ص١٦٢ / ٢٠٢ .

وجاءت الدرونية لإزاحة الغائية، واستئناف الطريق العلى للحتمية العليـــة، حين وضعت تفسيراً آلياً "عليا" لنشأة الكائنات الحية، وتطورها وبقائها واندثارها. واتى داروين بكم هائل من الاسانيد التجريبية لفرض التطور، رجحت العلاقـــة التبادلية بين الانواع المختلفة فى سلف مشترك بينها جميعاً – تسلـسل متـدرج صاعد – يبدأ من الأميبا وينتهى بالإنسان.

وفى مجال علم النفس حدث التطور فى مجال فسيولوجيا الجهاز العصبى، وتأسس علم النفس الفسيولوجى، وتم اكتشاف ميكانزم المخ، والنشاط العـصبى الاعلى فى لحاء المخ، وانحصرت الحياة النفسية للانسان فى المؤثرات البيئيـــة، وردود أفعال الكائن الحى عليها، ولم يعد ثمة مبرر لافتراض الجوهر العقلـــى ككيان مستقل مميز للإنسان، وبذلك تم التخلص من مبدأ الـروح Soul الـذى يفشل تماماً فى أية مهمة عملية.

وبناء عليه، سيطر مبدأ الحتمية على النـسق العلمـــى، وعلـــى النـشاط المعرفى، أضحى ركيزه يرتكز عليها العلم فى أساسه، وأصبح التصور العلمى للكون مرادفاً لتصور خضوعه للحتمية الشاملة.

تشارلـــز داروين ١٨٠٩ – ١٨٨٢ يؤكـــدها فـــى البيولوجيـــا، وجـــون ستيـــورت مل (١٨٠٦ – ١٨٧٣) مد نطاقها، حتى شملت دراسة كـــل وجـــوه الانسان، أوجست كونت (١٧٩٨ – ١٨٥٧) شيد دراسة الاجتماع الانسانى على أساس الحتمية، كارل ماكس (١٨١٨ – ١٨٨٣) مد نطاقها إلى دراسة تـاريخ المجتمعات الانسانية.

منطوق مبدأ الحتمية العلمية: يفيد عمومية القـــوانين الطبيعيـــه وثبوتهـــا وإطرادها، فلا تخلف ولامصادفة. اذ يعنى أن نظام الكون ثابت شامل مطـــرد، وترتبط الحتمية العلمية بالقابلية للتنبؤ، على أساس أن واقع الكون الراهن نتيجة ضرورية للماضى، ومقدمة شرطية للمستقبل. والضرورة فى الحتمية العلميـــة كامنة فى قلب الاشياء سارية فيها. أى ان الطبيعـــة تخـضع للقـــانون العلمـــى

بالضرورة. الحتمية بهذا تعطى الانسان ما ينبغى ان يعطيه العلم من إيجابية وفعالية فى التنبؤ بالطبيعة والسيطرة عليها. أيضاً صاحب تقدم العلم تساوق أو تناسب طردى بين تعزيز العلم لمبدأ الحتمية – النافى لحرية الانسان – وبين تعزيز حريته على مستوى آخر، يأتى من تطبيقات العلم العملية التقنية، التى جعلت العلم بلا جدال تحريرا للانسان من اعداء عتاة قساة لحريته: الجهل والمرض والجوع والعجز أمام قوى الطبيعة.

الفزيـــاء الاجتماعيـــة:

- شهد منتصف القرن التاسع عشر الميلاد الرسمى لكثير من العلوم الانسانية، على نفس اسس الابستمولوجيا العملية آنذاك، وبمستوى طموحاتها، وطبيعة مسلماتها، التى يلخصها ويبلورها مبدأ الحتمية Determinism، وهى تعنى نظاماً شاملاً، لا تخلف فيه ولا مصادفة ولا استثناء ولا احتمال. كل حدث لابد وان يحدث بالضرورة فثمة قوانين ميكانيكية يقينية دقيقة رياضية، تحكم هذا الكون، وتجعل احداثه فى صورة اشبه بالسلسلة المحكمة الحلقات، اذا توصلنا إلى تلك القوانين، وعرفنا تفاصيل حالة الكون فى لحظة معينة، لاستطعنا ان نتنبأ يقينا بتفاصيل حالته فى لحظة لاحقة.
- وهذه الحتمية لها وجه آخر هو العليه causality التى تضفى على الطبيعة انتظامها الحتمى، ويغدو التفسير العلمى هو ربط الحادث اللاحق بالحادث السابق من خلال قانون.
- هذه هى عقيدة العلم الكلاسيكى، بعد أن وضع نيوتن تفسيره الميكانيكى للكون فلا يناقض العقل إستخدام مناهج مماثلة تفسر الأحداث والوقائع الاجتماعية، ويمكن أن تعطينا تنبؤات فى نفس دقة

تنبؤات العلم الطبيعى، مع قدر كاف من الحذر والخيال.. فزياء اجتماعية يمكن عن طريقها إعادة تشكيل المجتمعات.

بناء عليه، شهد القرن التاسع عشر النشأة الناضجة لعلم الاقتصاد السياسى، على يد المدرسة الكلاسيكية (آدم سميث ودافيد ريكاردو)، ثم التطور الجذرى له على يد كارل ماركس. وعلم الاجتماع على يد اوجست كونت وأميل دوركيم.. حتى اذا دلفنا إلى قلب القرن العشرين وجدنا العلوم الانسانية وقد قطعت شوطا طويلا فى تحديد موضوعاتها، تعريف ظواهرها، صياغة مفاهيمها ومصطلحاتها. ارست مناهجها واساليبها الاجرائية. ومنذ منتصف القرن العشرين اتضح تماماً ان الدراسات الانسانية الاخبارية قد شقت لنفسها طريق العلم بالمعنى الدقيق، تؤهلها للمقارنة الصريحة مع العلوم الطبيعية.

الحتميــة الاجتماعيــة:

- **اوجست كونت** (١٧٩٨ – ١٨٥٧) منحت الحتمية العلمية كونت منهجه الوضعى، فى تفسير الظواهر، بفضل ما بينها من علاقات ثابتة، لتماثلها وتعاقبها، فتوصل الى القوانين الحتمية التى تحكمها، كل ظاهرة مقيدة بشروط تلزم حدوثها. بذلك اصبحت الحتمية العلمية شاملة، ومن الحتمية الفزيائية خرجت الحتمية الاجتماعية، وتعضدت الحتمية التاريخية، التى تزعم طريقاً محدداً محتوماً لمسار التاريخ. وقد استعان التنويريون ق١٨ بهذه الحتمية، للاقرار بوجود طريق محدد للتقدم تتجزه البشرية، باطراد، هو طريق العقل والعلم.
- **اميل دوركيم** (١٨٥٨ – ١٩١٧) من غلاة القائلين بالعلية والحتمية والضرورة، ودراسة الظواهر الاجتماعية كاشياء، ومحاكاة العلوم الطبيعية حرفيا. والاضافة هى تاكيده على أن علم الاجتماع لا ينبغى ان يكون

يمنى الخولى مشكلات العلوم الانسانية دار الثقافة للنشر ص٥٦ / ٦٣.

تبريرا فقط – كما أراد كونت – أو وصفياً فحسب، بل وأيضاً تفسيريا – وسيلة العله – والتفسير يتجاوز الوصف، يستعين به ويضيف إليه القوانين والنظريات.

الحتميـــة التاريخيـــة:

تعلق التاريخ بأهداف المسيرة الحتمية، على أساس أنـه اذا تحقق المثل الأعلى الحتمى لقوانين العلوم الانسانية، فان التفسيرات التاريخية ستغدو مجرد تطبيق لتلك القوانين، فتستطيع التنبؤ اليقينى بمسار التاريخ، ليصبح مستقبل البشرية كتابا مفتوحا، بل مقروءا، اكثر من مجرد أحداث ماضية، إنـه مسار موضوعى علمى وعقلانى، على قدر ما ندرك ظروفه وشروطه بدقـة، سواء أكان مستقيماً أو زجزاجياً أو دائريا، هو مسار علينا إكتشافه، لنفهم واقعنا، ونتنبأ بالمستقبل.

هذه الحتمية اتجاه كامل ومتكامل قبل العلم بزمن سحيق. كـان لهـا أولاً صورة ميثولوجية (يفرضها الله على البشر)، ثم صورة ميتافيزيقية (تطـورات الروح المطلق الهيجلية)، ثم قوانين علمية (التفسير الاقتصادوى)، تتفق جميعها فى استبعاد حرية الانسان، أو أى دور لارادته فى صنع تاريخه. لأن حيـوات الافراد وافعالهم محكومة بكليات أوسع: غايات لاهوتية، مبـادئ ميتافيزيقيـة، قوانين علمية ينتمون اليها، وأن التاريخ لابد أن يـصاغ فـى حـدود إتجاههـا العام.[1] الاختلاف أساساً أو فقط فى تحديد هوية هذه الكليات: الهدف الالهـى، العقل الجمعى، الامة، الكنيسة، الطبقة، الطبيعة الماديـة.. الـخ. إنهـا القـوى الحقيقية، وأن البشر الذين يصنعون التاريخ أدوات من مكونات عديدة. ووظيفة التفسير فى التاريخ هو اكتشاف ذلك النظام أو القانون العلمى، الذى يعتبر أساساً لعلمنة التاريخ.

---

[1] د. يمنى الخولى   العلم والاغتراب والحرية   ص٢٢٠ – ٢٢١.

وكان عبد الرحمن بن خلدون (١٣٣٢ – ١٤٠٦) رائد الدعوة لحتمية التاريخ، بوصفها منطلقا لجعله علما، معتمداً على المشاهدة واستقراء حوادث الماضي، مع القول بأن العوامل الاقتصادية هى المؤثر الأول على حركة التاريخ. ويؤكد ابن خلدون ان تغير أحوال وعوائد العمران حقيقة أساسية، أى أن المجتمع دينامى متغير، وظيفة علم العمران الكشف عن قوانين هذا التغير والتنبؤ بالمستقبل.

المنهج الوضعى والتاريخ

منهج يصف الظواهر بأكبر قدر من الدقة، على أن يتم ذلك كله فى إطار وجودها كأمر واقع، لا سبيل إلى الاعتراض عليه أو تغييره أو تجاوزه. من خلال الرصد الكرونولوجى لأحداث التاريخ، الرصد الرقمى المتسلسل، فالظواهر تتتالى فى ترتيب يخدم فحسب عملية الرصد والاحصاء، لا فى اكتشاف جدلية الظواهر الاجتماعية فيما بينها. فملمح العلاقة هنا هو الاضافة الخاملة، حيث الظواهر كم لا كيف، وهى كم خامل لا فاعلية له أو تأثير والتاريخ مجرد تتابع أملاه زمن خال من المضمون والدلاله، لأنها تغض الطرف عن السياق التاريخى، الذى لا يفهم معنى للصحة أو البطلان إلا من خلاله.

ويرى رايت ميلز أن الوضعية تستند مباشرة إلى الامبيريقية، ومن ثمة تغرق فى التفصيلات، وتحاول إخضاع الحقيقة الاجتماعية التاريخية للمعالجة المعملية والاحصائية، وتجرد المشاكل عن صفتها السوسيولوجية، وتفسرها بعوامل سيكولوجية، بعيداً عن الابعاد الاجتماعية والتاريخية. ولأن الامبيريقية تفتقر دائماً إلى أدوات منهجية، وتعبر عن موقف برجماتى أكثر منه عقلانى فان

إهتمامها فى الممارسة يتجه أساساً إلى جمع المعلومات، والتركيز على الخبرة المباشرة والتجربة كشيء مستقل عن الاطر النظرية.

الفلسفة الوضعية تستند على معطيات التجربة الحسية، معتمدة على التكميم، والنماذج الرياضية والادراك الحسى، تركز جهدها على وصف الواقع المعطى المحسوس وصفاً كمياً، دونما إهتمام واضح بتفسيره، وببواعثه المجتمعية الناجمة عن ظروف ومتناقضات وصراعات وعلاقات البناء الاجتماعى. على إعتقاد أن الوقائع حيادية بذاتها، واعتبارها حدوداً لا يسمح للتحليل بتجاوزها، والمعرفة عندهم ذات طابع إحتمالى. والوضعية الجديدة تنظر فى الأشياء كما هى، تسلم بمعطيات ما هو قائم، وتدركها إدراكاً حسياً جزئياً معزولاً عن سياقها التاريخى، وعن إطار البناء الاجتماعى، والوقوف على الأوضاع القائمة وكأنها نهاية التاريخ.

ليس للعلم إلا وصف الروابط الخارجية بين الظواهر، دون الوقوف على القوانين الكامنة وراء تغيرها وتطورها، وبذلك تكون اللأدرية سمة مميزة للوضعية. ليس بوسع الانسان أن يقف على موضوعية الأشياء والظواهر، أو أن يسبر أغوارها، وبالتالى تضع حدود للمعرفة العلمية.

بعبارة موجزة يردون علم الاجتماع التاريخى إلى وصف الأحداث الفردية، ينفون القوانين الموضوعية العامة للتطور الاجتماعى، يتخلون عن دراسة أسباب التناقضات الاجتماعية، ومن ثمة تعجز الوضعية فى النهاية عن تقديم تفسير أو تصور شامل عن التاريخ.

المدرسة الوضعية جعلت دراسة المجتمع مساوية لدراسة الطبيعة، بالبحث فى قوانين اجتماعية مشابهة للقوانين الفيزيائية التى لا تتغير. والنظر الى المجتمع على أنه عالم من التوافق الطبيعى، والنظام التلقائى، التى تقترن دائماً بفكرة إنسجام ما، والهدف العام هو الحفاظ على بقاء المجتمع واستمراره، ومن

ثمة الاهتمام بعمليات التنشئة والتنظيم والتكيف والضبط، والسعى لتحقيق التقدم المنظم والموجه الذى يمكن السيطرة عليه.

فهذه المدرسة كأتجاه ترفض إدعاء الانسان أنه قادر علـى تغييـر نظمـه الاجتماعية التاريخية، واعادة تنظيمها، وفقا لارادته العاقله، والمسائل الاجتماعية بالنظر إلى طبيعتها المعقدة – تعالج بواسطة الصفوة من العلماء.

لقد حددوا النظرية العلمية بحدود التجريب البسيط والمدرك الحسى، وبالتالى استبعدوا التحليل النظرى، وانكروا دلالـة الممارسـة الاجتماعيـة الـسياسية والتاريخية، رغم أن مهمة العلم وهدفه هو محاولة الكشف عن العلاقات الكامنة وراء المدرك الحسي المباشر. ولم شتات المباحـث الامبيريقيـة، أمـا العقـل والعقلانية فهى بالنسبة لهم عملية اجرائية خالصة – سواء كانت هـذه العمليـة إستدلالية أو استقرائية – فالعقل مجرد سلوك عملى له طابعه الاجرائى الخالص، وسيلة أو أداة عملية لتحقيق غاية برجماتيـة نفعيـة، فـوق التـاريخ وفـوق المجتمع.[1]

كارل بوبر والنزعة اللاتاريخية:

يصف ستيورت مل (١٨٠٦ – ١٨٧٣) منهجه بأنه محاولة لدراسـة الوقـائع التاريخية العامة، لاكتشاف قوانين التعاقب التاريخية التى تمكننـا مـن التنبـؤ بالحوادث المستقبلية، لكن بوبر (١٩٠٢ – ١٩٩٤) يرى أنه لا وجود للقوانين التى تعين التعاقب، فى السلسلة الديناميكية المؤلفة من الحوادث، لكن توجد إتجاهات

---

(1) محمود أمين العالم — معـارك فكريـة — دار الهلال — ص ١٥ – ٧٢ .
محمود أمين العالم — الوعى والوعى الزائف — دار الثقافة الجديدة — ٣٠٨ – ٣١٨ .
يمنى طريف الخولى — فلسفـة العلـم — عالم المعرفة — ٣٩٢ – ٣٩٩ .
عاطف غيث — علم الاجتماع المعاصر — دار الكتب الجامعية — ٢١٥ – ٢١٨ .
عبد الباسط عبد المعطى — اتجاهات نظرية فى علم الاجتماع عالم المعرفة(٤٤) — ١٨٧.

مشروطة، لها هذا الطابع الديناميكى، ومن ثمة يوجد خلط أساسى بين القوانين والاتجاهات، التى تولد الاعتقاد بوجود هذا الميل التاريخى العام نحو التقدم.

ويؤكد أن التفسير العلى لا يكون مقبولا علمياً إلا إذا كانت القوانين الكلية قد جازت مرحلة الاختبار والتأييد. وفى كتابه "عقم التاريخانية" الصادر عام ١٩٥٧. يرفض إمكان قيام تاريخ نظرى، أو قانون عام يحكم سير التاريخ. ويرى إستحالة التنبؤ بمستقبل سير التاريخ، بالكشف عن قوانين أو أنماط أو اتجاهات أو إيقاعات تحكم مقدماً سير حركة التاريخ، لعدم إمكان إختبار هذه النظريات، أو التحقق من توافر الشروط المعينة لذلك. فالتنبؤات التاريخية – واسعة النطاق – تنبؤات مشروطة. والتاريخ فى نظره يتميز بالاهتمام بالحوادث الواقعية المفردة المعينة، لا بالقوانين أو القضايا العامة، كما يتأثر أساساً بنمو المعرفة. أما التجارب الاجتماعية الواسعة النطاق فلا تتلاءم مع الاغراض العلمية، ويعتبر التخطيط الكلى يوتوبيا، وكل نموذج لابد أن يتطور بطريقة المحاولة والخطأ، أى باجراء ما لا يحصى من التعديلات الصغيرة، وينتهى إلى أن تطور المجتمع الانسانى عملية تاريخية فريدة، لها خصوصيتها.

والخلاصة هو يرفض النزعات الكلية، ويتعامل مع وقائع منفردة، وينكر التنبؤ بمسار حركة التاريخ، ويرفض أن يكون للتاريخ معنى، وبالتالى تتجسد فيه أى معقولية نتبينها فى نسق منتظم لحركته، فلا توجد قوانين تاريخية كلية، ومن ثمة يستحيل أن يكون التاريخ علماً، لإستحالة أن نضع نظرياته موضع الاختبار والتكذيب. (صعوبة تكرارها – صعوبة التكميم – تعقد الظواهر الانسانية – العلاقة بين الباحث وموضوع بحثه).[1] [2]

---

[1] كارل بوبر — بؤس الأيديولوجيا — دار الساقى — ط ٩٢ .
[2] يمنى الخولى — فلسفة العلم فى القرن العشرين — عالم المعرفة — ص٣٨٠ .

النسبيـــة وأزمـــة المنهج:

سار العلم الطبيعى الحديث بخطى حثيثه نحو النسقية، حين جمـــع نيــوتن قوانين الحركتين السماوية والارضية فى اطار واحد عام ١٦٨٧، التـــى تـضع الاسس والاطر المنطقية لنسق العلم الفيزيقى ككل، حتى نهايات القرن التاســـع عشر. ومع نجاح النيوتنية الذى كان يتأكد يوما بعد يوم، ساد الاعتقاد أنها أعــم نظرية ممكنة أحاطت بالحقيقة القصوى للكون الذى نوجد فيه.

وفى مطلع القرن العشرين اختتم **آينشتين** جهوده فى تعميم نظريته عنــدما خرج بصيغة ناضجة مكتملة للنظرية النسبية (عـــام ١٩١٦)، والتـــى عالجــت موضوع الجاذبية باهتمام كبير، وزادت فى شمولية وتشابك مفهوم النسبية، مـــع تقديم نظرة فيزيائية رحبة للنظام الهندسى الكونى، كما زادت من ايضاح التلازم والتأثيرات المتبادلة بين صفات المكان والزمـــان ومجـــال الجاذبيـــة والمـــادة الفيزيائية جميعاً فيما بينها. ان موضوع النسبية العامة هو المناطق المكانيـــة – الزمنية ذات المقاييس الفلكية، أما المناطق المتناهية الصغر فتقع خارج مجـــال تطبيقها.

وازداد مفهوم النسبية شمولاً، فنفذ إلى داخل منظومة القياس نفسها، وإلـــى كل نقطة فى الفراغ الزمانى. وبعد نظرية النسبية دخلت الـــسرعة عنـــوة إلـــى المفاهيم الهندسية، فصار الزمن بعداً رابعاً لا يمكن اغفاله. واتـــضح الارتبـــاط الكامل بين المكان والزمان، وان وحدة بناء الطاقة الضوئية لا تسير فـــى خـــط مستقيم، بل تسير فى منحنيات.

هذه هى بالاختصار نظرية النسبية، غيرت نظرتنا إلى العالم: فقد غيـــرت مفاهيمنا عن المكان والزمان المطلقين، فجعلتهما نسبيان، كما غيرت نظرياتنا الفلكية والكونية، لتجعلها أكثر واقعية، ووحدت بين الكتلة والطاقة، وإستبعدت الأثير، وألغت التأثير عن بعد... ففتحت الباب على مصراعيه نحو الانطـــلاق إلى آفاق أرحب من التقدم فى معارفنا العلمية، وباختصار ليس ثمة شىء اسمه الحقيقة النهائية المطلقة، بل الحقائق نسبية، أيضاً ساعدت علـــى هـــدم آراء

القرن التاسع عشر عن السببية، وهى الآراء التى تصورت كل العلاقات فى الكون وفق نمط ميكانيكى محكم.

وتضيف د. **يمنى الخولى** أن النسبية هزت اطر آلة نيوتن الميكانيكية العظمى، وشيدت لنا عالمها الرباعى الأبعاد (طول عرض ارتفاع + الزمن) بمتصله الزمانى – المكانى. تصور عالم محدب، يختلف عن عالمنا المستوى المعهود فى تجربة الحس المشترك. ومن ثمة أحدثت النسبية تغيراً جذرياً فى أفكارنا، حول الزمان والمكان والجاذبية، واثرت بالتالى على مبادئ أبستمولوجية راسخة فى العقائد وخبرة الحس المشترك. وجعلتنا ندرك خطأ غرور الكلاسيكية، الذى يوصد أبواب التقدم، وخطل الحكم على أية محاولة ناجحة ينجزها العقل البشرى بأنها اليقين المطلق.[1]

مع بداية القرن العشرين، بدأت ظاهرة تركيز رأس المال الدولى وتمركزه نحو الاحتكار. وكان قد تم تقسيمة العالم بين الدول الرأسمالية المتقدمة، ويؤدى التشاحن بين الدول الامبيريالية حول الأسواق، وتغير القدرة التنافسية النسبية بين الدول الرأسمالية العظمى إلى حدوث أزمات، تؤدى إلى استمرار عدم الاستقرار فى العالم (الحرب العالمية الأولى – الكساد العظيم ١٩٢٩ – ١٩٣٦ – الحرب العالمية الثانية – الحرب الباردة – إستمرار الأزمة العامة للنظام الرأسمالى ابتداء من سبعينات القرن العشرين ..) فى هذا الاطار أساساً طرحت رؤية إطلاقية تقيم أثر الثورة العلمية والتكنولوجية الحديثة.

فنجد من يذهب الى القول بأن هناك علماً قد انتهى، وعلما جديداً مطلق الجدة قد بدأ، وأنه حدثت قطيعة ابستمولوجية كاملة مع المراحل المعرفية التاريخية السابقة، وعلينا أن نعيد النظر جذرياً فى كل شىء، إنقطاع كلى عن التاريخ، والبدء المطلق بتاريخ مغاير. رغم أن العلم بطبيعته مناقض للأحكام

د. السيد نفادى — العلم والنظره إلى العالم — جـ١ ١٩٩٥ — ص١٢٦ وما بعدها.

[1] د. يمنى الخولى — مشكلة العلوم الانسانية — جـ١ ١٩٩٦ — ص ٤٢ وما بعدها.

والتقيمات الاطلاقية النهائية، فهو مقاربة متصلة للحقيقة، التي ليس لهـا حـدود نهائية.

هذه النـزعة الوضعية التقنية – الفارغة من كل عمق تاريخي إنساني – هي رغم رفضها واستنكارها للأيديولوجية، هي أيديولوجيا مضادة، ترفض المفاهيم والمناهج النظرية الكلية، وتغلب الرؤية الوضعية المتشظية للأشياء والافكار، ولا ترى الحقيقة إلا في الجزئيات والمدركات الحسية وحدها.(١)

وعندما نتحدث عن أزمة العلوم الاجتماعية، فنحن نتحدث عن موقفها واجاباتها إزاء الاوضاع الانسانية السائدة اليوم (الاستقطاب – الأزمات – الاستلاب – الاغتراب – قضايا البيئة – القمع وحقوق الانسان – الصراعات المسلحة – البطالة والجوع الذي يهدد الملايين..) ومن الطبيعي ان يكون لهذا كله رد فعل عكسي معاد للعقل نفسه، وتأخذ الاتجاهات الفكرية الطابع الذاتي أو الشعوري أو الحدسي أو الوضعي البرجماتي.. أو تلك التي ترفض جميع التعميمات و الكليات والانساق الفكرية والاجتماعية والتاريخية باسم: ما بعد الحداثة أو ما بعد البنائية، ترفض كل فلسفة تقوم على النسق الكلي أو على مفهوم التطور فضلاً عن الأساس الموضوعي للمعرفة.(٢)

إن كل اكتشافات واستنتاجات العلم – في ذاتها – لا تؤدي بالضرورة إلى إحداث تغيرات أساسية في بنية وجوهر نظرتنا الى العالم، لكن يمكن ان تحدث مثل هذه التغيرات اذا حدثت تغيرات مماثلة في المفاهيم الفلسفية الأساسية التي شكلت نظرتنا إلى العالم. فالتفسيرات التي يقبلها الناس، بوصفها تفسيرات

---

(١) محمود العالم البدايات والنهايات دار المستقبل العربي ٢٠٠٠ .

(٢) اتجاه في نظرية المعرفة، ينفي إمكانية معرفة العالم الموضوعي، إستناداً إلى ذاتية المعرفة البشرية ونسبيتها. فليس بوسع الانسان أن يحصل معرفة تامة وصحيحة لا عن الواقع ككل، ولا عن موضوع ملموس من موضوعات البحث. وانه في كل فترة زمنية لا تكون معارفنا كاملة، وانما تكون محدودة بمستوى: تطور الانتاج والعلم وبقدرات الناس المعرفية.

علمية، فى أى لحظة تاريخية، انما تخضع لعوامل اجتماعية وثقافية وتؤدى وظائف فى حياة الناس. فالعلم لا يعلو ولا يمكن أن يعلو على أمور السياسة البشرية، والعلم يغترب عندما ينفصل عن الممارسة الاجتماعية. فى عبارة محددة إشكالية المنهج والتفسير التاريخى يبحث الآن فى اطار الأزمة العالمية. والممارسة الاجتماعية التاريخية هى التى تقود النظرية، فالواقع ينتج النظرية لا العكس، والمعرفة لا تتحول الى اساليب انتاج إلا اذا كان المجتمع مهيئاً لذلك ومتطلعا اليه.

أزمة المنهج والبحث عن إطار نظرى:

سادت النزعة اللاتاريخية بفضل سيادة الوضعية المنطقية، فهى إمتداد للاستقرائية، باتجاهها التجريبى المتطرف، المعنى بتبرير المعرفة العلمية. وهذا التبرير يستقى من العلاقة بين المعطيات أو الوقائع التجريبية والقانون العلمى. وتكفلت الوضعية المنطقية بمد هذا التوجه، وتكريسه، وتسييده حتى أواسط القرن العشرين. بل وشنت حرباً ضروساً على أبعاد الوعى التاريخى، حرباً ضد التاريخية.

ولا غرو فالوضعية المنطقية فلسفة تكثفت فيها كل خطوط التجريبية المتطرفة، والنزعة الاستقرائية، والافتتان بالنسق العلمى فى حد ذاته، وتكريس منطق التبرير السكونى. والنقد العلمى – فى منظورهم – أحداث متعاقبة، يمكن فقط وصفه وتبريره، ونمو المعرفة عملية تراكمية متصلة – دور العلم يقتصر على تحليل العبارات والمفاهيم العلمية لتوضيحها، وكشف ما بها من غموض، دون عناية بمضمونها، أى العناية بالقضايا العلمية فقط كمعطى منطقى فى ذاتها. منفصلة عن تاريخ العلم والتى تجعله غير ذى صله بالموضوع.

هكذا حصرت الوضعية المنطقية فلسفة العلم فى تقنيات المنطق الصورى و أساليبه، وقطعت كل علاقة بالعلم فى تعينه الواقعى المتدافق النابض بالحياة، فى مجرى التاريخ، وسياق الحضارة الانسانية. كانت فلسفة علمية تجريبية تعمى البصر والبصيرة، اكتفاء بالمعطى الراهن، ورأوا التجربة قادرة على تفسير كل شيء، لقد ازاحوا الميتافيزيقيا، والمنظورات التاريخية من فلسفة العلم.

ونتوقف عند الفكرة الجوهرية التى أبدعها **جاستون باشلار** (١٨٨٤ - ١٩٦٢) فى اطار فلسفته الجدلية، برفضه النظرة التراكمية الاتصالية، الا وهى فكرة القطيعة المعرفية La Rupture Epistemologique، التى أبدت خصوبة وفعالية فى تفسير التحولات الحضارية التاريخية، والتى تعنى شق طريق جديد. القطيعة تعنى أن التقدم التاريخى ليس مجرد تواصل تراكمى ميكانيكى، بل طريق جديد كل الجدة. ليس إستمرار تراكمى لمسار الماضى، أو تعديلاً أو اضافة كمية له، بل هو خلق وابداع جديد. الجدلية عنده تجعل القطيعة مركباً من الانفصال والاتصال، هى التجاوز النشط فى هذه العلاقة، هى عمل دؤوب وصراع من أجل انجاز الحداثة. لقد أبدت هذه الفكرة فعالية جمة فى تجسيدها لحركات التقدم، كثورة تنفصل عن الماضى، وتبدأ طريقاً جديداً. إستخدمها لوى التوسير بصورة موسعة فى قراءاته البنيوية للاشتراكية العلمية، أو محاولة صياغة تخطيط لهيكل الماركسيه.[1] ووضعها بين الأيديولوجيا والعلم، لتتخلص من الاولى وتبقى علماً عى طريق القطيعة المعرفية، للخلاص من تشويهات الأيديولوجيا للعلم. أيضاً إستعان بهذه الفكرة مهدى عامل فى دراسته عن تمرحل التاريخ.[1] وسمير أمين لتوصيف المراحل المتعاقبة لتطور الرأسمالية العالمية.

ويبين **توماس كون** (١٩٢٢ - ١٩٩٦) إيجابيات تسلح فلسفة العلم بالوعى التاريخى، وعن خصوبة التناول التاريخى حين يتم فى الاطر الفلسفية، مع التمييز بين مراحل العلم العادى ومراحل الازمة ومراحل الثورة، وأهمية الانتقال من نموذج ارشادى Paradigm الى آخر، فى سلسلة متعاقبة. فالحكم

---

[1] يمنى طريف الخولى   فلسفة العلم فى القرن العشرين   عالم المعرفة   ص٤٠٨ .
[1] مهدي عامل   أزمة الحضارة العربية   دار الفارابى ص١٩ وما بعدها.

على النظرية العلمية وتقيمها يكون فى اطار عصرها، والتحقيب التاريخى يكون عن طريق توالى النماذج الارشادية، مع العناية بالظروف السوسيولوجية وأن تأخذ فى الاعتبار النواحى الأيديولوجية والاقتصادية والالتزامات الاخلاقية. هذا المفهوم وضع صياغته بعد تعديل قول ايمانويل كانط المتواتر: "المدركات الحسية من دون تصورات عقلية عماء، والتصورات العقلية من دون مدركات حسية خواء".

الثورات العلمية لا تقتصر على تقديم اجابات أفضل لأسئلة قديمة، بل انها تأتى معها بطرق واسئلة جديدة، كثيراً ما تختفى معها المسائل القديمة، فالنظرية الجديدة كثيراً ما يعبر عنها بنبذ مفاهيم النظرية القديمة، لا استيعابها. و يعنى هذا ان المقارنة بين الكيانات المعرفية المتعاقبة لمسائل مختلفة لا توفر معيارا مشتركا لقياس نجاح كل منها، أى ان العلم ليس تراكمياً بالمعنى الدقيق للكلمة. فالإجابات القديمة تفقد أهميتها فى مراحل الأزمة. اذ أن النموذج الجديد يمثل قفزة إلى نظرة جديدة الى نفس الأشياء. [1]

العلم المعاصر يواصل التقدم، وأصبحت الابستمولوجيا المعاصرة (نظرية المعرفة) يلخصها ويبلورها مبدأ اللاحتمية، تنفى ان كل الاحداث محددة سلفاً بدقة مطلقة بكل تفاصيلها. لقد إنهارت العلية، عماد الحتمية التى تتصور تسلسلا للاحداث (عله.. معلول)، فى المكان الاقليدى المستوى المطلق.. عبر الزمن المطلق، الذى ينساب فى نسب ثابتة مطلقة فى اتجاه واحد مطلق من ماض إلى المستقبل.

ومع النظرة اللاحتمية المتخلصة من كافة الاسقاطات اللاعلمية، نجد عدة عوامل تؤدى علاقتها ببعض، إلى عدة إحتمالات، كلها ممكنة حدوث أى منها، أو عدم حدوثه، أنه تعاقب الأحداث اللاحتمى، لا تسلسلها الحتمى.

ان اى قضية اخبارية بما هى اخبارية إحتمالية، ونقيضها ممكن، ولا يقين إلا فى القضايا التحليلية الفارغة من أى مضمون إخبارى (قضايا المنطق

---

[1] اسامة الخولى فى مناهج البحث العلمى مجلة عالم الفكر يونيو ١٩٨٩ ص ٧.

الصورى والرياضيات البحتة). فالباحث فى العلوم الاجتماعية عسير أن يحقق الموضوعية المطلقة، فعناصرها خاضعة للتغير من عصر إلى عصر ومن حضارة إلى اخرى، ثم انه موضوع شديد التعقيد، يستحيل ترجمته الى بساطة العلاقة الثنائية علة ومعلول. وظواهر العلوم الانسانية يستحيل معها افتراض عمومية مطلقة واطراد ثابت. فهى تتعامل مع مشاكل معقدة ومتداخلة فى الميادين الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية.[1] الامر الذى يجعل الحتمية أو العلة خصوصاً فى صورتها المجردة أمراً غير ممكن فى النشاطات الانسانية – لا سيما تلك التى يحركها تراث حضارى أو مكتسبات ثقافية من النوع الراقى، بحيث يصبح البديل هو التنبؤ النسبى أو الاحتمالى، ضمن اطار عام أو خطوط عريضة، وامكانية التحكم تتوقف على تحديد مختلف الظروف والعوامل والمتغيرات التى تؤدى إلى حدوث الظاهرة، بالشكل الذى حدثت أو المتوقع أن تحدث عليه. وقد تصبح النتيجة فى حد ذاتها سبباً، انطلاقا من مبدأ تبادلية التأثير، الذى يسير الظواهر المجتمعية. والثقافة المختزنة تمد الظواهر الانسانية بطاقة هائلة على التبدل والتلون والفجائية، لجعل النتيجة سبباً والسبب نتيجة، أو لجعل السبب الأقل أهمية هو الأكثر أهمية، فلا توجد ظاهرة اجتماعية واحدة تعود إلى عامل واحد، كما لا يوجد عامل واحد يمكن أن يكون سبباً فى حدوث ظاهرة بعينها.[2]

فى عام ١٩٥٩ كتب **هانس مايرهوف** – من رواد المشتغلين بفلسفة التاريخ فى الغرب – مقاله تحت تأثير الاحساس بالأزمة فى الكتابة التاريخية يقول: شهد عصرنا ذروة التعقيدات التى بدأت تتكون فى القرن التاسع عشر، وان العالم قد بلغ درجة من التناقضات لا يجدى فى استيعابها عملية التحليل التاريخى. فبالنسبة لمعظم الناس يبدو تتابع الأحداث فى التاريخ المعاصر شديد السرعة والتناقض والغموض، وان القوى التى تحركها شديدة الخفاء وغير منطقية، ولا يمكن التحكم فيها، لدرجة انهم يشعرون بالضياع فى هذا العالم، من تاريخ ليس من صنعهم، وان البدائل المتاحة أمامهم هى إما أن يعتزلوا التفكير فى التاريخ،

---

(١) د. يمنى الخولى — مشكلة العلوم الانسانية — دار الثقافة للنشر — ص٢٠٠ .
(٢) د. صلاح الفوال — منهجية العلوم الاجتماعية — عالم الفكر — ص٧٧ .

او ان يفروا من اعبائه الى عقيدة وراء التاريخ، تتمثل فى الفن أو الأساطير أو الدين أو اللامبالاه !!.

وتستمر موجة التشاؤم قوية عنيدة، ويلحق به المؤرخ البريطانى **ج.هـ. بلومب** (جامعة كمبردج) الذى يعلن عام ١٩٦٤ أن الاسباب التقليدية التى كانت تقدم لتبرير دراسة الماضى قد بليت بدرجة كبيرة. ويضيف **تيودور هيمرو** – من أعلام الحركة التاريخية الامريكية – انه لابد من نظرة اجتماعية شاملة جديدة، توجه للماضى الأسئلة التى توجهها العلوم الاجتماعية للحاضر، وتستخدم للاجابة عليها منهج البحث التاريخى، والتحول من اسلوب الوصف فى عرض الاحداث، الى الاهتمام ببنية المجتمع، والحياة اليومية لجماهير الناس، والبحث عن خطواتنا إلى المستقبل. وأنه من الأمثلة البارزة لهذا الاتجاه نشاط مجموعة من المؤرخين الفرنسيين، اتخذوا من دورية الحوليات Les Annales منبراً لها، وبعثت فى التاريخ حيوية واصالة فى المضمون والمنهج. وينضم إلى هذا الاتجاه المؤرخ **بارا كلاف** فكتب فى عام ١٩٧٨ يقول ان التاريخ قادر على يمدنا بالبصيرة اللازمة لفهم حقيقة تطور الظواهر، و النظم الاجتماعية عبر الزمن، ولكن ينبغى ان يكون تاريخاً تسوده روح علمية، و يحتويه توجه إجتماعى. وينبه وودرو ويلسون ان الجزئية التاريخية تظل غير صحيحة اذا عزلت وفصلت عن السياق العام، فهى دائما جزء من كل شديد التنوع والتعقيد، ويجب ان توضع فى موضعها الصحيح من النسق العام للاحداث، حتى تتضح طبيعتها ومعناها الحقيقى. وان التغيرات الاقليمية والقومية كثيراً ما تكون شديدة الصلة أو التأثر باحداث أو تغيرات عالمية الابعاد.

ويتوقف هيمرو ليكرر ان التاريخ الجديد عليه الاهتمـام بتفسير الوضـع الاجتماعى، والاصرار على دراسة الحركة الممتدة فى التـاريخ Process دون التركيز على الحوادث events بمعنى توسيع مدى الرؤية التاريخية.(1)

نكتفى بهذا القدر من المقال الهام الذى تناول عـرض كتـاب د. تيـودور هيمرو، والذى يشير بوضوح إلى أزمة المنهج فى الدراسـات التاريخيـة فـى المرحلة الحالية، والعلاقة الجدلية بين بنية العلم المعرفية ومناهج البحث. وننتقل من إشكاليات المنهج الاجرائية الى القضايا النظرية فـى التـاريخ، المرتبطـة بالممارسات الاجتماعية، لنتوصل الى الآليات التى تفسر حركة التـاريخ فـى المرحلة الرأسمالية فى التاريخ المعاصر.

---

(1) كتاب "تأمـلات حـول التاريـخ والمؤرخيـن" (١٩٨٧) – تأليف تيـودور هيمـرو، عـرض وتحليل د. مصطفى العبادى – مجلة عالم الفكر عدد يونيو ١٩٨٩ ص٢٥٣ – ٢٧٤.
يتناول أزمة المنهج فى علم التاريخ كانعكاس لأزمة البنية الاقتصادية الاجتماعية فى النظام الراسمالى العالمى.

الفصـــل الثانـــى:

هل توجد نظرية تستوعب حركة التاريخ ؟

بنية الزمن "التاريخى":

إذا كان الجدل هو منطق الزمانية، فما هو الزمن، وما ماهيته؟ هل للزمان بداية ونهاية، وهل هو كائن منذ الأزل، وسيظل إلى الأبد، أم أنه حادث مخلوق مع الطبيعة؟ هل له وجود مستقل عن الظواهر الطبيعية والاحداث التاريخية؟ أسئلة شغلت بال الكثير من المفكرين طوال عمر التفكير البشرى.

فمشكلة الزمانية من كبرى المشكلات الفلسفية التى احتلت حيزاً هاماً فى الفكر الفلسفى قديمه، ووسيطه، حديثه ومعاصره. إثيرت المشكلة على عدة مستويات، مستوى التنظير العقلى الفلسفى، ومستوى العالم الطبيعى الفيزيائى. فلم يوجد فيلسوف ذو شأن إلا وقدم تصوراً للزمان، يتفق مع نظريته الفلسفية، كما لم يوجد باحث فى علم الطبيعة إستطاع أن يتجاهل هذا المفهوم الهام للزمان. حيث دارت مشكلة الزمانية على محورين أساسيين: محور الزمان، ومحور المكان، وارتباط كل منهما بالآخر، بحيث لا يمكن التفكير فى الزمان بمعزل عن المكان. أيضاً طرحت مفاهيم عن الزمان التاريخى بين التيارات الدينية والقومية والتاريخية.[1]

الزمان حقيقة موضوعية، لكنها ليست حقيقية منفصلة عن حركة الاشياء والاحداث، بل الزمان شكل موضوعى لهذه الحركة، وعندما نفصل الزمن عن حركة الأشياء فاننا نفقد مضمونه ودلالته، ونجعل منه قوة سحرية غامضة، أى نجعله حقيقة مطلقة، متعالية قائمة بذاتها.[2] فعندما نواجه ظاهرة تاريخية كظاهرة الرق مثالاً، ونسعى لدراستها علمياً، فاننا نبحث عن العوامل الاجتماعية التى أوجدت هذه الظاهرة، والتى لها أشكالها وقوانينها المختلفة، ثم نبحث عن العوامل التى جعلت تلك الظاهرة تتلاشى تدريجياً. كذلك عندما ندرس ظاهرة الاقطاع مثلاً تهيب بنا الدراسة العلمية أن نكشف أولاً عن عناصر هذه الظاهرة،

---

(1) عطيات أبو السعود الأمل واليوتوبيا فى فلسفة إرنست بلوخ منشأة المعارف ص٢٣٩.
(2) محمود أمين العالم دفاع عن التاريخ – معارك فكرية دار الهلال ١٩٧٠.

من قوى إنتاجية وعلاقات انتاجية، ونظم سياسية ومؤسسات فكرية وملابسات تاريخية عامة، ثم أن نكشف ثانية عما بين هذه العناصر جميعاً من تفاعل وتداخل وصراع وحركة.

إن مطلق الزمن عامل متجانس، فكيف يمكن أن نفسر به ظاهرة تاريخية غير متجانسة متناقضة؟ كيف نفسر بمطلق الزمن ظاهرة الرق، أزمة نظام الرأسمالية العالمية، أو إنهيار التجربة الاشتراكية السوفيتية؟ إذا فصلت الزمن عن مضمونه الاجتماعى – وهو حركة الاشياء – لا تستطيع أن تكشف عن القوانين الداخلية لحركة الاحداث، بل تعمل على طمسها وإخفاء معالمها الاجتماعية والمؤسسية وقيمها الأدبية والفكرية. وعلى ذلك فان طرح قضية الزمن بشكل مطلق، وبرؤية خالية من الدلالة الاجتماعية، لا تمكن من الكشف عن القوانين الداخلية لحركة التاريخ البشرى، أو تفسر الظواهر والمعطيات التاريخية.

توجد مفاهيم مختلفة للزمن فى الفكر والممارسة قديماً وحديثاً، تختلف باختلاف الهياكل المتداخلة السياسية والاجتماعية والاقتصادية، لكن يمكن القول بسيادة المفهوم الدينى فى الماضى، والمفهوم القومى والاجتماعى واليسارى فى الحاضر، وان اتخذ أشكالاً مختلفة.[1] وفى العصر الحاضر يلاحظ تفاوتاً بل إختلاطاً فى الايقاع، قد يصبح أحياناً فصامياً بين مفهوم الزمن فى التعابير المكتوبة والوثائق السياسية المعلنة، والظواهر الخارجية للحياة، وبين الزمن التطبيقى الحى والممارسات.

والخلاصة أن القضية ليست فى أن نجد مفهوماً واحداً للزمن، وانما أن ندرس هذه المفاهيم فى دلالتها ووظائفها وتطبيقاتها الاجتماعية، فى الملابسات التاريخية المختلفة المشروطة زماناً ومكاناً، لا أن نقف عند التناول النظرى

---

[1] راجع تصورات مختلفة عن مقولة الزمان بالموسوعة الفلسفية العربية ط٨٦ ص٤٦٧ – ٤٦٨.

المجرد لها. مما يستلزم تضافر علوم مختلفة، لا على نحـو تكميلـي، وانمـا تركيبي، بهدف التخلص من مأزق الدراسة الأيديولوجية المجردة.

المفاهيم المختلفة للزمن ليست مفاهيم مجردة، إنما هي تجسيد نظري للعلاقة بين الطبيعة والانسان والمجتمع. بل هي تجسيد أشد تحديداً لمـشكلات الـسلطة والتنظيم الاجتماعي والحرية الانسانية. بمعنى أن الدراسة الموضوعية لحركـة الأحداث التاريخية، تدعو حتماً إلى البحث عن الـزمن، بـل تهيـب بتحليـل الأحداث، ودراسة ما بينها من علاقات جدلية بهدف، تحديـد قـوانين حركتهـا واتجاهها العام..

مفهوم الزمن في الفكر العربي الاسلامي:

لا ينبغي ان نستبعد الفلاسفة من الفكر العربي الاسلامي، عند تحديد مفهوم الزمن في هذا الفكر، فلهم اضافات وابداعات جـادة نتيجـة لطبيعـة الهياكـل التاريخية و الاجتماعية والفكرية التي تختلف عن الهياكل التاريخية والاجتماعية التي ظهر في اطارها الفكر الهلليني، والواقع أن هنالك أربعة مفـاهيم أساسـية للزمن في هذا الفكر، سواء في تعبيره الفلسفي أو الكلامي أو الصوفي.

المفهوم الموضوعي للزمن: يندرج فيه مقدار الحركة بحسب التقدم والتأخر، وفي داخل هذا المفهوم سنجد من الفلاسفة من يقول بقدم الزمن وأبديته، بالمعنى الارسطي الخالص كابن رشد، أو بالمعنى الافلاطوني الحديث مثل الفارابي وابن سينا. وسنجد من يقول بحدوث الزمن مثـل الكنـدي. وفـي داخـل المفهـوم الموضوعي للزمن نفسه نجد من يقول بدوريته عند أهل الشيعة، بحسب نظريتهم في الإمامة. ومن يتجه إلى التعريف الافلاطوني ويجعل مـن الـزمن مقـداراً للوجود كله، لا مقدار للحركة، بل يميزه عن الحركة ويجعله جوهراً، بل مقياساً مطلقاً، مما يكاد يقربه من المفهوم الاطلاقي لله عنـد الفخـر الـرازي، وأبـي

البركات البغدادى، وسنجد هذا المفهوم الموضوعى للزمن بدلالته النسبية عند ابن سينا.

والمفهوم النفسى عند المتصوفة: هو زمن باطنى، فى مواجهة الزمن الخارجى، هو زمن عمودى صاعد، يتألف من مجاهدات، ومراحل، هى رحلة متصلة فى سلم الترقى والصعود نحو الحضرة الالهية، أو لاستقبالها والتجسد فيها.

والمفهوم الذهنى: هو تصور متصل فى العقل عن شىء هو منه بمثابة الوعاء (البغدادى).

أما الزمن الآنى المنفصل: فقد قالت به **الاشاعرة**، يفسر الخلق الالهى المتصل بالنسبة الى كل شىء، من أجل هذا كان الوجود منفصلاً دائماً، لكى يحقق الله بتدخله المباشر إتصاله الدائم، ويخلق بهذا فى كل آن تراكيب الأشياء والاحداث جميعاً.. تدخل عمودى يحقق إتصالاً افقياً بين الأشياء، وعناصر الوجود عامة، مادية كانت أو روحية. ومن ثمة يقولون بنفى السببية الموضوعية، فالله هو السبب المباشر، والقوة الوحيدة الفاعلة للاتصال بين الاشياء المنفصلة، بما فيها الزمن.

ليس بتعميم مفهوم الاشاعرة أو بالتعريفات والتعابير الفطرية الخالصة للفلاسفة أو المتصوفة أو المتكلمين أو المؤرخين نستطيع أن نحدد مفهوم أو مفاهيم الزمن فى الفكر العربى الاسلامى، إنما من خلال دراسة شاملة لنظرية المعرفة فى هذا الفكر فى تعبيراته واجتهاداته المختلفة، فى ملابساته وأبنيته الاجتماعية المختلفة زمانا ومكانا، فضلاً عن الممارسات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وفى التمردات الشعبية وفى التعابير الأدبية والحكايات الشعبية والمنجزات التكنولوجية.

على أن الذى لا شك فيه أن النظرة العربية الاسلامية فى العصر الوسيط كان يسودها بشكل عام مفهوم للزمن يخلو من الرؤية التطورية، بل كان يغلب عليه الطابع الارتدادى – بالرغم من الممارسات الفكرية والاجتماعية التى كانت تتطلع إلى تغيير فى الحاضر أو المستقبل – فان مرحلة الدعوة الاولى كانت تمثل نقطة إشارة إلى ما هو الأفضل والامثل، مما يجعل من حركة الزمن المتصل ارتداداً ونكوصاً وتدهوراً من ناحية القيم، وان لم يمنع هذا من وجود مفهوم لاستمرارية الزمن وجريانه نحو اليوم الآخر.. يمتلئ برؤية قدرية خالصة، يعبر عنها القول الشائع: "**إن شاء الله**"، تتضمن حتميته المقررة والمسبقة..

الزمن التاريخى عند أرنست بلوخ:

يتناول الجذور العميقة لمشكلة الزمانية فى الفكر الفلسفى قديمه ووسيطه وحديثه ومعاصره، فهناك الزمان الدائرى فى الفكر اليونانى، والزمان المستقيم – وهو زمان الأديان – فى الفلسفة الوسيطة عند اوغسطين، والزمان المطلق فى العلوم الطبيعية التى اقام صرحها إسحاق نيوتن، والزمان كبعد رابع كما عند اينشتين فى النظرية النسبية، ثم الزمان الذاتى فى الفكر المعاصر كما عند برجسون وهوسرل وهيدجر، حتى نصل إلى الزمان التاريخى عند بلوخ، حيث تتفاوت سرعته وكثافته من ناحية الامتلاء بالمضمون، وحيث التداخل العميق بين الزمن الفلكى والكونى، الذى لا يخلو من التطور والصيرورة الكيفية المتجددة، وبين زمن التجربة الانسانية التى تصنع التاريخ البشرى المتجدد باستمرار.

راجع:

(١) محمود أمين العالم — مفهوم الزمن فى الفكر العربى — دار الثقافة الجديدة ٨٩.
(٢) محمود أمين العالم — دفاع عن التاريخ — دار الهلال ١٩٧٠.
(٣) إبراهيم العياتى — الزمان فى الفكر الاسلامى — دار المنتخب العربى١٨٦/٢١٧.
(٤) عطيات أبو السعود — الزمان التاريخى عند بلوخ — منشأة المعارف ٩٧ ٢٤٦ / ٢٥٢.

إن آنات الزمان المختلفة ليست متجانسة، وانما هى فى معظم الاحيان متفاوته تفاوتاً كيفياً عن بعضها البعض. فالزمان باكمله ليس هو فحسب الزمان المتتابع فى خط واحد، الذى يحسب بالساعات، انما هو الزمان الواقعى – على إختلاف صور هذه الواقعية – فنجد فى التاريخ البشرى صوراً مختلفة من التفاوت الكيفى، والكثافة النوعية، تجد محاولات إمكان، تتميز بقدر عال من الحسم والالتزام، بجانب مجالات أخرى شديدة التسطح والاستواء.

وبذلك يمكن أن نتصور الزمان التاريخى ذا اتجاه قابلاً للانحناء والانكماش أو التمدد، أى متغير بحسب المضامين التى يمتلأ بها.

إن تقييم هذه الأبنية الزمنية التاريخية يكون حسب الهدف، الذى يغير هذه الأبنية نفسها، ويفاضل بينها، حسب محتواه ومضمونه التاريخى والانسانى ونوع الحياة الاجتماعية. فالتطور لا يتم فى شكل تسلسل زمنى متجانس، تتتابع فيه الأحداث واحداً بعد الآخر، بل يدور فى مستويات زمنية متداخلة ومتقاطعة، والزمان فى سياقه الواقعى يتميز دائماً بالانفصال، وعدم التجانس، حتى بين لحظاته المتزامنة أو المتعاصرة. فهناك مستويات وصوراً مختلفة للتزامن من النواحى التقنية والاقتصادية، والاجتماعية، تنطوى على اختلافات كيفية فى داخل العصر الواحد ولحظة القطع هى اللحظة الممتلئة، التى تفسر التحولات الحضارية التاريخية، العظمى، التى تشق طريق جديد للتغيير والخلق والابداع والتجاوز، ويتحقق الوجود الاسمى غير المغترب.

التاريخ فى مفهوم الزمن:

يتأرجح الفكر العربى المعاصر بين تيارين فكريين متعارضين، يهيب بنا أحدهما أن نعود إلى الماضى، حيث الجذور والأصول والبدايات الأولى بكل ما تحمله من قيم تراثيه، ويدعونا التيار الآخر لأن ننشد المستقبل ونتجه إليه، خاصة فى ظل المتغيرات الهيكلية المتلاحقة التى تتتابع على مستوى العالم،

والسؤال الرئيسى والمُلّح ما هو موقفنا من الحاضـر، بـين هـذين التيـارين المتعارضين؟

لا شك أن الوعى التاريخى بالحاضر ومتطلباته، سيحـسم الإختيـار فـى النهاية، والانسان من بين الكائنات الحية جميعا هو المؤهل لأن يصنع تاريخه، ولديه الوعى بالعلاقة بين الزمان والتاريخ، والزمن التاريخى الذى نقصده ليس هو الزمان التاريخى الذى يهتم بأحداث الماضى المنظمة فى تتابع زمنى للوقائع، تقسم الزمان إلى أحقاب تاريخية تتتابع فى خط واحد، إنما الزمان التاريخى هو الذى تتفاوت سرعته وكثافته وفق ما يمتلئ به من مضمون. فثمة عصور ممتلئة بمضامين التقدم والتطور والتجديد، كما نجد عصوراً شديدة التسطح، ويتيح مبدأ التاريخية أيضاً لا التفسير الصحيح لماضى الأشـياء والظـواهر وحاضـرها فحسب، بل ورصد نزعة تطورها مستقبلاً.

أهمية هذا التصور الجدلى للزمان، تسمح لنا بمتابعة حركة التغيـرات فـى التاريخ، حيث توجد مستويات زمنيـة متداخلـة ومتقاطعـة، قابلـة للانحنـاء والانكماش أو الامتداد، وفق ما يمتلئ به من مضمون، لأنه زمن قابل للقيـاس، تتخلله فترات توقف ولحظات ميته، زمن يرتبط بالايقاعات السريعة أو البطيئة.

وفى كل الأحوال الحاضر هو أنطولوجيا الوجود الحقيقـى، القـادر علـى استدعاء الماضى وتوقع المستقبل، وهو المنعطف الذى يحدد نقطة البداية لإتجاه حركة التاريخ إما تقهقراً إلى الخلف أو تقدماً إلى الأمام. فإذا كان الحاضر مثمراً مبدعاً وملهماً دخل فى علاقة جدلية مع المستقبل وفتح الطريق إليه، وإذا كـان الحاضر عقيماً وبائساً خالياً من الأفعال المبدعة فإنه يتخذ من الماضى بديلاً عن الحياة فى الحاضر، وتظهر محاولات إستدعاء الماضى وغرسه فى بنية الزمن الحاضر. وتسعى الطبقات الرجعية إلى البحث عن أسلاف لهـا فـى الماضـى لتعطى وجودها نوعاً من الشرعية. متجاوزة المسافة الزمنيـة الـشاسعة التـى تفصلنا عن هذا الماضى، ومتغافلة أيضاً عن متطلبات الحاضر التى هى بطبيعة

الحال متغيرة ومختلفة، فالحاضر هو نقطة الانطلاق إما إلى الماضى أو المستقبل، وتفرض علينا كل التحليلات السابقة أن نمسك باللحظة الحاضرة، وأن نملأها بما يضفى عليها القيمة والمعنى، على الرغم من تعرضها الدائم للهرب والزوال.[1]

ويرى الكاتب أن هذا التصور الجدلى الهيجلى لمفهوم الزمن – فى إرتباطه بالوعى التاريخى، المحدد للتوجه إما إلى الماضى أو المستقبل – هو فى الواقع تصور مثالى، يهتم أساساً بالوصف الخارجى لعملية التاريخ، ويرد فاعلية الحركة في المجتمعات إلى نشاط الوعي، ونجعل الموضوع تابعاً له، رغم أن الزمان فى سياقه الواقعى لا يمكن أن نفصله عن حركة بنية الحياة الاقتصادية والاجتماعية، بمتناقضاتها وأزماتها. [2]

---

[1] عطيات أبة السعود الأمل واليوتوبيا منشأة المعارف ١٩٩٧ ص ٢٤٧
[2] فوزي الاختاوي مقدمة منهجية فى علم التاريخ مجلة تحديات ثقافية العدد ١٤ ص ٨٥

منهج ابن خلدون فى حركة التاريخ

عاش ابن خلدون فى القرن الرابع عشر الميلادى (الثامن الهجرى)، حيث شهدت هذه الفترة مرحلة تغيرات تاريخية هائلة من الناحيتين السياسية والفكرية. ففى أوروبا كانت بشائر النهضة تلوح فى الأفق، أما بالنسبة للدولة الاسلامية فقد كانت هذه الفترة بالنسبة لها فترة تدهور وإنحدار. فقد سقطت الخلافة العباسية فى بغداد على أيدى المغول، أيضاً سقطت طليطة وقرطبة وأشبلية فى الأندلس، ولم يبق لدى العرب إلا غرناطة. وبالنسبة لشمال أفريقيا إنهارت دولة الموحدين، وإنقسمت إلى دويلات، وعاشت المنطقة فى إنقلابات وتوترات دائمة، ومن ثمة كان منشغلاً بمأساة التراجع والتدهور فى العالم الاسلامى، عاش فى خضم الحياة السياسية المضطربة التى كان يتميز بها المغرب العربى فى ذلك الحين، وشارك فيها. وفى قلعة ابن سلامة – فى مقاطعة وهران – انتهى من كتابة المقدمة فى عام ٧٧٩هـ. جاء إلى مصر لاجئاً واستقر بها فى عهد السلطان الظاهر برقوق الذى ولاه منصب قاضى قضاة المالكية. وتوفى بالقاهرة عام ١٤٠٦م، من تلاميذه تقى الدين المقريزى كبير مؤرخى مصر فى العهد المملوكى.

فى المقدمة إعمال للفكر والعقل النقدى – هاجم منهج الطبرى والمسعودى الذى يعتمد على الاسناد – يقول أن فن التاريخ وان كان فى ظاهره لا يزيد على أخبار عن الأيام والدول، إلا أنه فى باطنه نظر وتحقيق وتعليل، وعلم بكيفيات الوقائع وأسبابها.

موضوع علم التاريخ عنده ينصب على العمران البشرى فى جملته، فى حركته، أى فى إنتقاله من حال إلى حال، وتحوله المستمر، مع إرتباط الأسباب بالمسببات. التاريخ حركة متصلة، إمتداد لتاريخ سابق، لذلك يجب التقصى على المدى الطويل للتعامل مع وقائعه. لا يكتفى بالوصف أو التفسير، بل يلزم

الوصول الى قانون أو معيار للتحكم فى حركة التاريخ. "فالتاريخ بشرى عمرانى، وله، لهذا، قوانينه".

المقدمة تشتمل على محاولة للنقد التاريخى، ومحاولة لتفسير الظواهر الاجتماعية تفسيراً عاماً، أيضاً دراسة لقوانين التطور الاجتماعى والسياسى. ويعتقد البعض أنه أول مبشر بالتفسير المادى والجدلى للتاريخ.

نقطة البداية فى تحديد الأرضية الابستمولوجية لعالم ابن خلدون هى مفهوم الضرورة، "الطبيعية"، فالضرورة تمسك بعناصر هذا العالم جميعاً، بما فيها المجتمع البشرى، على نحو شامل، على أن هذه الضرورة ليست مستوية، بل تتسم بالتفاوت وعدم التكافؤ فى بنائها العنصرى أو الاجتماعى، ومن هذا التفاوت تنبع الحركة الصراعية فى التاريخ الخلدونى، قد تكون تدرجاً أو إنقلاباً أو تأخذ شكل دورى.

ويرى ابن خلدون أن الدولة بالحقيقة الفاعلة فى مادة العمران، هى العصبية والشوكة، هى الشكل الذى يعبر عن المجتمع، وهى القوة الفاعلة فيه، هى قانون الانتقال من البنية البدوية الى البنية الحضرية – ويجد فى البنية السياسية الفوقية فاعلية أساسية فى البنية الاقتصادية التحتية سلباً وايجاباً، لكنه لا يغفل كذلك عن أثر البنية التحتية وفاعليتها، فان إنعدام أو توقف التراكم الاقتصادى يؤدى إلى الانحدار والانهيار الحضارى، وقد يقضى بالضرورة على إنهيار السلطة.

وللزمن عنده دور وظيفى – فى قلب الظواهر – فعمر الدولة أو استمراريتها مرتبط بطبيعة سلوكها السلطوى والعمرانى. والتاريخية عنده ليست أحداثاً جزئية، إنما هى تاريخية ظواهر إجتماعية عمرانية، ولهذا كان من الطبيعى أن يكون منهجه التاريخى ليس هو منهج السرد أو الرواية أو التمحيص الجزئى للاخبار، (الطبرى)، إنما منهج الامتلاك العقلى لطبائع الظواهر وعوارضها الذاتية، كشفاً، لأسبابها وقوانينها الداخلية.

ويرى البعض فى النظرية الدورية للتاريخ عنده زمناً مجزءاً، حيث ينغلق الزمان على الزمان فى حركة دائرية، وانه فى مثل هذه الحركة الدائرية من الزمان الاستبدادى، لم يكن ممكناً نقد نظام الاستبداد ودولته مادياً، لذا تجسد النقد فى الإسلام الروحى (التصوف والاشراق)، فى رفض تماسس الاسلام، تعبير متناقض فى آن، عن رفض نظام الاستبداد وشرعيته، وعن العجز عن تحقيق هذا الرفض فى حركة تاريخية مادية. ويرى الأستاذ محمود العالم أن الدورية عند ابن خلدون تتعلق بالسلطة أساساً، وليس بالعمران نفسه، وهى ليست قانوناً شاملاً، وهو يشير إلى دول تخرج عن هذه الدورية، فالدورية ليست قدرية، بل نابعة من استقراء وتعميم خبرات موضوعية.

والسببية مفهوم رئيسى فى نسيج فكر ابن خلدون، فهى عنده نابعة من أرضية الضرورة فى عالمه، ومن ثمة فهى ليست سببية خارجية، وليست سببية مستوية، وليست سببية جزئية أو واحدية، وليست تسلسلاً آلياً خطياً، إنما هى قوة ذاتية فعالة فى تكوين الشيء نفسه أو الظاهرة نفسها. وهى دائماً متعددة متشابكة عضوياً مع ظاهرتها. وقد تكون لكل مرحلة من مراحل نمو الظاهرة أسبابها الخاصة، ويربط ابن خلدون بين السببية والزمنية، فمع إختلاف الأطوار الزمنية للتكوين الطبيعى والاجتماعى، تختلف الأسباب والنتائج، والسببية متعددة تنفسح وتتضاعف طولاً وعرضاً، ويحار العقل فى إدراكها وتعديدها، بشكل قد يقضى إلى القول باحتمالية المعرفة.

ان ابن خلدون يقول بوضوح عبر نسيج فكره كله بفاعلية الاشياء فى بعضها البعض، لهذا يظل التدخل الالهى أو تحقق إرادة الله، عنده مشروطاً بتوفر المناسبة أى العصبية. التدخل الالهى عند ابن خلدون ليس تدخلاً عمودياً على الطريقة الأشعرية، وانما بالناموس المنتظم الثابت، سنة الله التى وضعها فى الأشياء. ولهذا فحركة الاشياء عنده تصدر من داخلها أساساً، وان كان مصدرها الأول الهياً، لذلك فالزمن مكون من المكونات العضوية الداخلية للاشياء. والرؤية الدينية عنده ليست موازية أو مناقضة لرؤيته العمرانية

العقلانية، بل متناسجة متوافقة معها، بل متداخلة فى صميم بنائه الفكــرى، دون أن يقلل هذا من عقلانيته وموضوعيته، فالفقه الاسلامى بطبيعة وظيفته العمليــة يغلب عليه الطابع العقلانى التجريبى معاً. بعبارة اخرى فكر ابن خلــدون فكــر عقلانى تجريبى مادى، متوافق مع معطيات ثقافته الفقهية، أيضاً يمكن القول أن مقدمته تعتبر قطيعة معرفية بالنسبة للفكر العربى الاســلامى عامــة، وللفكــر الاسلامى خاصة، لأنه كان إمتداداً خلاقاً له، فى إطار عصره الخاص. (١)

محمود العالم مقدمة ابن خلدون – مدخل إبستمولوجى دار الثقافة الجديدة ١٩٨٩.
زينب الخضيرى فلسفة التاريخ عند ابن خلدون دار الفارابى ٢٠٠٦.
مهدى عامل نقــد الفكــر اليومــى دار الفارابى ص٢٧٣/ ٢٧٥ ١٩٨٨.

نمط الانتاج الآسيوى: Asiatic mode of production

وجدت محاولات فى الفكر الاجتماعى لخلق نظرية للتاريخ تقوم لا على الدراسة الحسية للتكوين الاجتماعى، بل على اعتبارات فلسفية تجريدية، لكنها لم تنجح، لأن دراسة التطور الاجتماعى يجب أن يبدأ بدراسة تاريخ التشكيلات الاجتماعية والاقتصادية،ولأن المجتمع لا وجود له بصورة عامة، بل فى اطار تشكيل اجتماعى واقتصادى حسى، لذلك علينا أن نأخذ بعين الاعتبار السمات الخاصة لمختلف التشكيلات الاجتماعية، لأنه دون معرفتها لا يمكن فهم آلية عمل القوانين العامة للتطور[1]، بناء عليه أصبح من الضرورى توجيه الدراسة والبحث نحو الواقع الاجتماعى ذاته، كبديل عن توجيه هذا الواقع بكل خصائصه نحو الاطر النظرية المعدة سلفاً.

ويرى د. **محمود عبد الفضيل** أنه يتعين بحث أشكال التحول فى بنية وتركيب المجتمع فى مرحلة ما قبل الرأسمالية، على امتداد تاريخى طويل – وصولا الى الهيكل والتكوينات والعلاقات السائدة خلال الفترة المعاصرة، وأن نضع فى الاعتبار جميع تناقضات التاريخ وصراعاته التى تضرب بجذورها فى التناقض بين قوى الانتاج وشكل التوزيع، أيضاً من الضرورى تحديد العلاقات بين الطبقات الحاكمة والطبقات المقهورة، والتنظيم الداخلى للطبقة الحاكمة ذاتها، والعلاقة بين الدولة والمجتمع.. الخ. أيضاً علينا أن ننتقل من نطاق الوصف إلى التحليل، والفهم المتعمق لكيانات إجتماعية ملموسة، مع تحويل النموذج النظرى المستخدم إلى إطار تصورى إجرائى لتفسير العملية التاريخية[2].

ويعتقد عدد هام من المفكرين بأن النمط الأسيوى للانتاج منهج أساسى فى تحليل مجتمعات ما قبل الرأسمالية. باعتبار أن هذا النمط هو مفتاح أو مدخل

---

(1) غ. غلزرمان: قوانين التطور الاجتماعى، مطبعة النجاح، بيروت ٦٥ ص. ١٧ – ١٩.
(2) د. محمود عبد الفضيل: التشكيلات الاجتماعية والتكوينات الطبقية فى الوطن العربى، ص. ٥١.

لفهم الشرق بمجموعه، سواء تاريخه السياسى أو تاريخه الدينى. وان التاريخ لا يسير فى اتجاه خطى واحد(1). وطرحوا تساؤلات أساسية، ساعدت على فهم مراحل التاريخ البشرى، كان أهمها: ما هى أهم الملامح التى تميز المجتمعات الخراجية عن مجتمعات الملكية الخاصة فى الغرب؟ كيف نشأت الدولة فى المجتمعات الخراجية؟ ولماذا كان تدخلها شاملاً الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والفكرية؟ وأنها سبقت تاريخياً الدولة فى الغرب؟ وما هو أثر البيئة الجغرافية فى تحديد ملامح هذا النمط؟ ولماذا كانت الايديولوجيا مهيمنة وضرورية، لاعادة انتاج المجتمعات الشرقية، وهل التكوينات الخراجية كان عليها ان تستمر فى حالة ركود توازنى، ام أن تناقضاتها الداخلية، كانت تفعل فعلها، وتحضر لعملية تقدم وتطور نحو الرأسمالية، قبل مجيء الغزو الاستعمارى؟ هذه بعض الاسئلة التى تطرح نفسها عند تناول تاريخ المجتمعات الخراجية، أو مناقشة مفهوم النمط الآسيوى فى الانتاج، مع الاعتراف فى كل الأحوال، بوجود عموميات نظرية تحدد طبيعة وشكل هذا النمط، منها أن هذا النمط غطى حيزاً كبيراً فى الزمان والمكان، وكانت أهم ملامحه غياب الملكية

---

(1) أصبحت مقولة نمط الانتاج الآسيوى محور نقاش عالمى واسع فى السنوات الأخيرة، وقد يكون من المفيد إستعادة الخلفية الفكرية التى إنطلقت منها: لقد صدرت عن ميكافلى وبودان وبرنييه ومونتسكيو تأملات متعاقبة وهامة عن أنظمة الحكم فى بلاد الشرق زاعمين أنها تقوم على الإستبداد السياسى، وإستخلص آدم سميث (١٧٢٣ – ١٧٩٠) لأول مرة ترابطاً بين الطابع الزراعى للمجتمعات الآسيوية والإفريقية ودور المنشآت المائية، بقوله أنه لما كانت الدولة مالكة لجميع الأراضى فى هذه الأقطار، فقد كان لها مصلحة مباشرة فى تحسين الزراعة بوجه عام. وفى القرن التاسع عشر تابع خلفاء مونتسكيو وسميث الخطوط الفكرية نفسها تقريباً، وأضاف ريتشارد جونز أن الناس فى جميع أركان آسيا هم عموماً مستأجرون لدى الملك الذى هو المالك الوحيد، وأن ريع الأرض المفروض بشكل إعتباطى يجبى فى حملات عسكرية منظمة بحد الرمح، وأكد جون ستيورت ميل فرضية سميث عن رعاية الدولة الشرقية بوجه عام للمنشآت المائية المستخدمة فى الزراعة، وظهرت مقولة نمط الانتاج الأسيوى عند ماركس فى عام ١٨٥٣، وتثبتت فى مخطوطة "التشكيلات الاقتصادية التى تسبق الرأسمالية"، وفى كتاب رأس المال بالاجزاء الثلاثة، وفى كتاب أنتى دوهرنج سنة ١٨٧٧، ثم تظهر الفكرة واضحة جليه فى كتاب بليخانوف: المفهوم المادى للتاريخ – الفصل السادس، حيث يتحدث عن دور العوامل الايكولوجية فى مجتمع مصر القديمة، وإن الوظائف والمهام الاقتصادية كان لها دوراً بارزاً فى نشأة تلك الدولة. وللتفصيل راجع بالعربية: إلياس مرقص طبعة ٦٨، د. زكريا أحمد نصر ٦٧، يوجين فرجا وموريس جودولييه مترجم ٧٢، د. محمود عوده ٧٩، وبيرى أندرسون مترجم ٨٣.

الفردية للأرض.. بسبب البيئة النهرية الفيضية، وضرورة معالجة مشاكل الماء كلها كوحدة مائية (السيطرة على الفيضان، وتنظيم توزيع المياه على كل الرقعة الزراعية)، فكانت الوظائف والمهام الاقتصادية لها دوراً بارزاً فى نشأة الدولة المركزية.

دور الدولة المركزية فى تنفيذ مشروعات الرى ورد الغزوات، منح رأس الدولة الحق الشرعى فى ملكية رقبة الأراضى، ومن ثمة استيلاء جهاز الدولة على فائض الانتاج، لتصبح الدولة – بموظفيها – هى الطبقة المستغلة الرئيسية، والحاكمة فى الوقت نفسه. تظهر الدولة متجسده بصفتين: صفة الحاكم، وصفة المالك، وذلك يشير الى اندماج الضريبة والريع معاً، فامتيازات الفئة الحاكمة المستغلة، تعود فى المقام الأول الى المنصب، ومن المستحيل الفصل بين السلطة السياسية والاستغلال الاقتصادى. فالاستغلال الاقتصادى – فى المجتمع الشرقى – يتم من خلال الهيمنة السياسية.

يحتوى هذا النمط على عنصرين رئيسيين هما:
(أ) وجود عديد من المشتركات القروية تمثل الأساس الاقتصادى للنمط.
(ب) وجود مشترك أعلى ممثل فى جهاز الدولة، المهيمن على هذه المشتركات القروية.

والمشتركات القروية هى وحدات اقتصادية واجتماعية منغلقة، والملكية فيها ملكية عائلية مشتركة ومشاعة، وتقسيم العمل فيها يقوم على الجمع بين الزراعة والحرف، ويسودها الاكتفاء الذاتى، وهى بالنسبة للدولة وحدات ضرائبية وإدارية، والعلاقة بينها وبين المشترك الاعلى علاقة تبادلية، فتقوم الدولة بالدفاع عن المشتركات، والقيام بالأشغال العامة اللازمة للزراعة، وتحصل مقابل هذا على فائض الانتاج (ممثلاً فى الضرائب، أو الجزية أو الخراج أياً كان)، وعلى فائض العمل (ممثلاً فى السخرة). وأعضاء المشتركات القروية هم فلاحون

أحرار من الناحية القانونية، وإن كانوا في مجموعهم عبيداً عمـــوميين لجهـــاز الدولة القاهـــر. [١]

إذن السمة الرئيسية المحورية فى نمـــط الانتـــاج الآســـيوى هـــى "ســـمة المشتركية": مشتركية الدولة، ومشتركية القرى. وهذه المشتركية هى مـــشتركية جدلية لها مضمون وبعد اقتصادى، اجتماعى، سياسى..

مصر الفرعونية والنمط الآسيوى:

لقد أظهرت تحليلات الباحثين بشكل عام ان ما كان يربط ويوحد التـــاريخ المصرى هو استمرار وجود التكوين الاقتصادى الاجتماعى: الذى ساد أكثر من خمسة آلاف سنة حتى منتصف القرن الماضى. دون انقطاع، بخصائص تميزه، وتعطيه الاستمرارية والتماسك طوال هذا التاريخ البعيد: حيث انتظم فـــى بنيـــه تتسم بأسلوب انتاج خراجى مركزى، ومجموعه متداخلة ومتمفصله من الاساليب الانتاجية تلتف حول هذا الاسلوب المسيطر. [٢]

كان للاقتصاد الفرعونى تقسيماً اجتماعياً للعمل له خصائصه التى يتسم بها، وله طبيعته وشكله وتاريخه، ضمن علاقات انتاج تحدد امكانيات تراكم الفائض، ومجالات استخدامه من خلال الدولة، التى تستملك فائض الانتاج، كمـــا تمتلـــك عمل أعضاء الجماعة القومية.

---

[١] فـــوزي الاخنـــاوي　　مصر الفرعونية　　دار الثقافة الجديدة　　١٩٩٣

[٢] التاريخ المصرى يقدم لنا مثالاً من أنقى الأمثلة للنمط الآسيوى، وليس جديداً ان نلاحـــظ قيـــام: دولة مركزية فى بلادنا منذ الدولة الفرعونية القديمة، تتولى هذه الدولة مهاماً اقتصادية كثيـــرة، مع استمرار قيام المشترك الريفى مدة طويلة جداً حتى عام ١٨٥٠، وبقاء الارض ملكاً للدولـــة حتى صدور قانون المقابلة سنة ١٨٧١.

الدولة الهيدروليكية فى القمة، والقرى المكتفية ذاتياً فى القاعدة، والدولة لها وظيفة اقتصادية متمثلة فى القيام بالاشغال العامة، وأعمال ضبط النهر، وتوزيع مياهه، وحماية الزراعة من الفيضانات وأخطار التحاريق، أيضاً حماية الـوادى من الغارات والغزوات.

فى القاعدة القرى المكتفية ذاتياً، نشاطها يقوم علـى الحيـازه المـشتركة للارض، وعلى وحدة الزراعة والصناعات اليدوية، ضمن تقسيم اجتماعى للعمل ثابت ومستمر فى اطار مشاعية القرية، التى تنطوى بالتالى فى داخلها على كافة شروط اعادة الانتاج وانتاج الفائض.

والتبادل فى السوق الداخلية محدود، السوق القائمة مفتتة ضـيقة، وهيكـل الحاجات الاجتماعية محدود، وأسلوب الانتاج مستقر، مع عزله محليه عن العالم الخارجى والتعامل مع السوق الخارجية فى يد الدولة.

عدم انقسام المجتمع الى ريف وحضر: انما ريف زراعى وبعض المراكز الادارية على رأسها العاصمة، حيث تتخذ النخبة القرارات بواسطة الفرعـون. أخيراً الفائض الاقتصادى الذى تحققه الزراعة لا يعود على المنتج المباشر، انما تحصل عليه الدولة وباقى شرائح النخبة الحاكمة والمؤسسة الدينية.

ظلت المجتمعات القروية فى مصر وحتى القرن التاسع عشر بمثابة وحدات مكتفية ذاتياً بالنسبة للانتاج الزراعى، تنتج القيم الاستعمالية، تتوحد فيها الزراعة والحرف، وتقوم على الفلاحة الجماعية، لم يكن المشترك شكلاً من أشكال الحياة الاجتماعية المصرية فقط فى ذلك العصر، بل الوحدة الانتاجية الاساسية، التـى تتعايش من فائضها النخبة المالكة الحاكمة وزوائدها.

كانت البيروقراطية المصرية هى الاساس الصلب الراسخ للفرعونية، والقوة الضاربة الرئيسية لنظامها الداخلى، اذ تجمع السلطات: التنفيذيـة والتـشريعية والقضائية، أى ادارة الدولة والحكم على العموم، واليها تنتهى مهام: ضبط النهر

والرى وتوزيع المياه، وتنفيذ المشاريع الهامة، ومواجهـــة الفيــضانات، وادارة تنظيم السخرة، ومسح الاراضى وحصر الحيازات، وتوزيـــع واعـــادة توزيـــع الاراضى الزراعية سنوياً أو دورياً، وفرض جباية الضرائب، وتنظيم التجـــارة الخارجية، واستخراج المعادن، ثم تقنين هذا كله، حتى النقل الداخلى والبريد هى وظيفة مركزية تحتكرها الدولة، لانها أساساً تحمل شبكة مخابراتهـــا اللازمـــة للضبط والربط وأحكام السيطرة على البلاد.

والجهاز كله باختصار يعمل لحساب النظام، ويكون هيئة مغلقة متماســكة صلبة، يربطهم معا بالتسلسل نفس الحزم الذى ينقلونه على المحكومين.

لقد كانت البيروقراطية عامل الابقاء على تماسك البناء الفرعونى، فى وجه القوى الداخلية والخارجية المهددة له. وكان العسكريين هــم الــسند الاساســى والمباشر للنظام كله: يساعدون فى عمليات جباية الضرائب وتجييش الــسخرة، فضلاً عن قمع كل انتفاضة شعبية للفلاحين. [1]

كذلك كان الكهنة هم القوة المعنوية للفرعونية، سخرت علومهـــا وفنونهـــا لتثبيت النظام وتماسكه. ومن المميزات اللصيقة بالبيروقراطية المصرية القديمة انعزالها عن الشعب، واتباعها الاسلوب التآمرى، لحل منازعاتها الحلقية الضيقة.

ومن الممكن النظر الى الحاكم تاريخياً فى مصر على أنه حلقة الوصل بين النهر والانسان، عن طريق اشرافه على نظام الرى، وبالتالى على عملية التنظيم بما تتضمنه من استمرار الحياة الاقتصادية والامن السياسى.

---

[1] فــوزي الاخنـــاوي   مصـــــر الفرعونية   ص ٩٨

السمات الفكرية الخاصة بالمجتمع الخراجى:

Tributary mode of production

فى إطار النمط الشرقى تلعب عناصر البناء الفوقى دوراً مهماً ومتميزاً فى مجال إعادة انتاج العلاقات الانتاجية والاجتماعية فى المجتمع. مما يجعل النمط الخراجى أكثر المراحل التاريخية عناداً. وهذا ما يفسر أهمية انشاءات تعكس التقديس والهيبة، (المعابد والاهرامات والتماثيل الضخمة..)، لتجسيد دور الدولة، المالكة، الحاكمة. يصبح الدين المركزى – فى هذه الحالة – ليس مجرد إنعكاس للأوضاع الاقتصادية الاجتماعية فحسب، بل أيضاً مؤسسه ذات فكرية سائدة متغلغلة حتى الأعماق. تلعب دوراً هاماً فى توحيد المشتركات الريفية المبعثرة فى كيان واحد.

إندماج الدين فى الدولة ارتباط عضوى، يصبح الدين بمقتضاه أداة مركزة سياسية، يستخدمها الفرعون أو الملك أو السلطان، لدعم وإستمرار سلطته السياسية. وتأكيد سيطرته الشاملة. ويصبح المذهب الدينى للحاكم هو المذهب الدينى السائد. وتصبح معارضته بمثابة معارضة وخروج على النظام. وفى المقابل نجد أن حركات المعارضة السياسية والاجتماعية استندت – بدورها – على الأيديولوجيا، ليتخذ خروجها على السلطة المركزية شكلاً دينياً، يقوم على تفسير أو تبرير أو تكييف مخالف للأيديولوجيا الدينية لتلك الدولة المركزية..

الايديولوجيا الخراجية المكتملة (الثيوقراطية) تعمل لا كأيديولوجيا للطبقة الحاكمة فقط، بل كأيديولوجيا حاكمة للمجتمع، فهما الاثنان متصلبان ويوجهان نحو قوى الانتاج فى اتجاه معين، وتعمل الايديولوجيا فى جميع الأحوال كعنصر فعال فى إعادة تكوين المجتمع، وليس مجرد إنعكاس لإحتياجات القاعدة، هذا التداخل الايجابى من الوظيفة الايديولوجية والوظيفة الاقتصادية هو السبب فى صعوبة تخطى هذا النظام أو النسق ذو الطابع المكتمل، وهو الذى جعل ظهور الرأسمالية فى النظم الخراجية المكتملة أمراً صعباً، حيث ينزع لإستلاب حرية

الانسان، ويخضعها لفعل قوانين تبدو خارجية عنها، فتعمل بالنسبة لها كقــوانين الطبيعة.

وتتسم الحركة الجماهيرية المعارضة – فى مثل تلك الظروف – بــالبعثرة والتلقائية، أو تتخذ مضموناً مهدوياً طوباوياً، أوتحاول الرجوع إلــى الأشــكال القديمة للمشاعية، بسبب تأخر التقنية الانتاجيــة، وسـيطرة الــدين المركــزى والبيروقراطية، ولان عناصر نمط جديد للانتاج لم تكن قد نمت بعــد بحيــث تفرض مضموناً اجتماعياً جديداً.

تعقيــب:

اتسم مصطلح نمط الانتاج الآسيوى بسمة جغرافية منذ البداية لأن مــاركس اطلقه فى بادئ الأمر على الحضارات الآسيوية – وبصفة خاصة الهند – التــى توفرت لديه عنها مادة علمية كبيرة تناثرت فــى كتــب الرحالــة والمفكــرين والاقتصاديين الكلاسيكيين الأوروبيين، هذا فضلاً عن التقارير الانجليزية عــن الهند، وقد اتسع المفهوم الاقتصادى الاجتماعى الذى يــرتبط بهــذا المــصطلح لينسحب على حضارات أخرى فى الشرق (مثل مصر والعراق) وفى الغــرب (مثل اليونان قبل الكلاسيكية، والأتروبيين فى ايطاليا قبل الرومانية، وفى امريكا الوسطى، وفى افريقيا) لذلك أصبح هذا المصطلح يضيق جغرافياً عن إستيعاب كل هذه الحضارات.

ومن هنا برزت الحاجة إلى مصطلح جديد يكــون ذا دلالــة إجتماعيــة – إقتصادية – وليست جغرافية. ومن هذا المنطلق أخذ بعض الدارسين فى استخدام مصطلحات أخرى، نابعة من مفهومهم عن النمط، وعن خصائصه الرئيــسية. ومن هذه المصطلحات: نمط الانتاج الخراجــى، ونمــط الانتــاج المــشتركى، والاقطاع الشرقى. ويعتبر سمير أمين أبــرز مــن اســتخدم مــصطلح الــنمط الخراجى، للدلالة على مفهوم نمط الانتاج الآسيوي، ولكنه يوسع من مجال هذا

النمط، ويجعله سارياً على كل المجتمعات ما قبل الرأسـمالية، مثـل العبـودى والاقطاعى. [1]

الواقع أن ما يربط ويوحد التاريخ المصرى هو استمرار وجـود التكـوين الاقتصادى الاجتماعى، الذى ساد أكثر من خمسة آلاف سنة، حتـى منتـصف القرن الماضى، دون انقطاع، بخصائص تميزه وتعطيه الاستمرارية والتماسـك طوال هذا التاريخ البعيد.

يشمل هذا التكوين دولة موحدة ممركزة، تملك المبادرات السياسية، وتقـوم بمهام ووظائف ادارة العملية الانتاجية والتوزيعية واعادة الانتاج (الاشغال العامة منح وتنظيم حقوق الانتفاع بالاراضى على العائلات الفلاحية، حماية أمن البلاد) مع استخدام أساليب فوق اقتصادية لتأمين علاقات الانتاج، فى اطار المشتركات القروية الخاضعة للاستغلال ضمن آليات محددة، سياسية واقتصادية واجتماعية وفكرية تكاد تكون نمطية، وتقف الدولة فوق المنتجين المباشرين كمالك وسلطان وبالتالى تحصل على الريع والضريبة معاً.

خصوصية النمط المصرى تتمثل فى طابعه المكتمل، من حيث وجود طبقة حاكمة دولانية خراجية، تعمل على مركزة الفائض من خلال الدولة، وتماسـك البنيان القومى فى إطار جغرافى ايكولوجى محدد، ايديولوجية حاكمـة قويـة، صهر الدولة والدين فى دولة ثيوقراطية تعمل كعنصر فعال فى إعـادة تكـوين المجتمع. فالاستغلال الاقتصادى يتم مـن خـلال الهيمنـة الـسياسية للدولـة الثيوقراطية، كل هذه الخصائص شكلت صعوبة تخطى هذا النظام أو النسق ذو الطابع المكتمل، عكس الحال فى مجتمعات غرب أوروبا الاقطاعية.

---

[1] يرى د. محمود عودة أن أسلـوب الأنتـاج الخراجـي يستند الى أسلوب الأنتـاج الأسيـوي بشكل ملحوظ (كتاب الفلاحون والدولة ص ١٠٧).

الانتاج الآسيوى شأنه شأن كل نمط انتاج قابل لأن يتطور بطرق مختلفة: وهذا التطور رهن ببنيته الداخلية وبالوسط التاريخى، وقد أمكن أن يكون طريق التطور المتباطئ هو الطريق الغالب، لأن قدرة الدولة على إقتطاع الريع سخرة وعيناً من المشاعات القروية كانت كفيلة بعرقلة تطور التقنيات، وتطور المبادلات.

وفى هذا الخصوص نؤكد على أن الحديث عن النمط الآسيوى لا يقصد به سوى الثبات النسبى للإطارات الرئيسية للتكوين، غير أن محتويات كثيرة داخل هذا الهيكل وتلك الاطارات تتغير.. فلا يمكن – بطبيعة الحال – مقارنة التكوين المصرى أيام الفراعنة به فى ظل الفاطميين إلا على هذا الأساس.

بشكل عام يمكن القول أن حياة التكوينات البشرية، والنظم الاقتصادية والاجتماعية يتضمن تاريخها إمكانية التقدم والركود أو التراجع، بل والاختفاء تماماً. وإنطلاقاً من خصوصية دور الدولة المركزية فى النمط الخراجى، يعتبر سمير أمين أن مصر هى النموذج الحقيقى للنمط الخراجى، ويقدم تفسيره عن أزمة الرأسمالية فى مصر بقوله أن خصوصية الشكل الشرقى لنمط الانتاج كانت تتمثل بالذات فى طابعه المكتمل – مستوى أعلى لنمو قوى الانتاج – الذى عبر عن نفسه فى جميع المجالات: وجود طبقة حاكمة دولنية خراجية، مركزة الفائض من خلال الدولة، تماسك البنيان القومى، أيديولوجية قوية موحدة، صهر الدولة والدين فى الدولة الثيوقراطية. كل ذلك أدى إلى جمود النظام، وعدم الهشاشة أو الضعف اللازمة لتخطى هذا النسق.

أما الشكل الأوروبى لنمط الانتاج الخراجى فكان أقل نمواً وأكثر تأخراً بسبب: تكوينه إنطلاقاً من المجتمعات البربرية البدائية، الطابع الجنينى للدولة،

إلتفتت فى الفائض وفى القمة، وتفتت الإيديولوجيا المكونة من أجزاء موضوعة جنباً إلى جنب دون صهرها فى وحدة متكاملة. (١)

المادية التاريخية وفلسفة تغيير العالم

إنشغل الفكر البشرى على امتداد قرون عديدة بمحاولة تفسير نشأة المجتمع، وتحديد وظائفه وعلاقاته وآليات تطوره، وقد جاء وضع المادية التاريخية ثورة فى الآراء المتعلقة بالمجتمع وتاريخه، مع استبدال الفهم المثالى الذاتى للتاريخ بفهم علمى مادى له.

كان السؤال الأساسى: ما هو المجتمع، وكيف ظهر، وكيف يتحدد تطوره، وهل الاساس فيه بواعث الناس المثالية، أفكارهم ومعتقداتهم ونظرياتهم، أم مجموعة شروط الحياة المادية؟

المؤرخون أحسوا بأزمات عصرهم، وحاولوا أن يعبروا عنها أو يفسروها بشكل أو بآخر، وكان هذا الاحساس بالأزمة - بفضل هؤلاء المؤرخون الفلاسفة - جزءاً لا يتجزأ من فهمنا للتاريخ.. منهم من اعتبر المجتمع ركاما من الصدف والاخطاء، أو تعبيراً عن إرادة هذه الطبقة أو تلك، وان الافكار والمعتقدات والمذاهب مستقلة عن الوجود الاجتماعى، ومنهم من اكتشف ان قوانين التطور الاجتماعى هى التعبير عن الضرورة التاريخية، وأن فى وسع الناس إكتشاف قوانين التطور الاجتماعي ومعرفتها واستخدامها.

---

(١) راجع للمؤلف:

- أزمة التحول فى التكوين المصرى حتى القرن ١٨ — مجلة تحديات ثقافية — ٢٠٠٥
- محمد على والطريق الشرقي الى الرأسمالية — مجلة تحديات ثقافية — ٢٠٠٥

.. كارل ماركس (١٨١٨ – ١٨٨٣) فى عصر لم يسبق لـه نظير، فالعواصف السياسية والاجتماعية تجتاح أوروبا، وانتصارات التقنيات والعلوم الطبيعية والبيولوجية تتوالى، وسلطان الكنيسة يضعف، كان الاكتشاف الأساسى له – إستناداً لمنطق الجدل الهيجلى – أن الاسلوب الاقتصادى السائد فى الانتاج والتبادل، مع التنظيم الاجتماعى المنبثق عنه بالضرورة، يشكل فى كـل حقبة تاريخية معينة الأساس الذى يقوم عليه تاريخ هذه الحقبة السياسى والفكرى، والذى يمكن بالاعتماد عليه فقط تفسير حركة التاريخ، وأن كل تاريخ الانسانية هو نضال بين الطبقات، وأن آلية التطور فى تجدد الانتاج.[١]

قبل أن يخلق الناس الافكار والنظريات، كان عليهم أن يعيشوا أولاً، أن ينتجوا الاشياء الضرورية للابقاء على كيانهم ووجودهم. ومن خلال عملية انتاج مستمرة عبر الزمن، لتحويل قوى الطبيعة، بواسطة أدوات العمل.[٢] وعملية الانتاج هى بطبيعتها عملية اجتماعية، تتم من خلال تقسيم عمل اجتماعى، ضمن علاقات انتاج مع بعضهم البعض، ويشكل الانتاج المادى نمط حياتهم الاجتماعية بأسرها.

اسلوب الانتاج يشمل قوى المجتمع المنتجة، كما يشكل علاقات الانتاج بين الناس.[٣] فأى تشكيلة اقتصادية اجتماعية محددة، تقابلها علاقات الناس

---

[١] كما أن داروين (١٨٠٩ – ١٨٨٢) كشف قانون تطور العالم العضوى، كشف ماركس عن قانون تطور التاريخ الاجتماعى البشرى، وكما برهن داروين عن نظرية نشأة وتغير وتعاقب أنواع النباتات والحيوانات، اكتشف ماركس نشأة وتطور وتعاقب التشكيلات الاجتماعية الاقتصادية.

[٢] **أدوات العمل تشمل:** الفأس – المحراث – المانيفاكتورة – الصناعة الميكانيكية – الثورة العلمية والتكنولوجية – الالكترونيات والحاسب الآلى والتحكم الاوتوماتيكى والتواصل الشبكى عبر العالم.. وتطور استخدام الطاقة.. الخ.

[٣] **علاقات الانتاج:** يمكن أن تكون علاقات تعاون وتعاضد بين إناس محررين من كل استثمار، ويمكن ان تكون علاقات سيطرة وخضوع، كما يمكن أن تكون علاقات انتقال من شكل من أشكال علاقات الانتاج الى شكل آخر، لكن مهما يمكن الطابع الذى تتسم به علاقات الانتاج فهى دائما وتحت كـل الانظمـة، عنصر ضرورى لا غنى عنه فى الانتاج. مثلها فى ذلك مثل قوى المجتمع المنتجة سواء بسواء.

الاجتماعية والسياسية – الخاصية الاولى للانتاج أنه لا يقف مدة طويلة فى نقطة معينة، فهو دائماً فى حالة تغير ونمو، وتغير اسلوب الانتاج يؤدى بالضرورة الى تغير النظام الاجتماعى بأسره، وتغير الافكار الاجتماعية والآراء المؤسسات السياسية.

معنى هذا ان تاريخ تطور المجتمع هو قبل كل شيء تاريخ تطور الانتاج، تاريخ أساليب الانتاج التى تتعاقب خلال العصور، تاريخ تطور القوى المنتجة، ومن ثمة علاقات الانتاج بين الناس. وبالتالى تكون مهمة العلم التاريخى الرئيسية منهجياً هى دراسة وكشف قوانين الانتاج، وقوانين تطور القوى المنتجة وعلاقات الانتاج، أو قوانين التطور الاقتصادى للمجتمع، وكيف يسير تطور علاقات الانتاج تبعاً لتطور القوى المنتجة فى المجتمع، وتبعاً لتطور أدوات الانتاج قبل كل شيء. وهذه التبعية هى التى تجعل التغير والتطور فى القوى المنتجة يؤديان عاجلاً أو آجلاً الى تغير وتطور مطابقين فى علاقات الانتاج.

ان مستوى الانتاج الاقتصادى والبناء الاجتماعى الذى ينتج عنه بالضرورة، يؤلفان فى كل مرحلة تاريخية أساس التاريخ السياسى والفكرى لهذه المرحلة، وبالتالى فكل حركة التاريخ منذ إنحلال ملكية الأرض المشاعية البدائية هى تاريخ نضال بين الطبقات. أى أن الاقتصاد يحدد الطبقات، وصراع الطبقات يحدد التاريخ..

بعبارة أخرى، للانسان حاجات يسعى اليها، تدفعه الى الحركة فى عالمه الخارجى، وبذل مجهود واع لاشباعها. الأمر يتعلق بعملية انتاج مستمر عبر الزمن، مستخدماً أدوات تزيد عمله اتقاناً، وتزيد سيطرته على قوى الطبيعة. هذه العملية هى عملية تفاعل نشط، ذو تأثير متبادل بين الانسان والطبيعة. عملية الانتاج بطبيعتها عملية اجتماعية، بواسطة الاشياء المادية والخدمات، تستدعى التعاون وتقسيم العمل بين افراد المجتمع، فتنشأ بينهم علاقات انتاج – تحدد

موقف كل فرد أو فئة أو طبقة فى مواجهة الآخر، ازاء وسائل الانتــاج مــا اذا كان مسيطراً عليها أو مبعداً عنها.

على هذا النحو يتضح أن الانتاج لا يتمثل فقط فى العلاقــة بــين الانــسان والطبيعة، انما هو فى ذات الوقت علاقة بين الانسان والانــسان. وان العمليــة الاقتصادية تدور حول العمل الاجتماعى، بقصد استخلاص المواد اللازمة مــن الطبيعة لاشباع حاجاته، مستعيناً بأدوات الانتاج والخبرة الفنية، فيما يسمى بقوى الانتاج. فى مرحلة تاريخية أولى كان الانتاج يتم بقصد الاشباع المباشر لحاجات الانسان، وفى مرحلة تالية أصبح مرتبطاً بوجود فــائض إقتــصادى، وظهــور الانتاج بقصد المبادلة. (1)

قانون التوافق الضرورى بين البنيان العلوى والأساس الاقتصادى:

يتوافق مستوى معين لتطور قوى الانتاج مع نمط معين لعلاقات الانتــاج، ليكونان شكلاً اجتماعياً متميزاً للانتاج، يسود المجتمع خلاله حقبه من حقبــات التاريخ. هذا الشكل المعين هو الذى يسمى بطريقة الانتاج أو باسلوب الانتاج.

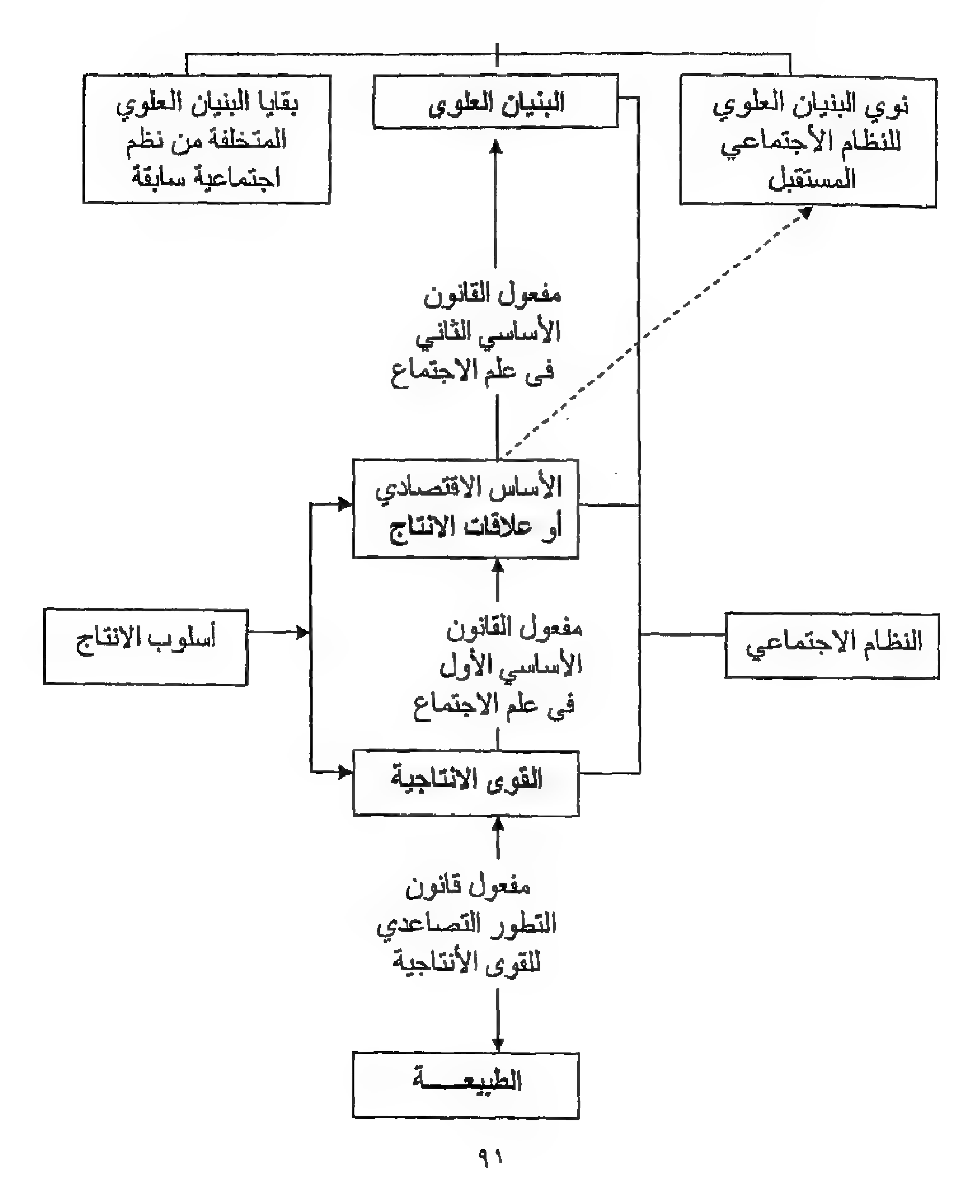
ان القوى المنتجة تتحول قبل كل شيء – فهى اكثر عناصر الانتاج حركــة وثورة – وبفعل هذا التحول، وبالتوافق معه، تتحول علاقات الانتاج بين الناس، وفقدان التوافق يؤدى الى حدوث أزمات، وانفصام عُرى الوحدة فــى الانتــاج، والى ضرورة إحلال علاقات جديدة، توافق صفة القوى المنتجة الجديدة.

---

(1) د. محمد دويدار الأقتصـــــاد السياسي المكتب المصري ١٩٧٣ ص ٢٨-٢٩

نمط البنيان الاجتماعي والتطور

الوعي الاجتماعي
(الأفكار الأجتماعية، الأتجاهات الأجتماعية السيكلوجية)
وعلاقات الوعي الأجتماعي فيما عدا علاقات الانتاج



البحث عن العامل الذى يقلب التوازن، ويدفع الى الحركة:

يلزمنا أن نعرف أى عامل هو الذى يقلب التوازن الداخلى للنظام الاجتماعى، ويقوض التوافق المتبادل بين اجزائه، ويحطم النظام. هذا العامل نلقاه فى تطور القوى الانتاجية الاجتماعية.(١)

ان مفعول التطور التصاعدى للقوى الانتاجية يقوض عاجلاً أو آجلاً التوافق بين علاقات الانتاج وطابع القوى الانتاجية، فيتحطم ما يتصف به اسلوب الانتاج من تناسق داخلى، ولا يعود كلا قوامه التوازن الداخلى، وينشأ تعارض بين علاقات الانتاج والقوى الانتاجية الجديدة. ويعمل القانون الأساسى الداخلى الأول على اعادة التطابق بين علاقات الانتاج والقوى الانتاجية الجديدة. اى تتعدل علاقات الانتاج بحيث تتمشى مع ما للقوى الانتاجية من متطلبات جديدة. فتطور القوى الانتاجية هى دائماً الحافز الاصلى على التغيرات التى تقع فى النظم الاجتماعية. ويرجع هذا إلى أن العلاقات الاجتماعية والافكار الاجتماعية والاتجاهات الاجتماعية السيكولوجية بطيئة التغير، فى حين تتعرض القوى الانتاجية لتغيرات لا تتوقف، وترتفع دائماً الى مستويات من التطور أعلى مما كانت عليه. (٢)

الخلاصة: هكذا تنحصر عملية الانتقال التاريخى من نظام اجتماعى لآخر، فى ظهور مجتمع يضم عدداً من المتناقضات، تعقبها سلسلة من أعمال الضبط والتعديل، تؤدى الى اختفاء هذه المتناقضات، ويتكون تطور المجتمع البشرى من عمليات جدلية ثلاث: نلقى أولاها فى استمرار ظهور المتناقضات فى التفاعل بين الانسان والطبيعة، فى عملية العمل الاجتماعية. وتبدأ العملية

---

(١) المقصود دور الانسان الفعال فى معرفة العالم الموضوعى، وتغييره، خلال عملية الانتاج الاجتماعية.

(٢) أوسكار لانج الاقتصاد السياسي دار المعارف ١٩٦٦ ص ٥٧-٦١.

الجدلية الثانية بظهور تناقض بين القوى الانتاجية الجديدة وعلاقات الانتاج القديمة، يعرقل القوى الانتاجية فى أول الامر، ثم يزول حين يتحقق التطابق بين علاقات الانتاج والقوى الانتاجية الجديدة. وتبدأ العملية الجدلية الثالثة بظهور تناقض بين علاقات الانتاج الجديدة – أى الاساس الاقتصادى الجديد – وبين البنيان العلوى القديم. هذا التناقض الذى يعيق فى أول الأمر مولد الاساس الاقتصادى الجديد ونموه، يستبعد حين يتمشى البنيان العلوى معه. هذه العمليات الجدلية الثلاث مجتمعة، تكون التطور الاجتماعى التاريخى للجنس البشرى.

التاريخ كله هو عملية استبدال أشكال علاقات انتاجية باخرى، وفق قانون ملاءمة علاقات الانتاج لطابع القوى المنتجة. وهذا يعنى أن التواصل فى القوى المنتجة هو أساس تواصل العملية التاريخية كلها. أى أن التقدم فى القوى المنتجة هو فى نهاية المطاف أساس التقدم التاريخى بكليته.[1]

تطور القوى المنتجه يشمل ال جانب تقدم التكنيك، تطور الانسان كقوة منتجة، اى تحسين خبرته ومعلوماته بالنسبة الى العمل، ورفع مستواه الثقافى ووعيه الاجتماعى.[2] وهى الاساس لتطوير وتغير التشكيلة الاجتماعية الاقتصادية.

المادية التاريخية تنظر الى سير التاريخ كعملية مشروطة، لها أسبابها وقوانينها وهى نتيجة لعملية معقدة من التأثير المتبادل بين قوى اجتماعية مختلفة غير متساوية، من حيث الأهمية، لكن أساس هذا التأثير المتبادل هو اسلوب انتاج الخيرات المادية. فاسلوب الانتاج هو الذى يحدد الانتقال من تشكيلة اجتماعية الى إخرى، ان تحليل هذه القضايا، يتيح لنا فهم سير التاريخ، كعملية تاريخية اجتماعية لتطور الانسانية.

---

[1] م. كوفالزون المادية التاريخية دار الجماهير ١٩٧٠ ص ١٢٣.

[2] لقد خلق العمل الانسان، فصله عن عالم الحيوان، وطور جهازه العضوى الفيزيائى، ووعيه ولغته ومجتمعه، وقابليته للتفكير المجرد، وفتح له صلات مع العالم المحيط.

الظواهر الاقتصادية تحكمها قوانين موضوعية:

بالرغم من ان التاريخ يصنعه الناس أنفسهم، فان نشاطهم تحدده القوانين الموضوعية لواقعهم الاجتماعى، وهو يؤلف شكل يحقق تلك القوانين، بصورة لا تتعلق بادراكهم أو عدم ادراكهم لها، وهذه القوانين هى التى تحدد النتائج الموضوعية لأعمال الناس. فالناس يصنعون التاريخ، لكنهم لا يصنعونه لأنهم أرادوا ذلك، وانما لأن الظروف المادية الموضوعية لحياتهم ذاتها هى التى املت عليهم ذلك.

ان كل جيل جديد، يصادف عندما يلج باب الحياة ظروفاً حياتية مادية جاهزة، فيدخل فى علاقة ضرورية مادية معينة، تكون قاعدتها مسرحاً لافعاله ومنطلقاً لها، ولهذا ينبغى البحث فيها عن تفسير النشاط الانسانى فى كل عصر من عصور التاريخ، ولهذا فان النشاط الانسانى لا يقف مع القوانين الموضوعية لتطور المجتمع على طرفى نقيض، وانما هو الشكل والوسيلة لتحقيقها. فاذا كانت القوانين التى تحكم الظواهر مستقلة عن ارادة الانسان، فان طريقة أدائها ليست بالحتم كذلك، فالانسان يستطيع أن يسيطر على طريقة أداء القانون، بعد اكتشافه، بجعلها واعية، بقصد تغيير الواقع.

ان نشاط الناس يدخل فى جملة الاحداث الضرورية الموضوعية، التى تنشأ عنها العملية التاريخية. أما القوانين الموضوعية فتحدد فقط الاتجاه العام للعملية التاريخية. أما السير المجسد للتاريخ، وتفاصيل تلك العملية فى كل نقطة، والاشكال ووتيرة التطور، فتحددها جميعاً أسباباً حسية معينة، من بينها مبادرات الناس الخلاقة.

ان جماهير الناس فى حياتها اليومية توجهها مصالح مباشرة شخصية يومية، ولا تهتم بالنتائج الاجتماعية لسلوكها، ولا تعى عواقبه، انهم يعملون ويصنعون ادوات العمل والآلات، ويبنون المصانع والمعاهد الدراسية، ويناضلون من أجل تحسين شروط العمل.. الخ، لكنهم لا يشعرون بأن التاريخ انما يتكون من هذا كله. مثلاً عندما قام رواد البحر (العظام) برحلاتهم الجريئة بين القرنين الخامس عشروالسابع عشر، واكتشفوا القارات الجديدة، كان بعضهم يسعى من وراء ذلك، الى المجد والثراء..، فى حين كان بعضهم الآخر يدفعه الظمأ الى المعرفة وحب المغامرة، كما اراد بعضهم تمجيد وطنهم ورفع اسم بلاده عالياً.. الخ لكنهم لم يكونوا يفكرون بان هذه الاكتشافات ستؤدى الى: فك الحصارى التجارى الذى كانت تفرضه الامبراطورية العثمانية على التجارة مع الشرق الاقصى، وان هذه الاكتشافات ستؤدى الى سيطرة أوروبا الغربية على مناطق شاسعة وفتح أسواق جديدة، ونهب المواد الخام والمعادن النفيسة، وتدمير الحضارات الهندية الامريكية، وعدد لا حصر له من الاحداث المتتابعة.

عندما يقع الحدث عفوياً، فان القوانين الموضوعية تعمل فى المجتمع كضرورة عمياء، غريبة عن الانسان، ومسيطرة عليه. الناس يشعرون بارتباطهم بها ويدركونه – لكن بصورة مشوهة – اذ هم يجسدون ويؤلهون تلك القوى المهيمنة فى كل حين. وفى ظروف الحركة العفوية تتجلى القوانين الاجتماعية كميول تاريخية معينة، تشق طريقها عبر حشد كبير من الصدف، واذا ما اعيق هذا الاتجاه بقوة، يتجلى آنئذ فعل هذه القوانين الهدام، ويتجلى هذا بصورة جلية فى أزمات فائض الانتاج الرأسمالية – الكساد – إن الانسان يستطيع ان يحقق أهدافه فقط عندمل يتصرف وفقاً للضرورة الموضوعية، أى العمل وفقاً لقوانين حركة التاريخ، بعد معرفتها والالمام بها.

بعبارة أخرى، القوانين الاجتماعية هى العلاقات التى تتكرر باستمرار بين مختلف عناصر العملية الاجتماعية، مكونه على هذا النحو خصيصة لكل متكامل من النشاطات الانسانية. لها طابع موضوعى، أى أنها تكون خصيصة حقيقية أو

عينية للعملية الاجتماعية، اثناء سير العملية الاجتماعية. والظواهر الاقتصادية تحكمها قوانين موضوعية، مستقلة عن ارادة الانسان، فكل جيل يتلقى من الاجيال السابقة تراثا من قوى الانتاج، من المعرفة العلمية والفنية المتراكمة عبر الاجيال، ومن العلاقات الاقتصادية، كل ذلك يمثل بالنسبة لهذا الجيل نقطة البدء فى عملية الانتاج، يضاف الى ذلك أن عملية الانتاج هى فى ذات الوقت عملية للانتاج ولتجدد الانتاج.

والنتيجة الاجتماعية للنشاط الاقتصادى هى محصلة لتفاعل العديد من النشاطات الفردية المتشابكة، الامر الذى يعطى لهذه النتيجة الاجتماعية التفاعلية صيغة كيفية تعبر عن تفاعل النشاطات المختلفة للافراد، وهو ما يعطى هذه النتيجة إستقلالا معيناً عن ارادة هؤلاء – بهذا المعنى يقال ان القوانين الاقتصادية قوانين موضوعية مستقلة عن ارادة الافراد. لكن اذا كانت القوانين التى تحكم الظواهر الاقتصادية مستقلة عن ارادة الانسان فان طريقة ادائها، ليست بالحتم كذلك، فالانسان يستطيع أن يسيطر على طريقة أداء القانون الذى يحكم الظاهرة بعد اكتشافه له. وتوفر الشروط اللازمة لتحقيق النتيجة المرغوبة، فى هذه الحالة يقال أن طريقة أداء القوانين الاقتصادية واعية.[١]

أيضاً يمكن القول أن موضوع الاقتصاد السياسى، بوصفه التصويرات الذهنية للعلاقات الاجتماعية المكونة لعملية النشاط الاقتصادى له طبيعة تاريخية، خلافاً لقوانين الطبيعة، فالظواهر الاقتصادية فى تحول مستمر، وقوانين الاقتصاد السياسى لا يسرى مفعولاً أمداً طويلاً، فكلما تبدلت الشروط الاقتصادية الاجتماعية فقدت هذه القوانين قوتها، وغادرت مسرح التاريخ، لكى تخلى المكان لقوانين جديدة تنبثق على أساس علاقات إقتصادية جديدة، (قوانين تاريخية تتعلق بمراحل محددة) ومع ذلك من الخطر اعتبار الاقتصاد كل شيء والسياسة لا شيء. الاقتصاد هو العامل المحدد الحاسم فقط، لكنه ليس العامل الوحيد، بل انه

---

[١] محمد دويدار مصدر سابق ص٤٥.

يتأثر بدوره بالسياسة. الواقع أن السياسة والقانون والفلسفة والدين والادب والفن تؤثر جميعاً على الاقتصاد، غير أنها جميعاً تؤثر بعضها على بعض، وعلى الأساس الاقتصادى نفسه. يضاف الى ذلك أن الوضع الاقتصادى لا يحدث تأثيره بطريقة تلقائية، بمعنى أنه لا يمكن تقديم تفسيرات آلية للتاريخ، لا يمكن تحويل المادية التاريخية الى مجرد مادية اقتصادية، ان الوضع الاقتصادى يمارس تأثيره الحاسم دائماً من خلال العديد من الظروف والملابسات، وأحياناً يدق هذا التأثير حتى يكاد يختفى تماماً.[٢]

الحتمية التكنولوجية وحركة التاريخ

لا يعتبر التكنيك موضوعاً عادياً، فهو أحد الجوانب الهامة فى تطور الظاهرة الانسانية على هذا الكوكب، أيضاً لا يعتبر موضوعاً محايداً قابلاً للتأمل الهادئ البرىء، ولكنه يطرح نفسه كمشكلة حادة يمكن أن تهدد الطبيعة والأمن البشرى، لإرتباطه بمنطق السيطرة على الإنسان والأشياء، فى نفس الوقت يمكن أن يكون عاملاً حاسماً فى تحرير وتقدم الحضارة البشرية. بعبارة أوضح التكنيك أصبح يثير قضايا وتساؤلات كثيرة مرتبطة بالأزمة العضوية للحضارة الحديثة والمصير الإنسانى، على سبيل المثال:

هل توجد حتمية تكنولوجية، وفى أى إطار تاريخى إنطلقت الثورة التكنولوجية، وكيف تغلب التكنيك على قيود الزمان والمكان وأثر ذلك؟

- **إقتصادياً** هل التكنيك هو المحرك الوحيد للنمو الاقتصادى، أين تتوطن وتتمركز القوة التكنولوجية حالياً، ومن الذى يقف وراء التكنولوجيا المتقدمة، وما هو دورها فى إعادة هيكلة قوة العمل،

---

[٢] فؤاد مرسى   رأس المال   دار الكاتب العربى   د.ت   ص ٦٥ – ٦٦.

وتقسيم العمل الدولى والإستقطاب العالمى، وإختراق الإقتصاديات الأصغر حجما، وإلى أى مدى يمكن أن تساند ثورة التكنولوجيا مواقع الرأسمالية العالمية فى مواجهة الأزمات المتتالية؟

- **ثقافياً** هل الثورة التكنولوجية بديلاً عن الأيديولوجيا، وما هو دورها فى تفكيك الأنظمة التقليدية وتنميط حياة البشر، وسيادة العقلية الإجرائية التجزيئية العملية، على حساب الفكر العلمى ذى العمق التاريخى، ثم ما هو موقف رجال الفكر الفلسفى على إختلاف مذاهبهم من هذا التكنيك، وماذا أثار من جدل فى الفكر الاجتماعى والسياسى.
- **قانونياً** ما أثر تكنولوجيا العولمة فى تهديد سيادة الدول، وتهديد الحرية الشخصية للإنسان، من خلال وسائل التصنت والتسجيل والتصوير ورقابة البيانات..

الأسئلة كثيرة، ولكن السؤال الأهم هو هل يمكن سيطرة الإنسان على ثورة التكنولوجيا، على نحو يحقق الإنسجام والتناسق بين الإنسان والطبيعة والمجتمع، كيف... ومتى؟

سنحاول الإجابة على أهم هذه التساؤلات من خلال تناول الموضوعات الآتية:

- الحتمية التكنولوجية وحركة التاريخ.
- تطبيقات العلم ليست محايدة.
- دور الإنسان فى صناعة التاريخ.

مراحل الثورة التكنولوجية:

مضت الثورة الصناعية تواصل تطورها خلال القرن التاسع عشر.. فبعد ما يمكن أن يسمى الثورة الصناعية الأولى والتى شهدت تصنيع واستخدام الآلات

والمعدات من المعادن وإستخدام البخار، جاءت الثورة الصناعية الثانية التي شهدت التقدم النوعي في مصادر الطاقة: الكهرباء والبترول وفي استخدام الحديد والصلب، ثم تلتها أخيراً ثورة صناعية ثالثة قامت على تغيير نوعي في الطاقة بالذات، وذلك باكتشاف الالكترونيات، التي استخدمت في مجالات الطيران والفضاء والحاسب الآلي والتحكم الأوتوماتيكي.

وسرعان ما دهمت البشر ثورة أخرى داخل الثورة منذ مطلع تسعينات القرن العشرين هي ثورة التكنولوجيات العالية، أدت إلى تغييرات نوعية في أجهزة معالجة المعلومات وأجهزة الاتصال على البعد، اللذين إندمجا معاً ليصبحا نواة لتكنولوجيا المعلومات المتقدمة، وتلك هي ثورة التواصل الشبكي عبر العالم كله. وفي اطار إنمحاء مسافات الزمان – المكان شاع الحديث عن العولمة. أيضاً حدث تغيير نوعي في التكنولوجيا الحيوية على صعيدين: صعيد التصنيع لمنتجات الهندسة الوراثية وتطبيقاتها المختلفة في الطب والزراعة والغذاء، وصعيد البحث العلمي بغرض إستكمال الخريطة الوراثية للجسم البشري وهو يعرف بمشروع الجينوم.

وهكذا أخذت التكنولوجيا المتقدمة الرقمية للإتصالات من البعد تحدد مدى إنتشار تكنولوجيا المعلومات، عن طريق الإنطلاق إلى آفاق متلاحقة من السرعة وكفاءة النقل، مع مزج متقن بين نقل الصوت والصورة على البعد، مع إستخدام تقنيات الواقع الإفتراضي لخلق واقع مواز، أمام المتعامل مع الحاسب المرتبط شبكياً على المستوى العالمي لأغراض لا نهائية..

ومن خلف ثورة التكنولوجيا العالمية تقف الشركات الدولية العملاقة التي تستولي على الريع الاحتكاري، من جراء التفوق والريادة في الإبتكارات والتجديدات الإنتاجية، أيضاً تقف أمام التكنولوجيا الجديدة السياسة العامة للدول الصناعية المتقدمة لمساندة الجهد الموجه في ميدان الصناعة والتجارة الدولية،

من خلال استراتيجية هجومية، تتجه إلى إختراق الاقتصاديات الأصغر حجماً، ذات معدلات النمو الأقل والقدرة التكنولوجية الأدنى.

الحتمية التكنولوجية

ربما كان الباحث المصرى **ابراهيم عامر** ١٩٦٩ هو أول من طبق أفكار كارل فتفوجل الأيكولوجية على مصر، ليخرج بنتيجة أن التنظيم الاجتماعى ونشوء الدولة المركزية كان أساسه نظام الرى الموحد. ويستند أنصار هذا الاتجاه إلى حقيقة أن مصر من أعلى حوض عند جبل السلسلة فى أسوان إلى أدنى حقل عند مصب النيل فى البحر المتوسط تشكل سلسلة هيدرولوكية متصلة الحلقات من الرى الصناعى، حيث لا يمكن التخطيط لمشاكل الماء والرى فيها تخطيطاً محلياً، وإنما لابد من معالجة مشاكل الماء فى مصر كوحدة مائية، الأمر الذى تطلب قيام الدولة المركزية، تقوم بالأشغال العامة وتعبئة الجهود لحل مشاكل الفيضانات وتوزيع المياه، وإنشاء السدود والجسور وحفر الترع والقنوات.

وأن توحيد الدويلات فى مصر القديمة جاء نتيجة حروب كان دافعها الأساسى هو الصراع على مياه النيل، ذلك أنه بدون تنظيم الرى الإصطناعى وإدارة الشبكة وصيانتها ومراقبة الفيضانات وحماية الجسور من العبث وفتح الماء فى مواعيد مقننة يحل الخراب والبوار المادى والبشرى على البلاد، وفى هذا السياق يرى **جمال حمدان** ١٩٨١ أن حكومة المجتمع النهرى هى أداة السياسة للتكامل الأيكولوجى بين البيئة والانسان، ويخلص **أحمد صادق سعد** ١٩٧٩ الى أن النسق المصرى توافق بنائياً وتنظيمياً مع تكنولوجيا الرى الصناعى، وهو ما أدى إلى أن تكون السلطة المركزية ذات شمول اقتصادى وسياسى وفكرى دينى على الطبقات المحكومة.

وفى عام ١٩٢٥ ظهرت للإقتصادى كوندراتيف دراسة هامة عن الموجات الاقتصادية طويلة الأجل، فهو يرى أن طابع التطور التاريخى الذى مر به الإقتصاد الدولى منذ منتصف القرن الثامن عشر وحتى الآن هو قيام صناعات تكنولوجية رائدة لعبث دور المحرك الرئيسي للنشاط الاقتصادى لعصور كاملة، تضع منحنى النشاط الاقتصادى بكل مكوناته فى مرحلة صعود متواصل إلى أن يصل التطور مداه – لتحقيق شروط تراكم رأس المال واستمرار توسعه للخروج من الأزمة – وعندئذ تبدأ موجة إنخفاضية يتدهور فيها النشاط، إلى أن تظهر صناعات رائدة أحدث تكنولوجياً يتشكل الهيكل الانتاجى والأوضاع الداخلية على أساسها.

وفى عام ١٩٣٨ قدم ستالين فى كراسة المادية الجدلية والمادية التاريخية نظرة صارمة تفسر جميع مراحل تطور مجتمعات الجنس البشرى، عرفت بإسم اللوحة الخماسية وحوت: المشاعية، العبودية، الاقطاعية، والرأسمالية ثم الاشتراكية. جاء بهذه اللوحة أن " تطور علاقات الانتاج تسير تاريخياً تبعاً لتطور القوى المنتجة فى المجتمع، وتبعاً لتطور أدوات الانتاج قبل كل شيء.. وأكد أن هذه التبعية هى التى تجعل التغيير والتطور فى القوى المنتجة يؤديان عاجلاً أو آجلاً إلى تغيير وتطور متطابقين فى علاقات الانتاج ".. إلخ

وأكد لاحقاً عام ١٩٥١ على ضرورة وجود إقتصاد سياسى يصح على جميع الأنظمة الاجتماعية فى مختلف درجات تطور المجتمع البشرى، فقوانين الطبيعة وقوانين الاقتصاد السياسى إنعكاس لحركة التطور الموضوعية التى تحدث بصورة مستقلة عن إرادة الناس.. وهو ما كان له أثره فى تتالى الدراسات التى صدرت تحت وطأة هذا التصور، فى إلصاق هذه المراحل على كل المجتمعات، دون بحث عينى فى الواقع والوقائع والوثائق، مما أدى إلى تدشين خط وحيد فى التطور التاريخى.

أما **ألفين توفلر** فيرى أن العالم ينقسم إنقساماً حاداً إلى ثلاثة أقسام متناقضة ومتنافسة، الأولى يرمز لها بالفأس والثانية بخط الانتاج الصناعى والثالثة الكومبيوتر. ومن خلال التفسير التكنولوجى للتطور يحاول الفصل بين مرحلتين فى تطور الرأسمالية هما: ما يسميه الموجة الثانية ومرحلة الثورة العلمية والتكنولوجية التى تمثل حضارة جديدة تماماً، هذه المحاولة تعنى فى واقع الأمر بدراسة التطور فى القوى المنتجة على حساب علاقات الانتاج، ومن ثم غابت لديه قضية الملكية وقضية توزيع ثمار الانتاج باعتبارهما جوهر علاقات الانتاج، وبالتالى جوهر التكوين الحضارى والتاريخى..

إن الانجازات المادية المثيرة والوعد العظيم بالتقدم غير المحدود – وعد السيطرة على الطبيعة، والوفرة المادية والسعادة القصوى للأغلبية العظمى – وإفتراض أن التقدم التكنولوجى يجعلنا قادرين على كل شىء – طالما حافظ التقدم الصناعى على وتائره – ومن ثم الاستهلاك غير المحدود، وتصور البعض للعلاقة بين النشاط الاقتصادى والتنظيم الاجتماعى.. أدخل قناعه بأن الحتمية التكنولوجية هى أساس التقدم البشرى..

لقد كانت الثورة التكنولوجية بعيدة الأثر على الروابط الاجتماعية للانتاج، تقضى على الروابط القديمة وتدفع إلى المقدمة روابط الانتاج الجديدة، ولكنها تحدث هذا الأثر فى ظل ظروف تاريخية سياسية واجتماعية واقتصادية محددة. هذه الظروف أبعد من أن تكون نتاج التقدم الفنى فقط، إذ هى نتاج النشاط الملموس لأعضاء المجتمع، وللدور الذى تلعبه العوامل الجغرافية والتنظيمية والثقافية والسياسية إلى آخره، الأمر الذى يؤدى إلى إختلاف التحول الذى تحدثه من مجتمع إلى آخر.

من العرض السالف يمكن أن نستخلص أن الاتجاه السائد حالياً يعتبر أن التكنولوجيا أساس التقدم واحراز الوفرة الشاملة، وسبيلاً إلى إزالة الفروق الاجتماعية، ومن ثمة إختفاء الصراع الطبقى والأيديولوجى، بمعنى أن

التكنولوجيا ذاتها تغنى عن التعرض لعلاقات الانتاج، واعادة التنظيم الهيكلى للمجتمع. والمجتمعات المتقدمة تعتمد شرعيتها على إمتلاكها وسيطرتها على التكنولوجيا الحديثة، فالمجتمع يولد نفسه من خلال مجموعة تقنية متناسقة ومتنامية من الأشياء والعلاقات، التى تتضمن الاستخدام التقنى للبشر والطبيعة.

والثمرة فى النهاية كانت مُرة شديدة المرارة خلاصتها تحول العقل من عقل تنويرى تحريرى لمصلحة التقدم إلى عقل إجرائى وضعى تقنى قمعى، يسعى للتفوق التكنولوجى والصناعى والتجارى، وتحول الانسان إلى أداة فى جهاز الانتاج وفى النزعة الاستهلاكية، وفى العالم الثالث تعنى التكنولوجيا التحديث النخبوى البرانى والتبعية، ومن جانب آخر ارتفاع مداخن المصانع والتلوث واستنفاذ موارد الطبيعة وتدمير البيئة.

هذه الأزمة الحضارية التى نعيشها تولد التحدى، وتفجر فى الفكر البشرى أحلاماً وقيماً بالغة الخصوبة.. والسؤال الآن كيف يمكن إستعادة صفات الذات الانسانية المستلبة فى التكنيك، وتغيير مفهوم التقدم التاريخي، وتحديد رؤية جديدة تجاه الطبيعة والانسان؟؟

هل الانسان يصنع تاريخه حقاً؟

تعتبر التكنولوجيا حقيقة أنثروبولوجية، يتداخل تاريخها مع تاريخ الحضارة الانسانية، ساعدت كثيراً على تعظيم قدرة الانسان على السيطرة على قوانين بيئته الطبيعية والاجتماعية، وبالتالى وجدت ثنائية بين الانسان والتكنولوجيا، وزاد التداخل العضوى بينهما بالتدريج من خلال المنجزات والصراعات والمواقف، ومن ثمة أخذت بالضرورة تتأدلج وتتحزب – عملياً ووظيفياً – للمصالح والصراعات، فى علاقة متراوحة بين التضاد أو التوافق أو التفاعل الجدلى.

ومع تنامى وتعاظم فاعلية التكنولوجيا فى العصر الحديث أخذت تبرز ككيان ذاتى متميز، له خصوصيته وإستقلاله النسبى عن الانسان وفى مواجهته، وأخذت تتسع المسافة بينهما وتتحول إلى علاقة ثنائية مفارقة، بل عدائية بينهما فى كثير من الأحيان.

وفى إطار ماهية التقنية الراهنة لم يعد الانسان خارجها أو سيداً عليها، بل أصبح داخل الآلة التكنولوجية سجين قفصها الحديدى، وتعمل قوى الهيمنة الآن من خلالها على تكريس وتدعيم علاقات السيطرة والإستغلال وتخريب البيئة الطبيعية، وتغريب الانسان وإهدار قيمه الأخلاقية والروحية، ومن ثمة أصبحت الحتمية التكنولوجية هى رأس الرمح فى جميع الصراعات والأخطار التى تهدد البشرية، وتحولت من حلم إلى كابوس، وبدأ الحلم والكابوس يتبادلان المواقع والمواقف والممارسات فى الواقع الانسانى الحالى.[١]

وهكذا لم تعد التكنولوجيا مجرد معرفة علمية وطاقة إنجاز خارقة، بل أصبحت موقفاً إجتماعياً أخلاقياً، وسؤالاً فلسفياً يتعلق بالمصير الانسانى عامة، ويصبح السؤال هو كيف يمكن لنا تجاوز هذا الحصار التقنى على حياتنا، وتعميم المعرفة العلمية والتكنولوجية تعميماً إنسانياً ديمقراطياً شاملاً، يحرر العلم والتكنولوجيا من امكانية إحتكارهما وتوظيفهما لمصالح إستغلالية وعدوانية وقمعية.

لذلك أثبت التاريخ أهمية الجدل بين تقدم التكنولوجيا من جانب والتغير فى نماذج الانتاج والتحول فى العلاقات الاجتماعية، فلا يشترط أن تطورات تكنولوجية هامة تحدث يترتب عليها تلقائياً تغييراً نوعياً فى نمط الانتاج.

فالمجتمع الرأسمالى استوعب منذ الثورة الصناعية الأولى فى القرن الثامن عشر تقدماً تكنولوجياً مضطرداً، دون أن يغير ذلك جوهر نمط الانتاج. إن الانتقال من نمط انتاج حضارى إلى نمط آخر لا يفرض نفسه بصفته ضرورة

[١] محمود أمين العالم مجلة الفلسفة والعصر العدد الثانى ص١٢ – ١٥.

حتمية، فالتراكم فى التقدم التكنولوجى ينتج فقط إحتمالاً وامكانيـــة لا ضــــرورة حتمية، وهذه هو معنى الضرورة الموضوعية فى التاريخ.[1]

ان الثورة التكنولوجية الحالية تمثل نقطة تحول كيفى تفــرض موضـــوعياً الانتقال إلى نمط انتاج جديد، بشرط أن يسيطر عليهـــا إجتماعيـــاً، لأن التقـــدم التكنولوجى ليس هو الذى يحدد مباشرة وبشكل تلقائى مـــسيرة التـــاريخ، بـــل الصراع حول السيطرة على هذه الوسائل هو الذى يتحكم فـــى مـــسيرة التقـــدم البشرى. فالأدوات لا تنتج من تلقاء نفسها نظاماً إجتماعياً سعيداً أم كئيباً، الأمر رهن الجهد المتواصل حول تصورات مستقبلية محتملة متباينة.

دور الاقتصاد فى التحول الاجتماعى:

لا يعكس مفهوم الحتمية فقط علاقة الترابط الموضوعية بين الوقـــائع، بـــل إرادة الوعى، بغرض المجانسة والتوحد والثبات – أى المذهبية – يمكننا ذلـــك من فهم كيف تترابط الحتمية القاسرة (منسوبة الى الله أو الى الطبيعـــة أو الـــى التاريخ) مع النزعة الارادية الغائية واليقينية ولا تناقضها. فبقدر ما يكتسب الفكر التماسك والوضوح والانطلاق من المبدأ الحتمى فانه يصبح قوة اندفاع وايمـــان ويقين ومبدأ للإرادة..

لقد عاصر ماركس الانتصارات الكبرى فى علوم الطبيعة والتقـــدم التقنـــى والتطور المتواصل لقوى الانتاج، ومجمل المناخ الفكرى المتفائل للقرن التاســـع عشر، فبينما ستمنح الوراثة الهيجلية لفكر ماركس النزعة الغائيـــة الاكتماليـــة (التاريخ يسير نحو مرحلة عليا هى "الانسانية الواعية بـــذاتها") فـــان المنـــاخ العلموى سيعطيه المنزع اليقينى والحصرى..

---

[1] سمير أمين نقد روح العصر دار الفارابى ص ١٥٥.

وبعد ان انتهى ماركس الى أن العامل الاقتصادى "مفتاحاً لفهم تشكل المجتمعات، قبل بصورة ضمنية، فكرة أن مصير الرأسمالية أصبح مقرر سلفاً، بفعل تفاقم تناقضتها الداخلية، وأن الأزمة الاقتصادية التى ستواجهها ستهيء شروط التحول الثورى للمجتمع. يعزز ذلك تأكيد انجلز أنه بقدر ما يبتعد الميدان الذى ندرسه عن الميدان الاقتصادى، وبقدر ما يقترب من الميدان الأيديولوجى المجرد المحصن، بقدر ما نجد المزيد من الصدفة فى تطوره. ويزداد خطه البيانى تعرجاً و التواءاً، واذا رسمت المحور الأوسط لهذا الخط البيانى وجدت أنه بقدر ما تكون المرحلة المدروسة أكثر طولاً، والميدان المدروس أكثر سعة، بقدر ما يقترب هذا المحور من محور التطور الاقتصادى، ويسير بموازاته..

مدرسة الحوليات:

مدرسة واسعة التأثير، كونها المؤرخون الفرنسيون، ونشرت أعمالها فى: الحوليات: "الاقتصاد والمجتمع والحضارة". أسسها لوسيان فيفر ومارك بلوخ فى جامعة ستراسبورج عام ١٩٢٩. لعبت دوراً هاماً فى أعقاب الحرب العالمية الثانية، مع الأزمة الحضارية للعالم الرأسمالى وانعكاسها على العلوم الاجتماعية والدراسات التاريخية. تمتاز بالقدرة المنهجية على طرح المسألة ثم دراستها دراسة نقدية شاملة، بهدف الوصول إلى مستوى جديد أشمل وأعمق.

حاولت مدرسة الحوليات تطوير نظرة كلية الى التاريخ، كنقد للمنهجية التى لا ترى فى التاريخ إلا مجرد سرد زمنى للوقائع والاحداث. لفتوا الانتباه نحو التحليل التاريخى الموسع للمجتمعات، عبر مراحل زمنية طويلة. والابتعاد عن التاريخ السياسى الرسمى. مع الاهتمام بالبنية الاجتماعية، والعلاقة بين البيئة الجغرافية والانثروبولوجيا – حياة الناس العاديين – ومن ثمة أثرت فى

أوسكار لانج: الاقتصاد السياسى النطاق التاريخى للقوانين الاقتصادية ص٨١/١١١.

علم الاجتماع التاريخي، ونظرية النظام العالمي "لأنماويل والرشتين"، تكاد تقترب في رؤيتها مع المادية التاريخية، وعلم الاجتماع التاريخي. لعبوا دوراً هاماً ورئيسياً في تحويل التاريخ من منهج يقوم في معظمه على سرد الاحداث، والتركيز على دور الطبقات الحاكمة والمؤسسات الفوقية، والإعتماد على الارشيفات والوثائق الرسمية للدولة، الى منهجية متعددة ومفتوحة على العلوم الانسانية والاجتماعية، وبوجه خاص علم الاقتصاد والاجتماع والسكان في البداية، ثم بقية العلوم.

تعتمد هذه المدرسة على مفاهيم جديدة مثل التاريخ طويل المدى، الذى يرتكز على تحليل وكشف البنى الاقتصادية والجغرافية، في ترابط دينامى عميق بين البعد الجغرافى والبعد التاريخي – أمر يذكرنا بدراسات جمال حمدان عن عبقرية المكان – مع ابراز حركة البنى التاريخية العميقة، ودراسة الحشود والطبقات – وليس الأفراد – والاهتمام بالوقائع المادية وطرق المعيشة، وكل ما يتصل بالحياة اليومية، وبالانماط العقلية والتصورية، من اعتقادات وعادات، والافادة من علوم الاجتماع والانثروبولوجيا الحديثة والاثنوجرافيا والاقتصاد. أى العناية بحياة الشعب في كفاحه اليومى وبعاداته وتقاليده وأحلامه وأوهامه، بعيداً عن وظيفة المؤسسات الحكومية.

وكان ذلك نوعاً من رد الفعل ضد الدور الذى لعبه التاريخ الوضعي، خلال الفترة من القرن السابع عشر حتى التاسع عشر، الذى مزج بين تاريخ المجتمعات وتاريخ المؤسسات، وبينها وبين أشكال السلطة وحياة الطبقات السائدة والمهيمنة على الصعيد الاجتماعي، حيث عملت الدولة على تأسيس الارشيفات الحكومية، وتجميع الوثائق الرسمية، خلال مرحلة قيام الرأسمالية التجارية والمد الكولنيالى – تأسيس السوق العالمي – وقيام الدولة الحديثة.

من أهم المفاهيم التى بلورها التاريخ الجديد مفهوم التاريخ المتعدد الجوانب، الذى لا يعنى بالربط التعسفى بين الاحداث، أو تفسيرها بواسطة أحكام قيمية

ومثالية مسبقة، بقدر ما يعالج موضوعاته بطريقة شمولية، إنطلاقاً من مبدأ الظاهرة الاجتماعية الكلية. كما يعنى "التاريخ الجديد" بتجديد وبناء المقولات التى يعالج فى اطارها مادته التاريخية، مثل تحديد أشكال من الزمان التاريخى والتحقيب، كالحركة الطويلة Trend التى يتم على أساسها محاولة ادراك الاتجاه العام لتطور البنية الاقتصادية، والتركيبات الطبقية والاجتماعية، والقوالب العقلية وأنماط التفكير والسلوك العامة. ويعنى كذلك بقياس وتحديد ظاهرة التحولات Mutations البالغة الاهمية فى احداث القطيعة المعرفية، اى التغير الكيفى الذى تحدث من خلاله الطفرات الاجتماعية أو الثورات العلمية. واعداد دراسات خاصة بالتاريخ الاقتصادى، لا يكتفى فيها أصحابها بالوصف العشوائى أو السرد الجزئى، انما اعتماداً على المعطيات الموثقة، وعلى هذا النحو يتم الربط بين مختلف فروع العلوم الاجتماعية والانسانية.

ويقر هذا الاتجاه عدم الاعتماد على الاطر الجاهزة، والقنوات المعدة سلفاً، التى تفرضها الاغراض الأيديولوجية، أو الأهداف المقبولة سلفاً مع ابراز الرؤى المغايرة، لأن المعرفة التاريخية والحضارية ليست تأكيداً لتصوراتنا، وانما فى تجديدها، بل وتغيرها، اى فى انتاج معرفى. فالدراسة التاريخية والحضارية لم تعد صياغة "حقائق" موجودة فى طيات التاريخ، وانما فى كشف وانتاج هذه الحقائق، عن طريق بناء المناهج والمداخل، وتعدد الرؤى الجديدة والمتغيرة، وفقاً لاهتمامات العصر، واستثمار كل ضروب المعرفة المتاحة، من غير خوف أو حواجز دفاع مصطنعة.

بعبارة موجزة مدرسة الحوليات ترى أن التاريخ الحقيقى يقع كثيراً وراء الحوادث السياسية والعسكرية، أى فى حياة الناس العاديين، ومستوى معيشتهم وأفكارهم وآمالهم ومخاوفهم، فى الظروف الاقتصادية والاجتماعية، التى تدفع بالجماعات الانسانية الى التصرف على هذا الوجه أو ذاك. فالتاريخ الاجتماعى الاقتصادى، ينبغى أن يكون الاساس لكل تحليل تاريخى. أيضاً معرفتنا

بالماضى، تمكنا من فهم الحاضر والسيطرة على حركة المستقبل، من خلال تتبع الاصول، والعوامل، والأسباب.

إدخال الحياة اليومية فى مجال التاريخ: فالتاريخ ليس تاريخ الملوك والقادة والسادة، وليس هو تاريخ الكادحين والفقراء، لكنه فى المحل الاول نظرة تكاملية، تحيط بفئات المجتمع المختلفة، حياتهم اليومية، ومشاغلهم الكبيرة منها والصغيرة. اذن التاريخ هو تاريخ البشر، قبل ان يكون تاريخ دول. الأمر يتطلب الاستعانة بالجغرافيا والاقتصاد والانثروبولوجيا وعلم الاجتماع والسياسة وما يرتبط بها من ثقافة وفلسفة وفنون، والتبادل التجارى وعملياته، الاهتمام بالاطار العالمى كله من حيث هو وحدة متكاملة.

بعبارة اخرى **الحضارة** لا نتناولها من منظور مادى فقط، بل نتناولها بظواهرها الملموسة من كل جوانبها، التاريخية والجغرافية والفلسفية، مع التركيز على المنطق الاقتصادى، والاعتماد الى أبعد الحدود على العلوم والفنون. **والزمن**، كيف يفرض نفسه على الاحداث، كيفية تنظيم التاريخ، اكتشاف الدورات القصيرة والطويلة، التى تمكنا من معرفة أفضل بالحاضر، والتنبؤ الى حد ما بالمستقبل، تناول الأزمات الاقتصادية، والزيادة السكانية، ومستقبل البشرية..[1]

فوكوياما ونهاية التاريخ:

افرزت التغيرات العاصفة التى شهدها العالم فى نهاية القرن العشرين، بتأثير مباشر للأحداث التى أعقبت الانهيار المفاجئ للتجربة السوفيتية،

---

[1] راجع: موسوعة علم الاجتماع. جوردن مارشال جـ٣ ص ١٣١٤ – ١٣١٥.
حسين مؤنس التاريخ والمؤرخون دار المعارف سنة٨٤ ص١٨٣ / ١٨٧.
مجلة المنار العدد ابريل ١٩٨٥، مايو ١٩٨٦.

اطروحات فكرية عديدة، حاول كل منها أن يقدم تفسيراً لهــذه التغيــرات، وأن يطرح تصوراً لاتجاه الأحداث فى المستقبل. ومن بين هذه الاطروحــات التــى حظيت باهتمام كبير أطروحة "نهاية التاريخ"، التى طرحها فرنسيس فوكويامــا، تندرج هذه الاطروحة فى حقل الدراسات الاستراتيجية، والتى تحمل تــصورات ورؤى مستقبلية، تخدم السياسة الامريكية التوسعية، فقبل فوكوياما، وهينتجون، كان توفلر قد تصدى منذ مطلع السبعينات لدراسة تطور الحضارة والانــسانية ومصير الانسان (أصدر مجموعة من الكتب من بينها صدمة المستقبل، والموجة الثالثة، وخرائط المستقبل، تتناول أهمية وخطورة ونتائج الثورة التكنولوجية).

افترض فوكوياما أن التغيرات التى يشهدها العالم فى الفترة الاخيرة، لا تدل على تفوق الغرب فحسب، بل تدل كذلك على نهاية التاريخ بوصــفه تاريخــاً، وتنبئ بالوصول الى نقطة النهاية لخط التطور الايديولوجى للبــشرية، ونقطــة تعميم الديمقراطية الليبرالية الغربية، بوصفها الشكل النهائى للحكم، معتبــراً أن انتصار الغرب يتمظهر، وقبل كل شىء، فى انهيار أية بدائل منهجية قادرة على الحلول محل الليبرالية الغربية.(١)

ويعتقد فوكوياما ان العالم الذى وصل فيه التطور الأيديولوجى للبشرية إلى نقطة النهاية، بانتصار الليبرالية الغربية، سيكون عالماً خالياً من الأيــديولوجيا، وسينقسم الى كتلتين رئيسيتين: كتلة بلدان العالم الثالث، التى ستظل غارقة فــى مستنقع التاريخ، وستشكل ساحة لنزاعات المستقبل، وكتلة البلدان الغربية التــى

---

* فرانسيس فوكوياما هو محلل أمريكى سابق، من أصل يابانى، فى معهد راند كوربوريشن للبحوث الاستراتيجية، عمل نائباً لمدير قسم التخطيط السياسى فى وزارة الخارجية الامريكيــة، وقــد ذاع اسمه بعد أن صدرت له فى صيف عام ١٩٨٩ فى مجلة ناشيونال انترست مقال بعنــوان "نهايــة التاريخ"، كانت فى الأصل محاضرة القيت فى جامعة شيكاجو.

(١) نلاحظ أن كارل ماركس كان قد نظر الى المرحلة التى تعقب الرأسمالية باعتبارها نهاية التاريخ، وأن هيجل أعلن قبل ماركس نهاية التاريخ فى عام ١٨٠٦ أثر معركة أيينا التى تمثــل انتــصار الثورة الفرنسية على الملكية الروسية وايذاناً بالتعميم الوشيك لدولة الحرية والمساواة، أيضا ينظر الى الاديان السماوية على أنها نهاية التاريخ.

وصلت الى نهاية التاريخ، وستكون أكثر انشغالاً بالاقتصاد، مما هي عليه بالسياسية والايديولوجيا، ويضيف أنه ليس من المستبعد أن تبرز في المستقبل نزاعات، بين الدول التي لا تزال تقبع في التاريخ والدول التي وصلت الى نهايته. حيث سيفقد النضال من أجل الاهداف الكبرى معناه، وسيستبدل الصراع الايديولوجي – الذى تطلب قدراً كبيراً من الخيال والمثالية – بالحساب الاقتصادى، والهواجس البيئية، وتلبية الحاجات الاستهلاكية.

لقد تبنى فوكوياما فكرة هيجل بأن التاريخ العام للانسان يتجه نحو النهاية، ليجد مستقره في النظام الديمقراطي الليبرالي والاقتصاد الحر لأسباب عدة، يقول أنه كان في أولها هزيمة التحدى الفاشى عام ١٩٤٥، ثم سقوط النظام السوفيتي عام ١٩٩٠. وأن الديمقراطية أصبحت إما مطبقة في كثير من الدول، وإما مطمحاً لكل الناس على وجه الأرض. أيضاً يقدم النظام الليبرالي الدليل المحسوس على أنه الاكثر ملاءمة لاستيعاب نتائج العلم والتكنولوجيا وتطويرها. وأن الارتباط بالسوق العالمي يخلق تجانساً عالمياً متزايداً، يظهر جلياً في سيادة الثقافة الاستهلاكية و نمط الحياة الجديدة. وأن التقدم في هذا الاتجاه يؤدى الى تفكيك النظم الاجتماعية التقليدية، القبلية والعائلية والثيوقراطية، واستبدالها بنظم عقلانية، قائمة على العمل والرشادة.

أيضاً نجد أن فوكوياما يقسم العالم الى دول غربية وصلت الى نهاية التاريخ، ودول اخرى تمثل الغالبية ما تزال تعيش في مستنقع التاريخ، ستشكل ساحة نزاعات المستقبل، بسبب المشكلات العرقية والقومية والدينية وغيرها، مشكلاتها غير قابلة للحل، لا بالعنف ولا بالسلم، لأن العنف يقود الى تدميرها من الداخل، وعندما تنتهى رقصة الدم، تجد نفسها قد ابتعدت كثيراً من الديمقراطية الليبرالية، ومن جهة اخرى فان الاشكال (الديمقراطية) في هذه

البلدان هشة، لأنها غير محمية مـن قـوى اجتماعيـة ومؤسـسات، تحتـرم الديمقراطية كقيمة مطلقة بحد ذاتها كما فى الغرب. [1]

ملاحظات نقدية:

نظر هيجل الى الوعى – كما يؤكد فوكوياما – باعتباره سبباً وليس نتيجة. وقدر بأن هذا الوعى يمكن ان يتطور بصورة مستقلة عن العالم المـادى، ولـه قدره على تشكيل العالم على صورته، وعليه فإن القول بأن التاريخ قد انتهى فى عام ١٨٠٦ يعنى توقف التطور الأيديولوجى للبشرية عن المثل العليـا للثـورة الفرنسية، ومن ثمة يجعل من الليبرالية أيديولوجية تمتلك الحقيقة المطلقـة، وأن سقف التغيير مغلق على النمط الليبرالى المستند الى الرأسمالية الفردية. وأن باب الديمقراطية الغربية هو الاحتمال الوحيد المفتوح أمام جميع الدول، وصولاً الى التجانس على الصعيد العالمى.

ان الدرس الذى ينبغى استخلاصه من التغيرات التى توصف بعالم اليـوم، هو ان التاريخ لا يسير على خط مستقيم، يبدأ من نقطة وينتهـى عنـد نقطـة. وفوكوياما اذ يتبنى هذا التصور الخطى للتاريخ، يعتبر أن آفاق التطور الانسانى قد انسدت أمام طموح الانسانية الى التغيير، ويكاد يضفى على التاريخ البـشرى طابعاً حتمياً نهائياً مغلقاً، أى طابعاً لا تاريخياً، بمعنى استقراره النهائى فى اطار الليبرالية الرأسمالية، التى تحركها الثورة التكنولوجية والمعلوماتية.

---

[1] راجـع:

ماهر الشريف	أطروحة نهاية التاريخ	ندوة مارس	١٩٩٧
مسعود ضاهر	فوكوياما ونهاية التاريخ	مجلة الوحدة	
أحمد محمود بدر	تفسير التاريخ	مجلة عالم الفكر	٢٠٠١

فوكوياما يعتبر الماركسية ارتداداً، أو قطيعة مع المسار الهيجلى لفهم مسار التاريخ، وان محاولة ماركس تجاوز المقولات الهيجلية لم يكن تجديداً بمقدار ما كان محاولة سلبية لا مبرر لها، وبالتالى يحاول فوكوياما حذف الماركسية، ليعيد التواصل فى سياق الفكر الهيجلى، بين بداية التاريخ ونهايته، والذى يقف عند حدود الدولة الليبرالية.[1]

اطلاق احكام نهائية، تجعل التاريخ المستقبلى غير قابل للانفكاك من اطار النظرية التى رسمها هيجل فى مطلع القرن التاسع عشر، واعادة صياغتها، لتأكيد أن زمن الايديولوجيات الكبرى فى التاريخ قد انتهى، بالديمقراطية الليبرالية، وانها هى المفتاح السحرى لحل المشكلات والعلاقات الدولية، قول فيه تجاوز. فلا توجد نهاية للتاريخ، لأن السيرورة التاريخية مستمرة الى ما لا نهاية، والعملية التاريخية اكثر تعقيداً وشمولية، من ان تستطيع رؤية احادية الجانب الاحاطة بها من جميع جوانبها. وليس هناك ما هو اكثر أيديولوجية من الزعم بأن الصراع الأيديولوجى قد انتهى.

---

[1] الفيلسوف الفرنسى جاك دريدا – محافظ، ارتبط اسمه بالمنهج التفكيكى فى النقد الأدبى، أصدر عام ١٩٩٣ كتابه: "أشباح ماركس"، اعتبر الماركسية مشروعاً لم يتحقق بعد، وتتضمن مفهوماً للعدالة، يتجاوز كل المفاهيم التى خلقها علم الاجتماع الرسمى، وان مصدر قوتها فى الوعد الكامن فيها،= = بقدر هشاشة الواقع الرأسمالى، فى عالم وضعه سيء. وفى عام ١٩٩٤ أصدر نوربورتو بوبيو الاستاذ فى جامعة تورينو، وعضو مجلس الشيوخ الايطالى، كتاباً – اجمالى مبيعاته ثلاثمائة الف نسخة فى سنتين – مؤكداً أن الاندفاع نحو تحقيق المساواة بين البشر هو أمر لا يمكن مقاومته، وأن اليسار لم يستكمل طريقة بعد، وأن المستقبل أمامه وليس خلفه.

التصـور النظــرى للتاريـــخ

أولاً: من الضرورى التأكيد على المعنى النظرى للتــاريخ، وعزلـــه عـــن التصور التجريبى له، فالوثائق والمعلومات وآليات البحث، لا معنى لها خـــارج تصور نظرى دقيق لمضمون نظرية التاريخ، التى هى أساس كل تحليل سياسى، أو تحويل تشكيلة اجتماعية محددة. فالأمر الاساسى هو التمييز بين الموضـــوع النظرى للتاريخ، وبين المواضيع الفعليـــة والمشخـــصة، التـــى تأخـــذ "صـــفة التاريخية"، لارتباطها بزمن ومكان محدد. فمن الخطأ كل الخطأ المطابقة بـين هذين الحقلين المختلفين، ذلك أن التاريخ لا يقوم حيث يرى، بل في مكان تـــراه فيه المفاهيم.

بهذا المعنى تكون صياغة مفهوم علمى للتاريخ مقدمـــة للبحـــث النظـــرى الصحيح، وإلا سقط البحث فى التجريبية أو المثالية. فى حالة الخطأ التجريبـــى يخلط الباحث التحليل التاريخى بحكاية مأخوذة بالزمن والمكان والحدث. أما فى حالة المثالية، فان الباحث يتـــوه فى عموميات كثيرة، يعتقد أنها تمارس العلـــم التاريخى، بينما هى شكل من أشكال فلسفة التاريخ لا أكثر.(١)

ثانيـــاً: التاريخ ليس مجرد نظرة الى الماضى لسد ثغراته واعـــادة بنائـــه، وليس مجرد نظرة الى الحاضر، ترصد حركاته وتسجل خطواته. وليس مجرد تتابع للاحداث الانسانية فى زمن معين، أو زمن مطلق. وليس مجـــرد دراســـة للانسان باعتباره موضوعا مستقلا، هذا كله وجه من أوجه التاريخ، ولكنه ليس التاريخ بحق، فالتاريخ وعى للانسان بأنه جزء من الحركة الموضوعية الشاملة لمجموع البشر، وادراك لقوانين هذه الحركة، واستبصار بمكان الانسان منهـــا، وهو كذلك ارادته فى التفاعل معها.

---

(١) فيصل دراج   فى تمرحل التاريخ   ص ١٣ – ٢٥   دار الفارابى ٢٠٠١.

ثالثـــا: التاريخي لا يعيد أنتاج العلاقات الأجتماعية القائمة، بل ينتج آثـــار أجتماعية، وتحولات نوعية في البنية الأجتماعية، والعلاقات الأجتماعية القائمة.

رابعـــا: التاريخ ليس حركة عشوائية، بل هو احـــداث محكومـــة بأشـــكال متنوعة من الترابط والعلية (السببية) والضرورة، لكن العلية التاريخية ليست هى العلية الميكانيكية التى تتكرر، كما أنها ليست العلية الغائية، التى تتحرك أحداثها فى خط مستقيم احادى الاتجاه، محدد الهدف مسبقاً، استجابة لعقل التـــــاريخ.

خامســـا: التاريخ محصلة عوامل، متداخلة متفاعلة متشابكة متناقضة، مـــن العلل والضرورات والمصادفات المختلفة، جغرافية كانت أو اقتصادية أو تراثية ثقافية أو مصلحية، موضوعية أو ذاتية. وبهذا المعنى يقترب مفهوم التاريخ من مفهوم المصادفة، كرؤية منهجية جدلية علمية يشتركان فيهـــا – وان اختلفـــت عناصرهما ومعطياتهما و عملياتهما. العوامل الذاتية تلعـــب دوراً كبيـــراً فـــى الظواهر التاريخية، متفاعلة مع العوامل الموضوعية، على خـــلاف الظـــواهر المادية الطبيعية، دون ان يقلل هذا من موضوعية الظواهر التاريخية.

على أن الوعى والنضال والفعل الانسانى عامة، لا يعنى أن التاريخ يتحرك بالارادة الانسانية البحتة، وان كان الاختيار والموقف والارادة تمثل بُعداً أساسياً من ابعاد الحركة التاريخية. اذ ان التاريخ يتحرك وفق قوانين موضوعية وذاتية، هى التى تفرض فى النهاية ظواهره، وتحدد مساراته وتغيرها، استمراراً وتجدداً أو نكوصاً وتجمداً. فمن التشابك والتناقض بـــين الـــضرورات الموضـــوعية، والمصالح والارادات الذاتية، وأشكال الوعى والقيم المختلفـــة، تتـــشكل حركـــة التاريخ الإنسانى..

والمادية التاريخية لا تقول بالعلة الواحدة، الاقتصادية بالتحديد، انما العلـــة الاقتصادية عنصر من مختلف العناصر الاخرى، الداخلة فى تشكيل الظـــاهرة التاريخية.فعملية الانتاج واعادة الانتاج، تتداخل فيها عناصر مختلفة: سياســـية

وأيديولوجية. وليست عملية اقتصادية خالصة. ومن ثمة لا تناقض بين القـول بالحتمية التاريخية بالمفهوم الجدلى السابق، وحرية الارادة الانسانية كامكانية.

بعبارة أخرى، ان أهم ما تتميز به النظرة العلمية للتاريخ، ومنهجها الجدلى، هو رؤيتها ومراعاتها للتعددية والصراعية فى حركـة التـاريخ، أو للتفاعـل الديمقراطى فى حركة التاريخ.. والسعى الى السيطرة عليه سـيطرة عقلانيـة علمية باسم الانسان وبالانسان ولمصلحة الانسان. مع الاعتراف بتعدد إمكانيات الواقع وفعل الارادة الجماعية. وهى نسق نظرى مفتوح على الخبرات والوقائع الموضوعية المختلفة، بما يجدد نسقها النظرى نفسه مع كل نجاح أو فشل. ومع كل اكتشاف علمي.[1]

سادسـا: التاريخ ليس أحداثا تتابع وتتكرر، وتتحـول الـى مجموعـات متراكمة من الأحداث. التاريخ مراحل من زمان معين من نمط الانتاج، الذى فيه تتحرك الأحداث، وبه تتحدد. ترسمها أنماط الانتاج فى حركة: تكونها وترابطها وتفككها وتحولها. أنماط الأنتاج هي الأطر البنيوية التي فيها يتمرحل التاريخ.

لكل نمط انتاج زمانه الخاص. أو قل بنيته الزمانية الخاصة، التى تتـرابط بترابط أزمنة اطواره ومراحله المتميزة، ومن ثمة يلزم البـدء بتحديـد نمـط الانتاج، الذى ترتسم فيه المراحل. وكل تحديد بمعزل عن هذه البنية الزمانيـة، والتى هى منها اطارها البنيوى، انما هو تحديد تجريبى غير علمى، يقود الـى اخطاء تقع فى الممارسات النظرية والسياسية معاً.

فى الاطار العلمى للتاريخ، من المستحيل أن يكون السبب حدثاً، إنه **علاقـة اجتماعية** محددة، بها تتولد الأحداث، فتخرج مرئية غير مترابطة. أيضا التاريخ لا يدرس فى تلك السببية الخطية بين السبب والأثر، بـل يـدرس فـى البنـى

---

[1] محمود أمين العالم الخصوصية والكونية دار المستقبل العربى ص١١٩ / ١٤٠.

الاجتماعية التى تموضع فيها الحدث، مما يجعل من قراءة البنى الاجتماعية شرطاً لانتاج المعرفة العلمية للتاريخ.

سابعاً: علم التاريخ – فى نهاية التحليل – هو استخراج القوانين العامة، التى تتحكم بهذه الحركة المادية، التى هى حركة الزمان، فى حركة البنية الاجتماعية. والحركة هذه اكثر تعقيداً، من أن تكون على شكل حركة من التتابع أو التواصل، ينتهى فيها زمان نمط معين من الانتاج ليبدأ نمط الانتاج الذى يليه، بسبب تعايش أزمنة أنماط الآنتاج المترابطة بشكل متفاوت، بشكل تعود فيه السيطرة الى زمان نمط الأنتاج المسيطر، في هذا التكوين الأجتماعي لأن التداخل قائم بين هذه الانماط من الانتاج – فى شكل تولد، وترابط، وتفكك، وتحويل.

بحكم الضرورة الكامنة فى بنية زمان الانتاج، وهى التى تتحكم بمنطق التطور وتحركه. ويعجز الفكر التجريبى عن رؤية تعقدها، لأنه يحيل العلاقات الداخلية بين الظاهرات الى علاقات خارجية، تتواصل فيها الظاهرات بلا ترابط، فيتحكم برؤيتها منطق السببية الميكانيكية.[1]

ثامناً: تماسك البنية الجديدة – بتحقق شروطها التاريخية – لا يكون فى اطار البنية السابقة، بل بالقضاء عليها، بحدوث قطع بنيوى بينهما. فزمان التجدد غير زمان التكون، فبين هذين الزمانين فاصلاً بنيوياً – لحظة قطع حاسمة Mutation . فبنية زمان التجدد هى بنية زمان إعادة الانتاج الموسع. وهذا يعنى حدوث تحولات نوعية جديدة، وآثار اجتماعية غير مسبوقة، فحركة التاريخ ليست سوى صيرورة البنى الاجتماعية..

---

[1] مهدى عامل   فى تمرحل التاريخ   دار الفارابى ٢٠٠١.

ان انتقال البنية الاجتماعية من زمان إلى آخر، يختلف عن تحديد انتقالها من مرحلة الى أخرى، داخل الزمان الواحد، لكنه فى الحالتين مرتبط بتطور حركة الصراع الاجتماعي وشكل التحالفات السياسية.

تاسعـــا: لا يوجد فى كتابات كارل ماركس ما يذهب الى وجـــود الرؤيـــة المتوالية الحتمية لحركة التاريخ، عمله تركز أساساً على التحليل العينى الملموس لقوانين بنية المجتمع الرأسمالى. وتأسيساً على هذه الدراسة:

- أصبح من الممكن دراسة وتحليل أبنية المجتمعـــات الـــسابقة علـــى الرأسمالية، بما فيها نمط الانتاج الآسيوى.
- استخلص امكانية قيام مجتمع آخر بديل، ينبع من تناقضات المجتمع الرأسمالى.
- المادية التاريخية أداة منهجية للتحليل الموضوعى، لواقع مجتمعـــات النسق الرأسمالى العالمى، وانماط الانتاج فى سيرورتها، إذا توافرت معطيات موضوعية، عبر مراحل زمنية طويلة نسبياً، وممارســـات ذات افق مجتمعى شامل.

عاشـــرا: من المهم والضرورى إستخدام إطار نظرى فـــى تعاملنـــا مـــع التاريخ: فالنظام الرأسمالى – رغم الطابع البرجماتى لممارساته – يتحرك وفق نظرية كامنة فى حركته (التناقض بين العمل ورأس المـــال – قـــانون التركـــز والتمركز – قانون ميل معدل الربح نحو الانخفاض – التطور غير المتوازن من خلال الأزمات)، يجتهد لوضع إطار تنظيمي للتراكم، لـــضبط آليـــات التـــراكم الخاصة بكل مرحلة، مع قيام أنظمة انتاجية، وتقنية جديدة، وتحولات سياســـية، تؤدى الى توسيع الاسواق، لتفادى الأزمات المتتالية. والآن يستخدم آليات منظمة

محمود أمين العالم	دفاع عن التاريخ	دار الهــــلال	١٩٧٠.
محمود أمين العالم	التاريخ والنظرية	مجلة قضايا فكرية	١٩٩٢.

التجارة العالمية، وسياسات صندوق النقد الدولى وحلف الناتو والتدخل العسكرى المباشر.

حادي عشر: التاريخ مفتوح، دائماً، على احتمالات متنوعة، نقاط التقاطع فى حركة التاريخ؛ تفرض الخيار بين احتمالات متباينة. انه مسرح الاختيار بين بدائل ممكنة، ومشاريع مجتمعية تمنحها المصداقية والمشروعية. لذلك التساؤل حول من هو فاعل التاريخ، يظل تساؤلاً مشروعاً ومفتوحاً تجعل الخط العام للتاريخ مسأله غير مقررة سلفاً.

فى كل الأحوال نجد أن الرأسمالية كنظام غير مؤهلة تاريخياً لتأدية الرسالة العالمية التى تطمح اليها، بسبب تعارض الاطار الذى يعمل تراكم رأس المال فيه مع المصالح الأساسية للانسانية (الاستلاب الاقتصادى – تدمير الطبيعة – الاستقطاب العالمى) ومع ذلك نميز بين شكلين من الانتقال، من مرحلة تاريخية الى مرحلة تالية:

الشكل الأول يعتمد على درجة من الوعي الأيديولوجي، وفق احتياجات المشروع الجديد.

الشكل الثانى فعل الضرورة التاريخية الموضوعية، تجد سبيلاً لنفسها، من خلال تفكك فوضوى للنظام القديم، بسبب التناقضات التى يفرزها تمركز الفائض الاقتصادى والاستقطاب الاجتماعى.[1]

بعد الحرب العالمية الثانية، كان تتابع الاحداث يعطى انطباعاً برتابة ما، التوازنات الملائمة تيسر إعادة انتاج التراكم التوسعى، العلاقات الاجتماعية والاممية، التى تشكل هندسة العالم، كانت متزنة، العلاقات يعاد انتاجها بواسطة اشتغال ديناميات النظام، الفاعلون التاريخيون النشطاء المحددون والواضحون (دول، طبقات، أحزاب، منظمات..) ترتسم ممارساتهم، وردود أفعالهم المتوقعة

---

[1] سمير أمين السيرة الذاتية دار الآداب ١٩٩٣ ص ١٩٠.

ازاء كل حدث. وتبدو الأيديولوجيات التى تحركهم لها مصداقية، ومستندة الى شرعية فوق التشكيك، التوقع ممكن وسهل، والخطابات الكبرى، تقترح رؤية خطية، لحركة مدفوعة بقوة الاشياء، وقوانين التاريخ..

إلا أن التناقضات التى تلغم هذه البنى كانت تحفر الجذور، فانهارت البنى التى ظن انها ثابتة، وحدث تشتت فكرى، القوى الفاعلة تهجر المسرح، فقدان الثقة فى ممارسة العمل الاجتماعى والسياسى، صعود أيديولوجيات تكرس الحنين الى الماضى – خطاب السلفية الدينية، والانغلاق الاثنى – كلها مظاهر للأزمة، وليست إجابات فعالة للتحدى.

عندئذ دخل التاريخ مرحلة إنتقالية، يتبلور فيها ببطء مشاريع جديدة بخطاب أيديولوجى، وعندما تتضح مسارات التحول النوعية كفاية، تظهر علاقات إجتماعية جديدة، تحدد أنظمة ما بعد الانتقال.[1]

ثاني عشر: حركة التاريخ ليست معطى سلفاً، أو مخطط جاهز، نسعى الى تطبيقه وتثبيته.انما هى إمكانيات شتى، تحكمها قوانين تاريخية، وأسباب وعلل وشروط موضوعية، وذاتية، متداخلة متفاعلة، يؤثر بعضها فى بعض تأثيراً متبادلاً، وتتنوع بتنوع الصراعات والتحالفات الاجتماعية والاقليمية والدولية.[2]

---

[1] سمير أمين   ما بعد الرأسمالية المتهالكة   دار الفارابى ٢٠٠٣   ص ٣٨ – ٣٩.

[2] لمتابعة أهم التحولات التى تحدث فى موازين القوى العالمية، وبزوغ قوى دولية جديدة، يمكن أن تعيد ترتيب الاوضاع فى المدى القريب، راجع:

١ – التكتلات الاقتصادية فى عصر العولمة فؤاد أبو ستيت   كتاب الاهرام الاقتصادى ٢٣٢.
٢ – مناهضة العولمة والحركات الشعبية   سمير أمين وآخرين   مركز البحوث العربية ٢٠٠٤.
٣ – ملف عن روسيا قطب دولى من جديد   مجلة السياسة الدولية العدد ١٧٠.
٤– ملف عن الصين إشكالية التوازن و التناقضات   مجلة السياسه الدوليه العدد ١٧٣.
٦ – دراما أمريكا اللاتينية: زهدى الشامى وآخرين   مركز البحوث العربية ٢٠٠٦.
٧ – التحول اليسارى فى أمريكا اللاتينية :   مجلة الثقافة العالمية العدد ١٤٧.

الفصل الثالث:

حركة التاريخ فى زمن العولمة

إطـــار عـــام، لتحليـــل صيـــرورة النظـــام الرأسمالـــى، - كشكل تاريخي من أشكال التنظيم الاجتماعي البشري - له بعده الزمني

- نأخذ بنيـــة الاقتصاد الدولى، ككل عضوي - كوحدة اقتصادية سياسية - بما فيها من: متناقضات وصراعات، **لاكتشاف منطقـــه**، وتفسير المراحل التاريخية لهذا النظام عبر الزمن الطويل.

- كونية النظام الرأسمالى، الذي يضم العالم بأســـره فـــي شـــبكة علاقاتـــه المتناقضة - والذي هو المسيطر عليها - تجعـــل مـــن هـــذا الـــنمط **القانون العام**، الذي فيه تتحرك أحداث التاريخ المعاصر.

- الحركة التاريخية للنظام، تعكس التطور غير المتوازن، بـــين أجزائـــه، من خلال: **أزمات التراكم**، وعدوانية رأس المال، والآليـــات المـــستخدمة في توسيع السوق العالمي.
- التأكيد على لحظات **القطع التاريخية**، بتتبع الأطـــر والآليات والفاعليات التى استخدمت، لضبط وتنظـــيم أزمـــات التـــراكم فـــي كـــل مرحلـــة، بهدف تحديد خصوصية التحولات النوعية.

- في عصر الأزمـــة الهيكلية المستمرة، وانهيار فاعلية آليات التـــضبيط، يتفاقم الاستقطاب، ويخضع مستقبل العالم لمتغيرات واحتمـــالات وردود أفعال، (تتعلق بالتوازنات الاجتماعية والسياسية، وهذه محصلة عوامـــل متداخلة، ونقاط تقاطع)، تجعل **حركة التاريخ مفتوحة** علـــى احتمـــالات متباينـــة.

(١) النسق الرأسمالى العالمى وحدة التحليل الأساسية:

تكون النسق الرأسمالى العالمى تاريخياً على مدى قرون، ومر بعدة حقب، وهو يربط في بنية واحدة عالمية، قارات العالم المختلفة، على أساس خضوعها المشترك لنمط الانتاج الرأسمالى، ولمنطقه وآلياته وقواعده. فهو إندماج Integration على الصعيد العالمى، ولكنه اندماج غير متكافئ، وغير متساوى، يقوم على هيكل معين، يتحدد بمركز center يقع فى الأجزاء الرأسمالية المتقدمة لعالمنا، وأطراف Periphery تترامى فى الأجزاء الرأسمالية المتخلفة منه. إندماج من نوع خاص اذن ينطوى على نوعين من الآثار المتناقضة والمتزامنة. التقدم رأسمالياً ومزيد من التقدم للمركز، والتخلف رأسماليا، ومزيد من التخلف للأطراف. ويستجيب النسق العالمى للمحرك الأساسى لنمط الانتاج الرأسمالى، وهو قانون التراكم الذى يتخذ شكلين تاريخيين: التراكم البدائى Accumulation Primitive الذى وفر القاعدة الأولى الصلبة لرأس المال من المواد الأولية والمعادن النفيسة والمنتجات الزراعية وقوة العمل، بأسعار زهيدة، أو مجاناً بالسلب والنهب. وتراكم يقوم بوظيفة معاكسة لانخفاض معدل الربح على المدى الطويل، من خلال نقل للقيمة من الاطراف إلى المركز، الأمر الذى يديم حيوية وحركية النمط الرأسمالى للانتاج، متجاوزاً تناقضه الداخلى.

وللنسق الرأسمالى العالمى تاريخ يمر خلاله، عبر حقب Periods متعاقبة، تعبر كل حقبة أو مرحلة عن الدرجة التى توصل إليها مسار تدويل هذا النمط على المستوى العالمى كله، بحيث تتضمن كل فترة تاريخية إنتشاراً وتغلغلاً جديداً فى التشكيلات الاجتماعية الواقعة فى الأطراف، حتى تصير هذه التشكيلات رأسمالية الطابع – لكنه تقدم رأسمالى منقوص دوماً وغير مدعم أو مستقر – لكونه يستجيب لآليات وقواعد سريان، تنبع من مركز النسق

ولمصلحته أولاً، ومن ثمة يكون النمط الرأسمالى فى الأطراف نمطاً تابعاً غير مكتمل ومعوجاً ومشوهاً، بسبب هذه التبعية التاريخية والبنيانية.(١)

هذا النسق العالمى محكوم بالحركية الدائمة، وأن نمو مختلف أجزائه دائماً غير متكافئ، وان موضع مختلف الأمم فى الترتيب الهرمى متحرك، وتطور النظام ككل يجر وراءه ظاهرة التعمق فى إندماج جميع أجزائه فى نظام النسق الكلى. تحول الرأسمالية إلى نظام مهيمن وسائد عالميا، جعل مختلف الاقتصاديات المحلية والاقليمية حلقات متشابكة فى سلسلة واحدة، اسمها الاقتصاد العالمى. وبالرغم من أن أجزاء هذا النسق ليست متجانسة، والعلاقة بينها فى تحول مستمر بسبب إعادة صياغة نمط الهيمنة، أى القدرة التنافسية النسبية بين رؤوس الاموال الدولية من جهة، والصراعات الاجتماعية والسياسية من جهة اخرى، أصبح النظام فى مجموعة وحدة أساسية لتحليل وتفسير مراحل حركة التوسع العالمى، وتقسيم العمل الدولى، والتراكم، والبنية الطبقية، والاستقطاب، ورصد الأزمات.(٢)

(٢) تحديد مفهوم الأزمة:

ان الهدف من تحليل بنية النسق الرأسمالى العالمى، هو اكتشاف طبيعة الديناميات التاريخية، التى تصاحب أزمة تراكم رأس المال فى مراكز العالم الرأسمالى، والتى تؤدى إلى إحداث تغيرات فى بناء النسق الداخلى، وشكل تقسيم العمل الدولى، بين أجزائه المكونه له. فالعمليات الاقتصادية والسياسية التى تصاحب هذه التغيرات الوظيفية، بين المراكز والتوابع، تساعد بشكل مباشر على استمرار النسق الرأسمالى فى مجموعة، وتفادى الأزمة، والتوسع فى السوق العالمى.

---

(١) فايز بكتاش   مفهوم التخلف السياسى فى العالم الثالث   مجلة العلوم الاجتماعية ١٩٨٥

(٢) لتحديد المقصود بالعوامل الخارجية وآثارها على العلاقات الدولية والاقتصادية، راجع مجلة السياسة الدولية العدد ١٧٢ – ابريل ٢٠٠٨ ص٣٨ – ٤٧، ص٩٠ – ٩٢ .

لتحديد مفهوم الأزمة يتعين عدم الخلط بين الأزمة فى مجتمع سابق على المجتمع الرأسمالى، حيث يتميز الموقف بنقص فى المنتجات والسلع – كقيم استعمال – وارتفاع الاسعار، والأزمة فى مجتمع رأسمالى حيث يتميز الموقف بزيادة فى السلع كقيم مبادلة – زيادة تبين القصور النسبى للقوة الشرائية.
وإذا كان التطور الراسمالى الدولى يتم من خلال المراحل المتداخلة، فان الانتقال من مرحلة إلى مرحلة جديد، يستلزم الكثير من: إعادة الترتيب والتكيف، وفقا لمقتضيات التركيب الاقتصادى فى تغيره. وتمثل مثل هذه اللحظات التاريخية – القفزات – التى تعبر عن التحول الكيفى لمرحلة تاريخية متميزة. وعن أن استمرار النظام لن يكون الا عن طريق تحطيم قدر هائل من قوى الانتاج البشرية والمادية، تمثل هذه اللحظات التاريخية أزمة.

يستوجب منطق النظام العالمى، الذى هو منطق راسمالى، أن تُحلل الأزمة دائماً بوصفها تعبيراً عن إختلال مرحلىّ ومؤقت أو بنيوى ودائم بين العرض والطلب على مستوى وحدة التحليل، أى النظام العالمى ذاته: بمعنى اختلال أداء قانون القيمة المُعَوْلم الذى يتجلى فى فيض الإنتاج عالمياً بسبب التوزع غير الملائم للدخل على هذا الصعيد.

إن أية أزمة هى، بامتياز، تعبير عن ميل ملازم للرأسمالية نحو الانتاج الفائض. ولا يمكن بالتالى تجاوزها إلا إذا وجدت، على مستوى النظام المتأزم ذاته، آليات اجتماعية وسياسية تفرض إعادة توزيع ملائم ضد ميل الرأسمال العفوى. وآليات التضبيط هذه توجب إذن تدخل الدولة. ولهذا السبب فإن تجاوز الأزمات البنيوية يبدو عملية طويلة. ولما لم يكن من وجود لنظام عالمى للتضبيط فإن الأزمة لا يجرى تجاوزها إلا بعد إعادة تكيفات بنيوية طويلة وتجريبية، تستقر صياغها النهائية نتيجة للحلول التى تفرضها مخارج الإشكالات الاجتماعية والسياسية، محلياً وعالمياً.

الأزمة فى هذه الظروف، هى إذاً، مناسبة لتحويل العبء إلى الشركاء الأضعف أى الأطراف، ويفاقم هذا التحويل الأزمة موضوعياً، ويحمل فى ذاته تناقضاً كامناً حاداً بين الكتلة الاجتماعية الإمبريالية وبين الكتلة الإجتماعية الوطنية الشعبية المعادية للكوامبرادورية فى الأطراف. أن خياراً أكثر ملاءمة

لحل الأزمة يقتضى تحالفا – أمميا، للخروج من التبعية، والسيطرة على التراكم الداخلى.

لقد سبق التعرض لوصف أهم مظاهر الأزمة الاقتصادية العالمية الحالية (بكتاب دول الجنوب وأزمة الاقتصاد الدولى) والذى يهمنا الآن هو ابـراز دور أزمة التراكم الحالية فى إحداث تحولات كيفية لمرحلة تاريخية جديدة، قد تخرج عن إطار المرحلة الرأسمالية نفسها لتتجاوزها. فلا يمكن إختزال تحقيب التاريخ الحديث إلى بُعده الاقتصادى وحده، إنما التركيز على التحولات النوعية فى الأبعاد الاجتماعية والسياسية، لإعادة الانتاج الاجتماعى كخيار إجمالى فى التضبيط، ومحاولة جديدة لوضع اطار تنظيمى للاقتصاد العالمى. وعلى هذا الأساس يربط سمير أمين مفهوم الأزمة بفلسفة التاريخ، بفضاء المادية التاريخية الأوسع. (نقد روح العصر ص ١١).

(٣) تاريخ الرأسمالية ومنطق التراكم:

ان تاريخ التراكم على مستوى العالم، يبدو وكأنه تاريخ من الأزمات والتطور اللامتكافئ، والسبب فى ذلك هو تلك الحلقات المتصلة التى تنقل مركز الثقل فى عملية التراكم من مكان الى مكان، لإعادة ترتيب العلاقات داخل النسق. وفى كل أزمة تراكم لابد من أن تلعب التوابع – دول الهامش – الدور الأساسى الحيوى، فى تخطى أزمة التراكم على مستوى العالم الرأسمالى. ونتيجة ذلك كله، مزيد من إندماج التوابع فى السوق العالمى، ومزيد من

لقد استدعت الأزمة فى القرن السادس عشر الكشوف الجغرافية، للبحث عن المعادن الثمينة فى العالم الجديد، وفى القرن السابع عشر مزيداً من الاستغلال، داخل المجتمع الأوروبى نفسه، وفى القرن الثامن عشر إحداث تغيير تكنولوجى هائل، تمثل فى الثورة الصناعية، وفى القرن التاسع عشر ظهرت الرأسمالية الاحتكارية مع التوسع الاستعمارى. ومع تفاقم الأزمة الهيكلية العامة للنظام الرأسمالى فى القرن العشرين، تطلب الأمر قيام الثورة العلمية، والتكنولوجية، وإستخدام آليات الادارة الكلية للاقتصاد الدولى من خلال الشركات دولية النشاط وصندوق النقد، والبنك الدولى ومنظمة التجارة العالمية، وبمعاونة ومساندة حلف الناتو، وبالتحالف مع الطبقات الكومبرادور فى المجتمعات المتخلفة..

مساهمتها فى حل أزمة التراكم. فكل مرحلة توسع كانت تقابلها عمليات تكيف، تؤديها البلاد التابعة، إستجابة لحاجات ومتطلبات المراكز الرأسمالية. فآليات التراكم خلقت الشروط المادية والاجتماعية لعملية السيطرة والتحكم بالطبيعة والتطور الاجتماعى، من خلال وضع إطار تنظيمى للتراكم العالمى، لكل مرحلة (فترة الكشوف الجغرافية، المرحلة الميركانتيلية، مرحلة الثورة الصناعية، مرحلة الاستعمار والامبريالية، الرأسمالية المالية).

تراكم رأس المال يتحقق عادة عبر عمليات الادخار والاستثمار، وهو فى الحقيقة القاطرة التى تشد كافة العوامل والمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية جميعها. باعتباره نقطة الارتكاز الاساسية، لفهم وتفسير حركة تاريخ الاقتصاد الدولى فى مجموعه.

ومرحلة التراكم، تعتبر مرحلة إنتقال لعملية تحكم أفضل، بالطبيعة والتطور الاجتماعى، هدفها التوسع العالمى لنمط الانتاج الرأسمالى، بافتراض إندماج للاسواق بكل أبعادها - السلع، ورؤوس الاموال وقوة العمل - بوضع إطار تنظيمى للتراكم العالمى لكل مرحلة. بعبارة أخرى، يتطور الاقتصاد الدولى، والحياة الاجتماعية والسياسية بالتالى، حول عملية تراكم رأس المال، كتعبير عن نمط من الانماط المتتابعة والمتداخلة لتقسيم العمل الدولى المعاصر، يحتوى هياكل رأسمالية مختلفة، فى إطار شكل من أشكال تدويل الانتاج، من خلال التزاحم والصراعات لتعبئة الفائض الاقتصادى. وأزمة تراكم رأس المال الحالية تتجلى منذ ما يزيد عن ربع قرن فى تردى معدلات الربح فى قطاعات الانتاج المادى - الصناعة والزراعة - وهو الأمر الذى إنعكس فى وجود فائض ادخارى من رؤوس الاموال، راح يبحث عن منافذ ومجالات الاستثمار المربح فى الأسواق المالية والمضاربات والقطاع العسكرى.. وبالتالى دخل الاقتصاد العالمى فى مرحلة ركود طويلة المدى، الأمر الذى آثار كثيراً من الأزمات والاضطرابات والفوضى.

إن التعرف على اتجاهات التطور الرأسمالى فى المدى الطويل، يساعد بالتأكيد على تفسير العلاقات التاريخية للاقتصاد الدولى فى المراحل المختلفة،

ومتابعة اتجاهات الحركة الهيكلية لهذا النظام، وذلك من خلال تحليل نوع رأس المال، التركيبات الاجتماعية، أنواع التحالفات السياسية داخل المجتمعات والاقاليم وعلى الصعيد الدولى، متابعة الصراعات الطبقية والأيديولوجية. الصراع بين أجزاء رأس المال، التفكيك واعادة الهيكلة والترتيب والتكيف للمجتمعات. بمعنى دمج آليات الاقتصاد والنضالات الاجتماعية ودور الدولة والهيئات الاجتماعية والعلاقات الدولية، ومن ثمة تحديد أسباب ودوافع التوسع، وآلياته، واعادة الهيكلة، التى تخلق شروط جديدة للخروج من الأزمة.

(٤) العلاقات الاجتماعية وصيرورة التاريخ:

فى الواقع التاريخ لا يحكم من خلال قوانين اقتصادية خالصة، بل نتيجة التفاعل بين هذه القوانين من جانب، وبين ردود فعل المجتمع لها من جانب آخر. فردود الفعل هذه هى التى تحدد إطار العلاقات الاجتماعية التاريخية التى تعمل من ضمنها تلك القوانين الاقتصادية.

إن المقاومة المنظمة والمتماسكة – فى مواجهة الخضوع الاحادى الجوانب لمقتضيات هذه القوانين – هى التى تكيف حركة التاريخ الحقيقى، بدرجة لا تقل فاعلية عن تحكم منطق التراكم الرأسمالى الخالص.

بعبارة اخرى التاريخ يحكم إمكانات التوسع الاقتصادى وأشكاله، الذى يتم فى اطار العلاقات الاجتماعية، التى يرسمها وينظمها الصراع السياسى والاجتماعى، ومن ثمة يمكن أن تطرح فرضيات تلقى ضوءاً على أسباب مراحل الرواج وآلياتها، ثم انهيار زخمها وتآكلها التدريجى، كما تلقى ضوءاً على خصوصيات الأزمة التى تلى انهيار نموذج تراكم معين، ومضمون النضالات المترتبة عليها، ورهانتها و مجازفاتها، وأشكال إعادة هيكلة النظم المحتمل إنجازها، والتى تتيح تجديد رواج بعد التغلب على الأزمة.

إن الرؤية الاجمالية لتاريخ الرأسمالية العالمية، استناداً لنظريـــة التـــراكم: تستدعى مواجهة مسائل تاريخية محددة مجدولة، مثل تلك المتعلقـــة بالمرحلـــة المركنتيلية – القرن ١٦، ١٧، ١٨ ودور ثروات القارة الأمريكية في هذه الحقبة من التاريخ، أزمة القوى الأوروبية، والمشكلات المتعلقة بالهيمنة التى تلاحقـت خلال تاريخ العالم المعاصر، طبيعة الثورات البرجوازية (الانجليزية والامريكية والفرنسية) وموقع الثورة الصناعية، ونظرية الدورات الطويلة المسماة بدورات كونودراتيف، وطبيعة القطع الذى جرى فى القرن التاسع عشر وأسماه لنيـــن انتقالاً إلى رأسمالية الاحتكارات والى الامبريالية، وطبيعة الظاهرة الاستعمارية، والتحولات التى تحضر الى العولمة الجديدة.. [1]

وعلى هذا الأساس، يمكن أن نتناول بالعرض مراحل تكـــون الاســـتقطاب الملازم للرأسمالية العالمية، والتمفصلات بين المراحل الكبرى، وصيغ التحقيب، وتاريخ تشكيلات الرأسمالية الطرفية، ومضامين الازمة الراهنة. وفى الصفحات التالية، سنحاول عرض الخط الرئيسى للتطور الرأسمالى، بـــصورة مجـــردة، كاطار عام منطقى، يحكم الممارسات الفعلية للتاريخ المعاصر.

أزمة النظام: إنهيـــار آليـــات التضبيط الرأسمالى

تقوم الرأسمالية – شأنها فى ذلك شأن جميع النظم الحية – على منظومـــة تناقضات، تتغلب عليها طوال مدة تاريخها – دون ان تلغيها بالطبع – وتكـــون مجموعة الآليات والمؤسسات، التى تكيف القوى الاجتماعية، بحيث يتـــيح لهـــا التغلب، فى مكان وزمان متعينين، نمطاً ملموساً، اطلق عليه اسم نمط تـــضبيط الرأسمالية. والتساؤل الذى يرد على الذهن مباشراً، بعد الاعتراف بأن النظـــام يتغلب على تناقضاته، هو الى متى سيكون الأمر كذلك؟

يفرض المنهج تحديد التناقضات الحقيقية للرأسمالية القائمة بالفعل، وطـــرح فرضيات ملائمة بخصوص تمفصلها Articulation بعضها ببعض، دون افتراض

---

[1] سمير امين　　سيـــرة ذاتية فكرية　　دار الآداب　　ص ٦٥-٨٣

مسبق بأن هيكل منظومة هذه التناقضات يظل ثابتاً كما هو طوال تاريخ الرأسمالية. فالمهم هو تحديد المراحل التى مرت بها هذه الهياكل، وبالتالى انماط التضبيط وان نأخذ فى الاعتبار البعد العالمى للرأسمالية كنسق يشمل المراكز والاطراف. مع ملاحظة ان تخفيف بعض التناقضات من خلال نمط تضبيط معين، يجعل تناقضات اخرى تحتدم عنفاً وتتضاعف. وأن التناقض بين رأس المال والعمل تتمحور حوله النضالات الفعالة التى تحكم بدورها تطور النظام فى مجمله.

ان التنمية العجيبة التى حققتها الرأسمالية – رغم ميلها الدائم للركود – تتطلب تفسيراً، وفى هذا الشأن نركز على توافق مراحل الازدهار الاقتصادى والتنمية المتعجلة من جانب، وحدوث تطورات سياسية هامة، وابداعات تكنولوجية من شأنها توسيع الاسواق، أيضاً تبلور قسم ثالث يلعب دوراً حاسماً فى إمتصاص الفائض، وهو بالتالى آلية من آليات التضبيط الأساسية. على أن هذا التضبيط قد اقتصر على دول الرأسمالية المركزية، لا على النظام كنظام عالمى، حيث يغيب التضبيط بحكم قانون التراكم والاستقطاب. [1]

ان المرحلة التى تمتد من الثورة الصناعية الاولى الى ما بعد الحرب العالمية الاولى ١٨٠٠ – ١٩٢٠ تمثل مرحلة طويلة تتسم بسيادة الصناعة الميكانيكية الكبرى، وفى خلال هذه المرحلة اعيد تكوين الرأسمالية بالتعمق الرأسى المستمر، والتوسع الافقى الدائم، الأمر الذى يعنى أن النظام تغلب على تناقضاته، من خلال: تكوين نظم رأسمالية وطنية متمركزة على الذات ومصنعة، واستخدام تقنيات متقدمة، وتنفتح على سوق موسعه، مع فتح أبواب الهجرة إلى أمريكا للفائض النسبى من السكان. أيضاً ثمة نظامين اثنين للتضبيط عملاً على المستوى الوطنى بفاعلية كبرى وهما: نظام تحالفات سياسية من جانب، ونظام مركزية ادارة الائتمان والنقد من جانب آخر.

---

[1] فؤاد مرسي   الرأسمالية تجدد نفسها   عالم المعرفة   ١٩٩٠

ان النظام لم يقم فى واقع الامر على آليات تضبيط على الصعيد العالمى، اذ أن تواجد مثل هذه الآليات كان لابد أن يفرض نوعاً من التخطيط على صعيد العالم. ومن ثمة يحدث تكيف هياكل أطراف النظام الضعيفة لمقتضيات التراكم فى الاطراف القوية. أى أن "التوازن" هو ناتج ممارسات سياسية، أكثر من ناتج فعل قوانين اقتصادية، وخلال الفترة ١٨٠٠ – ١٩٥٠ كانت ادارة هيمنة المراكز على الاطراف يسيرة نسبياً، فالنظام العالمى ثبت الاطراف طوال هذه المرحلة فى وضع اقتصادات غير مصنعة، إما باستخدام وسائل الكولنيالية المباشرة (حالة الهند مثلاً) واما من خلال تحالفات سياسية مع طبقات حاكمة محلية رجعية (أمريكا اللاتينية والصين والدولة العثمانية والخديوية والفارسية..). واستمرت العلاقات مركز – أطراف، التى تحكم اعادة تكوين التراكم الرأسمالى التوسعى، خلال هذه المرحلة الطويلة التى امتدت الى ما بعد الحرب العالمية الثانية، أى الى ان فرضت حركات التحرر الوطنى الاستقلال السياسى وتغيرات اجتماعية داخلية هامة رافقته.

وقد لعبت هذه العلاقات دوراً حاسماً فى التراكم الرأسمالى، فالاطراف أنتجت خامات ومواد غذائية للاستهلاك فى ظروف التبادل غير المتكافئ، الأمر الذى اتاح رفع معدل الربح فى المركز، من خلال تخفيض أسعار عوامل تدخل فى تكوين رأس المال الثابت (الخامات) أو فى تكوين رأس المال المتغير (السلع الاستهلاكية). وفى الاطراف يكاد يكون التناقض بين المصلحة الوطنية والتراكم تناقضاً يستحيل التوافق بين عناصره.

فالرأسمالية القائمة بالفعل لا تستطيع أن تستغنى عن التحكم فى ثروات الكون كله لصالح استهلاك وتبذير الاقلية، والدول الرأسمالية الاكثر ديناميكية هى الدول التى تتمتع بكثير من وسائل الاحتكار على الصعيد العالمى فى المجالات التكنولوجية والمالية والعسكرية.. ومن هذا المنظور تعتبر درجة سيطرة مختلف المراكز على الأطراف عنصراً هاماً فى المنافسة فيما بينها. أيضاً يفترض ان انجاز التضبيط فى المراكز فاقم عدم التكافؤ فى العلاقات بينها وبين الاطراف:

والخلاصة: ان آليات التضبيط تملأ مجال المادية التاريخية، بجميع أبعادها، ولا تقتصر على مجال الاقتصاد. وكان مشروع كارل ماركس يستهدف جمع مختلف أبعاد الحياة الاجتماعية فى هيكل موحد، تتمفصل فيه آليات الاقتصاد الرأسمالى، وممارسات السلطة والدولة، وفعل الثقافة والايديولوجيا.

(٥) التأكيد على لحظات القطع، لتحديد خصوصية التحولات النوعية:

توصيف المراحل المتعاقبة لتطور الرأسمالية العالمية، يتطلب التأكيد على لحظات القطع، لتحديد خصوصية المراحل التاريخية، والتحولات النوعية. هناك ميل قوى لقراءة التاريخ بوصفه تطوراً مستمراً، تحضر فيه كل مرحلة للمرحلة التى تليها. وتميل هذه الطريقة الى التقليل من أهمية لحظات القطع – التغيرات المتسارعة الفجائية – وتحديداً الثورات الاجتماعية والسياسية والتكنولوجية والأيديولوجية، التى تلفت الانتباه الى عملية النضوج الطويلة السابقة، والبعد النسبى للتحولات التى تدشنها، وتمثل خصوصية اللحظات التاريخية المتعاقبة، والتحولات النوعية، ان المدى الحقيقى لهذه التحولات النوعية قد يختلف عن المدى الذى تخيله فاعلوها، فيها ينتقم الماضى لنفسه. ومن هنا يمكن إعطاء مكاناً خاصاً لأربع لحظات من القطع:

سنة ١٥٠٠م ولادة الرأسمالية المتلازمة مع الاستقطاب الحديث الناتج عن سيطرة الاوربيين على العالم. سنة ١٨٠٠م نهاية مرحلة الرأسمالية التجارية، وبداية الثورة الصناعية وتبلور نمط الانتاج الرأسمالى فى صيغته المنجزه، والثورة الفرنسية. سنة ١٩٩٠م نهاية مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية، وإختتام طور التجربة السوفياتية وبزوغ حقبة جديدة من العولمة.

ولا يمكن بالطبع أن نحلل أى من هذه المراحل بتعابير محض إقتصادية، بل يجب تحليلها على المستوى الأوسع للمادية التاريخية، وأن تأخذ حقها من

الأهمية لحظات تركز التجديد التكنولوجي، والثورات السياسية والاجتماعية الكبرى، وعمليات المد والجذر فى انتفاضات الأطراف، واعادة الكومبرادورية الى الدول المتخلفة ابتداء من عام ١٩٨٠م الخ.

- كان استعمار القارة الامريكية المرتبط بالمرحلة المركنتيلية، فصلاً أول فى تاريخ الرأسمالية، وعملية التراكم البدائية فى أوروبا الاطلسية، كمقدمة للثورة الصناعية. فمرونة الشكل الطرفى الاقطاعى الأوروبى، أعطى للتحولات الداخلية بعداً محتملاً من التطور المتسارع ومن القفزات النوعية، وتحديداً على مستوى السلطة ومحتواها الاجتماعى، كانت تتمفصل مع طبيعة المرحلة الماركنتيلية وتتساعد. هذه الصيغة للتمفصل داخل – خارج أعطى وزن حاسم لتسارع النضوج الرأسمالى، الناتج عن الاستغلال المركنتيلى للطرف الامريكى، ويشكل خصوصية الانتقال الماركنتيلى، وتميزه عن اللحظات السابقة للرأسمالية التجارية فى المدن الايطالية والدول الشرقية.
- وتشكل الثورة الصناعية لحظة القطع الحاسم الثانية. فالرأسمالية المكتملة لا تستلزم العمل المأجور وحده، انما أيضاً تبلور الرأسمال فى تجهيزات كبيرة، وعندئذ فقط ينشر قانون القيمة مفاعيله على قاعدة سوق مندمجة تشمل سوق السلع وسوق العمل وسوق رأس المال، وقيام الصناعة الآلية الكبيرة. والمميزات الخاصة للرأسمالية وتشمل الاستلاب السلعى وسيطرة الأيديولوجية الاقتصادية والنمو المكثف وعمليات التمدن الكثيف والاستقطاب والتقسيم الدولى للعمل وانجاز غزو العالم.
- وبروز رأسمالية الاحتكارات فى نهاية القرن التاسع عشر يشكل القطع المهم الثالث، ذا البعد الشامل، فى تاريخ توسع الرأسمالية العالمى. ومن أهم نتائجه التبادل اللامتكافئ، والتكيف البنيوى المفروض على الأطراف، حيث تلى مراحل النمو السريع لحظات من التكيف الصعبة.

إذن كل حقبة من حقب الانطلاق المتعاقبة تترافق مع إقامة نظم من التجديدات الكبرى، ومع تحولات سياسية، تهدف الى توسيع الاسواق فى نفس الوقت.

أ – الثورة الصناعية الاولى وحربا الثورة الفرنسية والامبراطورية.

ب – السكك الحديدية والوحدتان الالمانية والايطالية.

ج – الكهرباء والامبريالية الاستعمارية.

د – إعادة بناء أوروبا واليابان وحضارة السيارة.

- يضاف الى ذلك فى المرحلة الاخيرة النفقات العسكرية الامريكية الهائلة خلال الحرب العالمية الثانية، ثم خلال الحرب الباردة سمحت بتجاوز الأزمة، فلا يجوز فصل الاقتصاد السياسى عن الواقع الاجتماعى والتوازنات السياسية.

فى عبارة موجزة لا يمكن اختزال تحقيب التاريخ الحديث الى بعده الاقتصادى، انما التركيز دائما على التحولات النوعية فى الابعاد الاجتماعية والسياسية لإعادة الانتاج الاجتماعى، التى تعتبر خياراً إجمالياً فى التضبيط. أما على المستوى الأيديولوجى، فقد مثلت الثورات الكبرى الثلاث فى العالم أى الفرنسية والروسية والصينية دوراً حاسماً لعمليات الانعكاس المستقبلى فى التاريخ الحديث والمعاصر.

بعد أن قدمنا أهم الفروض النظرية لمدرسة التبعية، فى شأن تطور النسق الرأسمالى العالمى المعاصر، أصبح علينا الآن الانتقال إلى أرض الواقع التاريخى، باستعراض أهم هذه المراحل والمتغيرات، التى صاحبت وشكلت ملامح تقسيم العمل الدولى.

مع اعطاء أهمية خاصة للاطر والآليات والفاعليات التاريخية التى استخدمت فى ضبط وتنظيم أزمات التراكم العالمى، فى كل مرحلة، وهذا

بالضرورة يجعلنا نقترب من النزاعات الدولية ومشاريع الهيمنة، والنضالات الاجتماعية والساسية والأيديولوجية، وأدوات الهيمنة، ومسار الازمة، ثورة التكنولوجيا، هندسة النزاعات الدولية، الاستقطاب، دور الدولة الكومبرادور فى الازمة.

الاطر والآليات والفاعليات التاريخية، التى استخدمت، لضبط وتنظيم أزمات التراكم العالمى، فى كل مرحلة:

ابتداء من الكشوف الجغرافية بدأ إحلال التجارة عبر المحيطات - التى تسيطر عليها أوروبا الأطلنطية - محل التجارة عبر الطرق البرية، للتخلص من المكوس المرتفعة على التجارة العابرة، وبسبب مخاطر الطرق البرية غير المأمونة، بعد إجتياح جنكز خان ق١٣ وتيمور لنك ق١٤ لبلاد الشرق، كما أدى تسرب الذهب من بلاد أوروبا فى ذلك الوقت مع عدم وجود مصادر لتعويضه، إلى أزمة فى تجارة الواردات مع بلاد الشرق، رغم تزايد حاجة الامراء الاقطاعيين للنقود لتمويل الحروب، واشباع حاجاتهم.. فى هذه الظروف بدأت تتحسن صناعة السفن والأسلحة والبارود، وزادت المعرفة بأحوال الفلك وعلوم البحار واكتشاف البوصلة، وهى تحولات هامة عجلت بتدشين عصر الكشوف الجغرافية.

فى إطار هذه الأوضاع والتحولات إنطلقت السفن البحرية المجهزة بالمدافع والبارود وهى تحمل جحافل التجار والقراصنة والملاحين لكى تفك الحصار التجارى البرى، الذى كانت تفرضه الامبراطورية العثمانية على التجارة مع الهند والشرق الأقصى. وأنشأت الدول البحرية محطات على سواحل أفريقيا والمحيط الهندى، تعمل كحصون ومخازن لتأمين طرق التجارة البحرية، أصبحت نقاط ارتكاز للغزو الكولنيالى، ونهب الذهب والفضة من المناطق

المهيمن عليها فى آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية، وهى الكميات التى سيؤسس عليها نظام قاعدة الذهب، فى مرحلة الثورة الصناعية، والتوسع الرأسمالى فى القرن التاسع عشر.

أ – المرحلة الماركنتيلية والتوسع الأستعماري:

مع دخول الدول الأوروبية – فى منتصف القرن الخامس عشر – المرحلة الماركنتيلية بزغ الصراع العنيف ضد قيم وفكر وقوانين ومؤسسات العصور الوسطى، وبدأ عصر التنوير والنهضة والدعوة لتقديس العقل والفردية والحرية ومحاولة فهم العالم بمنطق يختلف عن منطق آباء الكنيسة والفكر الاغريقى، كانت البرجوازية الجديدة تريد نوعاً من المعرفة الجديدة، تمكن الانسان من السيطرة على الطبيعة لاستغلالها، فأخذت تميل للبحث العلمى وتتحمس لسلطة العقل والتجريب. وتلمع فى الحال الأسماء ليونارد دافنشي – كوبرنيكس ماجلان – كريستوف كولومبس – فرنسيس بيكون سبينوزا ..الخ، ويظهر عصر الموسوعيين (ديدرو ينشر أول موسوعة علمية فى ٢٨ مجلد تشمل ثمار العلم والمعرفة فى عصره).

وفى مجال الفكر السياسى يظهر مونتسكيو وروسو، وتظهر حركة الاصلاح الدينى: البيورتان والبروتستانت، ولوثر يترجم الانجيل ليتعرف الناس مباشرة على تعاليم المسيحية دون وساطة رجال الدين، وكلفن ينادى بأن تحقيق الثروة والحصول على الربح أمراً مشروعا ومقبولاً، وبالتالى كان عصر النهضة هو عصر اليقظة الذى أطلق قوة هائلة لسلطان العقل وقدرة الفرد على التغيير والسيطرة على الطبيعة.

بعد تصدع المجتمع الاقطاعى الأوروبى، ظهرت "الدولة القومية"، نتيجة تحالف الملوك والطبقة البورجوازية التجارية، والتى اتجهت إلى تدعيم سلطتها

المركزية وقوتها السياسية والاقتصادية، وانشغلت بتوسيع السوق الداخلية والخارجية، وتنظيم الحياة الاقتصادية، ومن أهم التغيرات التى حدثت فى تلك المرحلة، وعضدت من نمو حركة رأس المال التجارى: تبرير الفائدة على القروض، وظهور البنوك والشركات المساهمة والبورصات، والتوسع فى عمليات المضاربة، وظهور القروض العامة ..الخ كل هذه العوامل عجلت بقوة من نمو تراكم رأس المال التجارى، الذى نشأ وتطور فى التداول بعيداً عن الانتاج، كما أنشأت الدولة الشركات الاحتكارية الكبرى، التى تستند إلى مراسيم ملكية، تحتكر التجارة في مناطق معينة، نظير رسوم تدفع للدولة، وقد أسهمت هذه الشركات فى إحكام السيطرة الكولونيالية على المناطق التى وقعت تحت سيطرتها. وشهدت تلك المرحلة إحتدام التنافس بين الدول الأوروبية (البرتغال – اسبانيا – هولندا – ثم فرنسا وانجلترا) وصراعها الوحشى على المستعمرات، وارساء دعائم نمط الانتاج الكولونيالى، وتقسيم العمل غير المتكافئ الذى أفرز الاستقطاب على مستوى العالم، مع حدوث تحول جذرى فى البنيان الانتاجى والاجتماعى للبلدان التابعة.

إستهدف التوسع التجارى للرأسمالية نزح المعادن النفيسة والمواد الخام، وهو الرصيد الذي سيشكل فى دول القارة الأوروبية أحد مصادر التراكم البدائى لرأس المال الصناعى، وهو الأساس التاريخى لتطور طريقة الانتاج الرأسمالى.

كان النظام الرأسمالى منذ نشأته ذا طابع عالمى، وطوال مراحل التوسع لم تقم الرأسمالية أبداً بجعل العالم متجانساً، بل قد زادت من اللامساواة فى التنمية بين: المراكز النشطة السائدة والتخوم المسودة، التى شكلتها تلك المراكز، وأحدثت إستقطاباً في الثروة والسلطة. وقد مر الغزو الامبريالى للعالم على يد أوروبا الأطلنطية بمرحلتين:

(١) غزو الامريكتين فى إطار الماركنتيلية إنتهت بتدمير الحضارات الهندية الأمريكية (الانكا والأزتيك)، وفرض المسيحية الكاثوليكية

عليها، أو ابادتها بالكامل، وأدت إبادة السكان الأصليين إلى ضرورة ممارسة أحقر تجارة عرفتها البشرية وهى تجارة العبيد، لاستخدامهم فى تعمير القارة.

(٢) إخضاع آسيا وأفريقيا بهدف فتح الاسواق والاستحواذ على الموارد الطبيعية، وأدى إلى الاستقطاب الذى جعل نسبة اللامساواة بين الشعوب ترتفع من ١: ٢ عام ١٨٠٠ بالنسبة لحوالي ٨٠% من سكان العالم إلى ١: ٦٠ حالياً.

لقد غلب على المدرسة الماركنتيلية الطابع البرجماتى العملى، وذهن السيطرة الفاوستية، الذى راح يبرر كافة الوسائل التى تلجأ إليها الدولة لفرض هيمنتها على البلاد الأقل قوة.

فمنذ نشأة الرأسمالية – كنظام عالمى – وهى تسعى دائما لأن تخضع العالم أجمع لمتطلبات نموها وشروط حركتها، وكان تكييف الأجزاء غير الرأسمالية فى مختلف أنحاء المعمورة لكى تتلاءم مع الحاجات المتغيرة والأزمات المختلفة للمراكز الرأسمالية، شرطاً ضرورياً ولازماً لاستمرار بقاء الرأسمالية.

فى عبارة موجزة يمكن القول أنهم كانوا يبحثون عن وسائل لتنمية الاقتصاديات القومية، لدول غرب أوروبا، التى حققت وحدتها القومية، تحت سلطة الملكيات المطلقة، ودون تصفية كاملة للاقطاع، وكانت الكشوف الجغرافية وسيلتهم فى التراكم البدائى لرأس المال، وتأسيس السوق العالمي.

ب – الرأسمالية الصناعية وتقسيم العمل الدولى:

كان الفلاسفة الليبراليون قد استخلصوا النتائج الكامنة من إنهيار النظام الاقطاعى، وأدركوا ملامح زمن جديد للتطور، فحطموا الأساس الفكرى

والاخلاقى لصورة المجتمع القديم، من خلال النقد الفلسفى، وجعلوا النظرة العلمية المادية اساس فلسفة الكون والحياة الاجتماعية، وسلحوا العقلية الرأسمالية الوليدة بنظرة مختلفة تماماً، كان أبرز ملامحها هو: اكتشاف دور الفرد وحقوقه، وقدرته على التغيير والسيطرة على الطبيعة، المطالبة بإزالة العوائق التى تحول دون نمو الانتاج الصناعى، وإطلاق حرية المنافسة من كل قيد، وإبعاد الدولة عن التدخل فى النشاط الاقتصادى، ومطالبتها فقط بحماية الأمن الداخلى – حماية الملكية الفردية – وأمن البلاد الخارجى، وسوف تتكفل حرية المنافسة والمبادرات الفردية وآليات السوق بتحقيق مصلحة المجتمع.

بمعنى أن جهاز السوق القائم على المنافسة الكاملة ينظم نفسه بنفسه، وأنه فى ضوء فاعلية هذا الجهاز يتم توزيع وتخصيص الموارد، وتتحدد كميات الانتاج، وتتعين الأسعار والدخول بطريقة مثلى – فالسوق يعمل من تلقاء نفسه على إيجاد التناسق بين مصلحة الفرد ومصلحة الجماعة، وهو كفيل بتصحيح أى وضع خاطئ، وأنه يقود فى النهاية إلى تحقيق التوظف الكامل لجميع الموارد البشرية والمالية والمادية، وأن أى تدخل حكومى أو نقابى إنما يعرقل سريان "قواعد اللعبه" ويحدث الاضطراب فى ساحتها.

وحتى نهاية القرن التاسع عشر كان التوسع مستمراً فى السوق العالمية، مع سهولة إنسياب السلع، بفضل سيادة قاعدة الذهب فى المعاملات الدولية. ذلك كان يعنى تحقيق الأرباح، وزيادة الانتاجية، أيضاً إنخفاض فى الاثمان مع غياب الاحتكار، وضعف الطبقة العاملة تنظيمياً، عموماً كانت الرؤية متفائلة عن مستقبل الرأسمالية.

فى تلك الفترة كانت سرعة التجارة فى المواد الخام تتواكب مع سرعة التجارة فى المنتجات المصنعة، وعند هذه المرحلة أرسيت دعائم "تقسيم العمل الدولى غير المتكافئ" بين البلاد الرأسمالية الصناعية والمستعمرات وأشباه المستعمرات.

ففى ضوء التفاوت الحاد الذى برز بين درجة التطور فى قوى الإنتاج فى البلاد الأوروبية التى دخلت مرحلة الثورة الصناعية، وبين البلاد الأخرى عبر البحار، فى أفريقيا وآسيا وأمريكا الجنوبية والتى ظلت تراوح مكانها ومازالت تعيش فى حالة سابقة على الرأسمالية، وفى ضوء التنافس الضارى على التصدير الخارجى وفتح الأسواق الخارجية بالقوة، وجدت مجموعة البلاد الأخيرة نفسها أمام جحافل ضخمة من المنتجات المصنعة الرخيصة نسبياً التى تنافس بشدة الإنتاج المحلى، وقد أدى ذلك إلى دمار الانتاج الحرفى الداخلى.

ومن الآن فصاعداً، سيفرض على هذه البلاد نمط جديد للتخصص، تقوم بمقتضاه بإنتاج المواد الخام، الزراعية والمنجمية، على أن تستورد فى مقابل ذلك المنتجات المصنعة فى الغرب الرأسمالى، وأن تتبع فى ذلك سياسة الباب المفتوح، أو التجارة الحرة.

وبذلك أدمجت مناطق وراء البحار، والتى كانت مكتفية ذاتياً وذات بنيان إنتاجى متنوع، أدمجت فى الاقتصاد الرأسمالى العالمى، لكى تكون منبعاً لإنتاج وتوريد المواد الخام والمواد الغذائية وسوقاً واسعة لتصريف فائض الإنتاج السلعى الذى كانت تضيق عن استيعابه الأسواق المحلية للرأسماليات الصناعية الغربية. ومنذ تلك اللحظة التاريخية، سيتحدد مركز وقوة كل بلد فى النظام الرأسمالى العالمى بدرجة نموه وتفوقه على الآخرين فى التجارة العالمية وبموقعه فى نظام التخصص وتقسيم العمل الدوليين.

ج – أزمة تراكم رأس المال الدولى، فى مرحلته الاحتكارية:

مع بداية القرن العشرين، بدأت ظاهرة تركيز رأس المال وتمركزه نحو الاحتكار. وكان قد تم تقسيم العالم بين البلدان الرأسمالية المتقدمة، وأصبحت

محاولات التوسع بعد ذلك تعنى الحرب، والدخول فى أزمة جديدة. وأدى فرض القيود على التجارة الدولية، وانقسام العالم الى كتــل نقدية، والتشاحن بين الدول الامبريالية، الى اتجاه صعودى فى الاثمان لتفادى تهديد الربح، وتبـدأ النقـود الورقية ونقود الودائع فى السيطرة على التداول النقدى، وهو ما يعطى البنـوك إمكانية تأكيد الاتجاه الصعودى فى الاثمان، وهو ما يمثل الاتجــاه التـضخمى طويل المدى، فى اتجاه الأزمة العامة، لطريقة الانتاج الرأسمالية.

ولما كان تغير القدرة التنافسية النسبية، تعنى أزمات، تؤدى الى اســتمرار عدم الاستقرار فى العالم، واعادة صياغة نمط الهيمنة (الحرب العالمية الاولــى ١٩١٤ – ١٩١٨، الكساد الكبير ١٩٢٩ – ١٩٣٤، الحرب العالمية الثانية ١٩٣٩ – ١٩٤٥)، لذلك سيتجه التراكم فى الفترة اللاحقة للاستثمار فــى إطــار تــدويل الانتاج، ووضع اطار تنظيمى يحدد نمط دائم للهيمنة.

أكدت نهاية الحرب العالمية الثانية ١٩٤٥، ظهور رأس المــال الامريكــى كرأس مال مهيمن على الاقتصاد الدولى، ليحتل المكانة التى كان يحتلهــا رأس المال البريطانى، وانما فى ظروف تاريخية مختلفة لتطور الرأسمالية العالميــة. ومن ثمة من طبيعة مختلفة للهيمنة. كان الاقتصاد الامريكى هو القوة الاقتصادية الاكبر، سواء قيست بمعيار حجم ناتجها القومى ووزنــه النــسبى، أو بالقــدرة التنافسية النسبية، إبتداء من مستوى انتاجية العمل، فى فترة كانت كــل بلــدان الرأسمالية المتقدمة تعانى من دمار، وفقدان كميات هائلة من وســائل الانتــاج. وتعززت القوة بكون الدولار سيد العملات، وصيرورة نيويورك مركزاً للــسوق المالية الدولية، واستضافة البنك الدولى، وصندوق النقد الدولى فــى واشــنطن بجوار البيت الأبيض.

ويظهر الاقتصاد الأمريكى كوحدة إقتصادية مترامية الأطــراف، متنوعــة الموارد الطبيعية، تستفيد من قوة عاملة متجددة التوافد – دون أن يسهم فى نفقة تكوينها – ويتعزز الأساس الاقتصادى للهيمنــة الامريكيــة بــالقوة العــسكرية

والسياسية دولياً، وتلعب الولايات المتحدة بالتالى دور الحارس للاقتصاد الرأسمالى الدولى، لضمان توسعه المستمر، أو الحيلوله دون قيام أى عوائق أمام حركة توسع رأس المال الامريكى نفسه، **ومن ثم يصبح فى مقدور راس المال الامريكى أن يلعب دوراً قيادياً، فى اطار القواعد التى تمليها طبيعة عملية تراكم رأس المال على الصعيد العالمى**، حيث أن الولايات المتحدة كانت متفوقة بتجمعها ووحدة قرارها، وان ٤٠% من اكبر الشركات الدولية النشاط يوجد مقرها فى داخل الولايات المتحدة.

أيضا بلغت الموازنة العسكرية لعام ٢٠٠٨ نحو ٤٨١ مليار دولار، أي ما يعادل الأنفاق العسكري لجميع دول العالم مجتمعة.

ويشير ذلك كله الى أن الولايات المتحدة الأمريكية تحصل على ما يسمى ريع السيطرة. بمعنى أن مركزها العالمي الحاكم سياسيا وعسكريا واعلاميا، يمكنها من جنى مكاسب اقتصادية كبرى. [1]

---

[1] مجلة السياسة الدولية المصرية العدد ١٧٣ ص ٥٧- ص١٣١

لوحة تاريخية لعمليات التكييف الدولية التى مارستها الرأسمالية العالمية لتطويع البلاد المتخلفة لمتطلبات حركة تراكم رأس المال العالمي

المرحلة	وسيلة التكييف	آثار التكييف على البلاد الرأسمالية	آثار التكييف على البلاد المتخلفة
الكشوف الجغرافية (البحث عن السوق العالمي)	القرصنة، القهر، الغزو الغربي	• تدفق الذهب والفضة والأرباح على بلاد أوروبا • تحويل مسارات التجارة الدولية وخطوطها لصالح دول أوروبا	• فقدان ثروتها من المعادن النفيسة • ابادة شعوب وقبائل • تحطيم حضارات قديمة
المرحلة الميركانتيلية (تكوين السوق العالمي)	رأس المال التجاري، تكوين المحطات التجارية عبر البحار، الاتفاقات التجارية الجائرة، تكوين الامبراطوريات التجارية.	• تدفق المزيد من المعادن النفيسة على أوروبا • تكوين أرباح ضخمة من التجارة مع الشرق • توفير عنصر العمل الرخيص من خلال الاتجار في العبيد	• نهب واستنزاف مناجم الذهب والفضة • نقص عدد السكان نتيجة لتجارة العبيد • اجبار السكان المحليين على الاشتغال في انتاج المعادن النفيسة وفى مزارع المواد الخام • تشويه نمط الانتاج المحلي
مرحلة الثورة الصناعية	تصدير السلع المصنعة، الاتفاقات التجارية الجائرة، فرض سياسة حرية التجارة.	• تزايد فرص التصريف السلعي بالخارج • الحصول على الغلال والسلع الغذائية بأثمان منخفضة • تخفيض مستوى الاجور المحلية • تزايد الارباح ونمو تراكم رأس المال	• نشوء التخصص المشوه وتقسيم العمل الدولى اللاَّمتكافىء (التخصص في انتاج المواد الخام) • تدمير الاقتصاد الطبيعي • تدمير الحرف والصناعات المحلية
مرحلة الاستعمار (نمو رأس المال الاحتكارى)	تصدير رؤوس الأموال الخاصة، اغراق المستعمرات في الديون، الاحتلال العسكري والسيطرة السياسية، القواعد العسكرية.	• مزيد من أسواق التصريف الخارجي • الحصول على المواد الخام بأسعار مخفضة • زيادة الأرباح المتحققة بالخارج • امكان زيادة الاجور ورفع مستوى المعيشة • زيادة تراكم رأس المال	• مزيد من تشوية هيكل الانتاج المحلي • فقدان الفائض الاقتصادي واضعاف التراكم المحلى • فقدان السيطرة على توزيع وتخصيص الموارد • فقدان الاستقلال السياسي
مرحلة الامبريالية (الاستعمار الجديد)	بقاء الهيكل الاقتصادي للبلاد المتخلفة دون تغيير بعد تحررها سياسيا، المعونات الاقتصادية والعسكرية، للتأثير في اتجاهات التنمية، العدوان الاقتصادي والعسكري.	• تجديد علاقات السيطرة والتبعية على البلاد المتخلفة • اخضاع عمليات التنمية لشروط تراكم رأس المال • مزيد من نهب الفائض الاقتصادي	• زيادة التبعية المالية والتجارية والتكنولوجية مع المراكز الرأسمالية • تعويق عمليات التنمية • فقدان الفائض الاقتصادي

المصدر: رمزي زكي الليبرالية المستبدة دار سينا للنشر ١٩٩٣ ص ٤٠

د- الأطار التنظيمي للتراكم العالمي بعد الحرب العالميـــة الثانيـــة:

استلزم تطور الاقتصاد الرأسمالى خلال النصف الأول من القرن العــشرين حربين عالميتين بين رؤوس الاموال الدولية (انجلترا وفرنسا والولايات المتحدة وروسيا والمانيا وايطاليا واليابان)، وكساداً كبيراً لمجمل رأس المال العالمى بما تتضمنه هذه الأحداث الجسام من فوضى تنظيمية للعلاقات الاقتصادية الدوليـــة وعدم إستقرار اجتماعى وصراعات سياسية.

لذلك كان من الطبيعى أن تحاول القوى الجديدة المسيطرة فـــى الاقتـــصاد الدولى، أن تعيد تنظيم العلاقات الدولية، بقصد ضمان أداء أسلس لتـــراكم رأس المال على الصعيد العالمى، من خلال تنظيم دبلوماسى عالمى، يتمثل فى هيئـــة الامم المتحدة، وفقاً لنمط علاقات القوى الدولية، ورأس المال المهـــيمن دوليـــاً، وتوازياً مع إزدياد أهمية الشركات الدولية، والتمركز المتزايـــد لـــرأس المـــال كالآتى:

تنظيم السوق المالية الدولية، بربط عملات العالم بالدولار الامريكى كعملـــة دولية، مع قيام صندوق النقد الدولى بالسهر على اســـتقرار أســـعار الـــصرف، والاقراض قصير الأجل، وتقديم المعونات الفنية.

قيام البنك الدولى بمساندة مـــشروعات البنيـــة الاساســـية، ورقابـــة الأداء الاقتصادى، أيضاً تنظيم سوق التجارة الدولية، بجعل العـــالم حقـــلاً اقتـــصادياً واحداً، لأداء رأس المال الدولى، أى سوق عالمية لا تعرف الحواجز.

نمط الهيمنة يحدد العلاقة بين أجزاء رأس المال الدولى:

لكن هيمنة رأس المال دولياً تتحدد على أرض الواقع بالقدرة التنافسية النسبية، لرؤوس الاموال الدولية. لقد بدأت الاقتصاديات المتنافسة مع الاقتصاد الامريكى فى التفوق، من ناحية الانتاجية النسبية للعمل، تحد نسبياً من الصادرات الامريكية، وتؤدى إلى عجز ميزان التجارة الامريكية، أيضاً تتزايد التزامات الولايات المتحدة بسبب الدور الذى تلعبه كرجل شرطة على الصعيد العالمى، بمعدل يفوق معدل نمو الاقتصاد الامريكى، الأمر الذى يؤدى الى عجز ميزان مدفوعاتها، وانخفاض قيمة الدولار، وفى اغسطس ١٩٧١ تقوم الحكومة الامريكية بفصل الدولار كعملة دولية عن الذهب وتصبح العملات معومة، ويفقد نظام النقد الدولى إستقراره، وتسعى وحدات التكتل الاقتصادى الدولى، نحو خلق نظام نقدى يقوم على عملة جماعية غير الدولار. الأمر الذى يخرج مساحات هائلة من المبادلات فى الاقتصاد الدولى من نطاق إستخدام الدولار، وهذا يعنى إشتداد الصراع من أجل إعادة صياغة نمط جديد للهيمنة الدولية.[١]

---

(١) قوة الدولة تقاس بقدرتها على تعبئة الموارد المادية والبشرية، وما تتمتع به من ثقل سياسى، واللاتكافؤ هو أحد المتغيرات البنائية الأساسية فى النسق الرأسمالى العالمى، ويعنى إختلاف الدول فى حجم القوة النسبية التى تمتلكها، أما نمط الهيمنة فيحدد العلاقة بين أجزاء رأس المال الدولى.

هـ - أشكال للتدخل الحكومى في تنظيم التراكم:

يخطئ من يظن أن النظام الرأسمالى قد نشأ وتطور بعيداً عن تدخل الدولة ورعايتها:

أ - **فى الزمان الميركنتيلى** خلال القرن الخامس عشر والسادس عشر وهو الزمان الذى تكون فيه رأس المال التجارى، ونمت فيه حركة الكشوف الجغرافية وتوحد السوق العالمى، لعبت الدولة دوراً لا يستهان به فى دعم رأس المال التجارى من خلال تدخلها فى منح التمويل والامتيازات والمراسيم والاحتكارات للتجار المغامرين والشركات الضخمة عبر البحار، وتشجيع التصدير والرقابة على الواردات وتوسيع الأسواق الخارجية، وتحقيق فائض فى الميزان التجارى.

ب - **فترة الثورة الصناعية ١٧٥٠ - ١٨٥٠** وفى ظل الدولة الحارسة إستخدمت البرجوازية الصناعية الدولة فى صراعها ضد كافة القوانين والمؤسسات الاقطاعية وبقايا الماركنتيلية، من أجل ترسيخ مواقعها إقتصادياً وإجتماعياً وسياسياً، ولحماية الصناعات الوليدة، ودعم الاستغلال لصالح الطبقة الرأسمالية، كما إستخدمت جيشها لتأمين سيطرتها الخارجية لضمان الحصول على الخامات و المواد الغذائية وتأمين الأسواق، وهى امور ساعدت على تخفيف حدة الصراع الطبقى فى بلادها.

ج - **خلال الفترة فيما بين الحربين العالميتين ١٩١٩ - ١٩٣٩** تعرض نظام الرأسمالية الاحتكارية، لأزمة الديون والتعويضات الالمانية وأزمة الكساد الكبير وبروز حرب الكتل التجارية والنقدية، فى خضم هذا كله ظهر أهمية التدخل الحكومى لإدارة أزمات الرأسمالية:

(شاخت فى ألمانيا – روزفلت فى الولايات المتحدة – تجربة النظام الفاشى في ايطاليا – تجربة البلاد النامية)

د – فى أعقاب الحرب العالمية الثانية، تم القبول الواسع للنظرية العامة لكينز، فى كافة مراكز المنظومة الرأسمالية، وقبلت البورجوازية مبدأ التدخل الحكومى على مضض، بسبب عدم التناسب الذى يحدث بين قوى الطلب الكلى وقوى العرض الكلى، فالدولة هى الجهاز الوحيد القادر على أن يلعب دور العامل الموازن أو التعويضى فى الطلب الكلى. وامتلكت الدول بعض الصناعات الهامة التى تعرضت لتدهور فى معدلات ربحها كالحديد والصلب والفحم والطاقة، كما زاد انفاقها العام الموجه للخدمات الاجتماعية، والاشغال العامه والصناعات الحربية.

هـ – القطاع العسكرى فى الاقتصاد الرأسمالى هو القوة القاطرة للصناعة والتكنولوجيا والبحث والعمالة، لذلك استخدمت النفقات العسكرية والميزانيات الحربية لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية أى للتخفيض من حدة الأزمات والتقلبات الدورية، فحين تبلغ الأزمة ذروتها تغدق الدولة على الاحتكارات الحربية والمدنية عقوداً عسكرية بمبالغ طائلة تساعد على وقف الكساد، وبدء موجة الانتعاش. فالانفاق العسكرى يلعب دوراً مزدوجاً، يتمثل فى إرهاق الاقتصاد، ثم فى محاولة إخراجه من الأزمة، ومصدراً أساسياً لتمويل وإنعاش الرأسمالية المعاصرة.[١]

(١) فواد مرسى – القطاع العسكرى فى الاقتصاد الرأسمالى دار الثقافة الجديدة ١٩٩١.

الأزمة الكونية لتراكم رأس المال

تنقلب الأمور رأسا على عقب بالدخول فى حقبة السبعينات من القرن العشرين، التى تمثل حقا نقطة تحول حرجة فى التاريخ الاقتصادى السياسي المعاصر، وكان ذلك مرتبطا بظهور مجموعة من التغيرات الهامة:

١ – فى عام ١٩٧١ انهار نظام النقد الدولى، بتوقف الولايات المتحدة عن تحويل الدولار إلى ذهب، وبعدها يدخل العالم مرحلة تعويم Floating أسعار الصرف.

٢ – عام ١٩٧٣ تبدأ دول الأوبك فى زيادة الأسعار العالمية للنفط، فتحدث بذلك زلزالاً فى توزيع الدخل العالمى، وبعد ذلك تظهر أزمة الفوائض النفطية، وتزايد عجز موازين مدفوعات مختلف دول العالم.

٣ – على الصعيد العالمى تدخل الشركات دولية النشاط TNCS مرحلة حاسمة فى تاريخها بزيادة نشاطها: الانتاجي والتمويلى والتسويقى على جبهة العالم كله.

٤ – تزايد الوزن النسبى لاقتصادات أوروبا واليابان والدول المصنعة حديثاً فى آسيا، على حساب تراجع الوزن النسبى للاقتصاد الأمريكى.

٥ – تدخل الاقتصادات الرأسمالية الصناعية فى أزمة هيكلية طويلة المدى، كان أهم معالمها ظهور الركود التضخمى Stagflation والدخول فى مرحلة كساد طويلة المدى تتسم بوجود تدهور معدل الربح فى قطاعات الإنتاج المادى، وبظهور مشكلة فوائض رؤوس أموال ضخمة، راحت تبحث عن فرص للربح والتراكم.

في هذه الأجواء التي سادها عدم الاستقرار الداخلي والخارجي، ظهر مناخ جديد ضاغط لمسار العولمة المالية: ذلك أن هذا الفائض الضخم الذي لم يجد منافذ كافية لاستيعابه في مجالات الاستثمار بقطاعات الإنتاج العيني (بسبب تردي معدلات الربح بها) كان يهدد باندلاع أزمات اقتصادية خطيرة، وكان الكثير من القيود التي كانت مفروضة آنذاك على حركات رؤوس الأموال يسهم في تأزيم مشكلة استيعاب هذا الفائض، من خلال إعاقة حركته فيما بين الأسواق المالية والدولية.

في تلك اللحظة ظهر مفهوم التحرير المالي، والمقصود به الغاء القيود والترتيبات والضوابط المفروضة على حركة رؤوس الأموال عبر الحدود الوطنية، وإعطاء السوق مطلق الفاعلية في عمليات ضمان وتوزيع وتخصيص الموارد المالية، وتحديد أسعار العمليات المالية طبقاً لقوى العرض والطلب، مع الغاء الرقابة المالية الحكومية، وبيع البنوك ذات الملكية العامة، وإعطاء البنوك والمؤسسات المالية استقلالها التام.

كان ظهور مشكلة الفوائض النفطية، وفوائض رؤوس الأموال داخل البلدان الصناعية مع ظهور الفوائض المتجمعة في السوق الأوروبية للدولار Eurodollar، في الوقت الذي عم فيه الكساد والبطالة والتضخم في هذه البلدان، هو المناخ الذي ولدت فيه الاتجاهات الجديدة – الربوية والمضاربية – لرأس المال المالي الدولي..

فمن الآن فصاعداً ستصبح مهمة هذا الرأسمالية هي كيفية تعبئة هذه الفوائض وتسهيل إقحامها في أماكن ومجالات الاستثمار التي ترتفع فيها معدلات الربح. إذ راحت البنوك التجارية ذات النشاط الدولي، وبمباركة صندوق النقد الدولي – في تعبئة وحشد تلك الفوائض وإقراضها للبلاد النامية بمعدلات فائدة عالية. وصلت في أوائل الثمانينات إلى ما يزيد عن ٢٠% سنوياً، وذلك للحد من مفعول قانون اتجاه معدل الربح نحو التدهور على المدى الطويل.

والإفراط فى الاستدانة خلق آلية استمرار نمو المديونية الخارجية، فعجز موازين مدفوعات هذه البلاد كان يتطلب الاستدانة، كما أن الاستدانة من خلال نمو أعبائها (الفوائد والأقساط) أصبحت تزيد من عجز موازين مدفوعات هذه البلاد مما يستدعى المزيد من الاستدانة. وفى عام ١٩٨٥ كان ثلثى الاقتراض الجديد للبلاد النامية يخصص لدفع أعباء الديون المتراكمة، وأصبحت مبالغ خدمة الديون الخارجية تفوق حجم الاقتراض الجديد. وبذلك حقق رأس المال المالى ما كانت تحققه الاستثمارات الأجنبية المباشرة من نهب الفائض الاقتصادى بالبلاد النامية.

وبحلول عام ١٩٨٠ أصبح حجم الاستخدامات التى تتعامل فيها السوق الأوروبية للدولار يجاوز الحجم الإجمالى للاحتياطات الدولية التى تملكها جميع البنوك المركزية فى مختلف بلاد العالم.

كما أدى تغلغل رأس المال الدولى فى البلاد النامية فوراً وبطريقة آلية بزيادة حجم التصدير السلعى، ومن ثمة ساعد على تجنب ارتفاع أكثر فى مستوى البطالة، وفى حجم الطاقة الإنتاجية المعطلة، بل وحتى فى مستوى التضخم.

والحقيقة أن تطبيق شروط التحرير المالى هذه، إنما تهدف إلى تفوق حماية ربحية التوظيفات المالية، على حساب ربحية الاستثمارات فى توسع الإنتاج، فالتحرير المالى Financial Liberalization يمثل أحد المكونات الرئيسية والهامة لليبرالية الجديدة، التى صعدت على أنقاض الكينزية، بدءاً من عقد التسعينات وحتى الآن.

ومنذ سبعينات القرن العشرين تعاظمت ظاهرة التدويل المطرد على كافة الأصعدة، الإنتاجية والتسويقية والتكنولوجيا والإعلامية، والبروز المتعاظم لدور العلاقات الاقتصادية الدولية، وهو الدور الذى قادته الشركات العملاقة متعددة

الجنسيات، التى تمتد فروعها وأنشطتها إلى مختلف أنحاء المعمورة، وتسيطر على شطر كبير ومتنام من عمليات إنتاج وتمويل وتوزيع الدخل العالمى. وهكذا أصبحت أسواق رأس المال أكثر ارتباطاً وتكاملاً عبر الحدود. وفى ضوء ذلك أصبح من الممكن أن نتحدث الآن عن مستوى اقتصادى عالمى متميز، بآلياته ومشكلاته وآفاق تطوره عن المستويات الوطنية. وبعبارة أخرى معاجة العالم ككل، باعتباره الوحدة الاقتصادية الأساسية للتحليل بما فيه من متناقضات.

وثمة مؤشرات كثيرة تؤكد بروز وتنامى ظاهرة العولمة عموماً، منها: ارتفاع نسبة الصادرات إلى الناتج القومى الإجمالى فى عدد كبير من البلدان الصناعية، وزيادة درجة التقسيم الاجتماعى للعمل على الصعيد العالمى، من خلال نشاط الشركات الدولية، وزيادة فروعها الانتاجية فى الخارج، والارتفاع المطرد لنسبة الأرباح التى تحققها تلك الشركات من عملياتها فى الخارج، وتعدد عملات الاحتياطى الدولى، والغاء القيود على حركة رأس المال. كما قامت الدول النامية تحت تأثير ضغوط صندوق النقد الدولى بمد جسور متنوعة بين أسواقها المالية المحلية والأسواق المالية الخارجية.

صعود الرأسمالية المالية:

ونتيجة للنمو الكبير الذى حدث فى رأس المال، وتنوع أنشطته، وزيادة درجة تركزه، أصبحت الصناعة والزراعة وباقى قطاع الخدمات خاضعة لهيمنته، وأصبحت معدلات الربح التى يحققها رأس المال المالى تزيد عدة أضعاف عن معدلات الربح التى تحققها قطاعات الإنتاج الحقيقى، لقد أصبحت الرأسمالية المالية ذات طابع ريعى واضح. فقد صارت تعيش على توظيف رأس المال لا على استثماره، صارت تعيش على ريع الأوراق المالية، لا على ربح المشروعات الإنتاجية. وعلى الصعيد العالمى أصبح رأس المال المالى يلعب

دوراً مؤثراً، وغالباً مسيطراً، فى مناطق ودول مختلفة من المعمورة فى ضوء ما يقدمه من موارد مالية.

هذا الصعود الكبير الذى حدث فى الرأسمالية ارتبط بظهور ما سمى **بالاقتصاد الرمزى**، وهو اقتصاد غير مرتبط بالانتاج يجنى الريع لا الأرباح تحركه مؤشرات البورصات العالمية، وهو شديد التأثر بأسعار الفائدة وأسعار الصرف الأجنبى، وموازين المدفوعات، ومعدلات البطالة، والشائعات، وأدى إلى أن تصبح الثروة المالية مستقلة إلى حد بعيد عن الثروة العينية، وهو ما يعنى انفصال دائرة العلاقات النقدية عن الدائرة الحقيقية للاقتصاد الوطنى. وتلك فى الحقيقة أهم سمات الرأسمالية المعاصرة، ومصدر جوهرى لأزمتها الحالية.

لقد كانت مهمة أسواق المال، تقليدياً هى تعبئة المدخرات، وإعادة تسليفها لقطاعات الإنتاج المادى لتحويلها إلى طاقات إنتاجية، لكنه مع صعود الرأسمالية المالية أصبح هناك انفصال بين أسواق رأس المال وتكوين رأس المال الثابت، بعد أن أصبحت الأدوات المالية المتداولة فى هذه الأسواق سلع فى حد ذاتها، تتميز بعوامل مستقلة تحدد عرضها والطلب عليها.

الفائض النسبى الكبير لرؤوس الأموال:

يعكس أحجاماً ضخمة من المدخرات والفوائض المالية التى ضاقت بها أسواقها الوطنية عن استيعابها، فراحت تبحث عن الربح على الصعيد العالمى. مثال ذلك فى عام ١٩٩٥ قامت المؤسسات المالية غير المصرفية فى مجموعة الدول السبع الرئيسية – صناديق المعاشات وشركات الاستثمار وشركات التأمين على الحياة.. وغيرها بإدارة أصول مالية تزيد قيمتها عن ٢٠ تريليون دولار أمريكى. وهذا المبلغ يعادل ما نسبته ١١٠% من مجموع الناتج المحلى الاجمالى فى هذه الدول، وحوالى ٩٠% من إجمالى حجم الأصول التى يملكها الجهاز المصرفى فى هذه الدول. كما أنه يزيد عن نصف قيمة الأسهم والسندات المتداولة فيها.

دلالة هذه الأرقام تبين أن الاستثمار المالى فى الأسواق المالية الخارجية قد تعاظم حجمه بمعدلات فلكية، وتنوعت الأدوات المالية التى تتجسد فيه، مع الارتباط الشديد بين الأسواق المالية لمختلف دول العالم، والاستقلالية النسبية الكبيرة التى تتحرك بها الأموال بعيداً عن متطلبات حركة التجارة الدولية. كما أنها ترجمة عملية وصدى واضح لاتجاه معدل الربح نحو التدهور فى قطاعات الإنتاج المادى.

المخاطر الناجمة عن عولمة الأسواق المالية:

أثبتت تجربة العولمة المالية فى حالة البلدان النامية عن حدوث الأزمات المالية والاجتماعية المكلفة (المكسيك عام ١٩٩٤ – دول جنوب شرق آسيا عام ١٩٩٧ – البرازيل وروسيا عام ١٩٩٩) ويعترف خبراء صندوق النقد الدولى بتلك المخاطر صراحة، لكنهم يعتقدون أن تلك المخاطر والأزمات يمكن تجنبها، أو التعامل معها بقدر من قواعد التنظيم التحوطية.

أ – المخاطر الناجمة عن التقلبات الفجائية لرأس المال:

بتحليل حركة انسياب رؤوس الأموال الأجنبية الخاصة، يتضح أن استثمار الحافظة المالية يتسم بسرعة النمو، وبضخامة الحركة، والتنقل من سوق لآخر وبصورة فجائية. فالاستثمار فى الحافظة المالية تحكمه العوامل قصيرة الأجل، وسعيه الدؤوب نحو الأرباح السريعة، ويتأثر كثيراً بالتوقعات وكثيراً ما يطغى على المتعاملين سلوك القطيع..

ب – مخاطر المضاربات المدمرة:

خلق نظام أسعار الصرف منذ السبعينات – الذى جاء عقب انهيار نظام بريتون وودز – البيئة المواتية للمضاربات على العملة على نطاق واسع وإلى حد الاحتراف. وجاءت عمليات التحرير المالى المحلى والدولى لكى تسهل نشاط المضاربات، عبر الغاء الكثير من القيود التى كانت تحد من قيام المضاربات، ومن ثمة أصبحت مئات المليارات من الدولارات تتطاير بسرعة، وبحرية مطلقة، من سوق لآخر، مستخدمة فى ذلك شبكات الربط الإليكترونى. وقد رأينا كيف انفجر تداول العملات الأجنبية يومياً على الصعيد العالمى من حوالى ٢٠٠ مليار دولار فى منتصف الثمانينات إلى حوالى ١,٢ ترليون دولار فى عام ١٩٩٥.

جـ – مخاطر هروب الأموال الوطنية:

ومن أخطر ما نجم عن عولمة الأسواق المالية للبلاد النامية هو تدويل مدخراتها الوطنية حيث أصبحت أقسام لا بأس بها من هذه المدخرات – في ضوء فتح حساب رأس المال – تفضل لأسباب مختلفة، الاستثمار في خارج بلادها الوطنية، رغم أن أغلب هذه البلاد تعانى من عجز كبير في ميزان مدفوعاتها، ومن ديون خارجية ضخمة تزداد وطأة خدمة أعبائها عبر الزمن. وتوجد تقديرات للأموال العربية حالياً في الخارج بلغت نحو ١,٤ تريليون دولار، تستثمر وفق تقارير المصارف الدولية على شكل إيداعات وتوظيفات مصرفية واستثمارات مالية فى شركات وعقارات وفى أسواق الأسهم والسندات العالمية. كما وصل مبلغ الأموال التى يتم غسلها سنوياً فى النظام المالى فى أنحاء العالم إلى حوالى ٥٠٠ مليار دولار. (١)

د – مخاطر تعرض البنوك للأزمات:

لعل أهم مخاطر العولمة المالية هى تلك الأزمات القوية التى يتعرض لها الجهاز المصرفى، سواء خلال إجراء عملية التحرير المالى المحلى والدولى، أو بعد إتمام هذه العملية. ففى خلال الفترة من ١٩٨٠ – ١٩٩٦ وهى الفترة التى تعاظمت فيها قوة دفع العولمة المالية، حدثت هناك أزمات فى الجهاز المصرفى فى ما لا يقل عن ثلث الدول الأعضاء فى صندوق النقد الدولى. بعد أن زادت درجة اندماجها وتكاملها والاعتماد المتبادل بينها. بحيث أصبح من الوارد تماماً، أن تمتد المصاعب التى يعانيها الجهاز المصرفى فى بلد ما إلى سائر القطاعات المصرفية فى دول أخرى. فضلاً عن إلغاء القيود التى كانت مفروضة على الجهاز المصرفى فى أبان فترة الكبح المالى كثيراً ما تهيء الفرصة للبنوك لاتخاذ قرارات سيئة بالنسبة للإقراض، وبخاصة فى ضوء غياب الخبرة وقواعد التحوط الكافية.

---

(١) رمزي زكى   العولمة المالية   دار المستقبل العربي   ص ١١٧–١٤٠

لقد تعرض قطاع البنوك لنكسة شديدة فى خريف عام ١٩٨٢، بتوقف المكسيك والأرجنتين وشيلى عن دفع ديونها في هذا العام، فحدثت أفلاسات كثيرة لعدد كبير من البنوك، ونفس الشيء يمكن أن يقال عن أزمة البورصات المالية في نيويورك ولندن وفرانكفورت وطوكيو وتورينتو، وهي البورصات التي كان التدويل قد أحدث فيها درجة عالية من الترابط والتكامل، فبلغت خسائر بورصة نيويورك وحدها في ١٩٨٧/١٠/١٩ حوالى تريليون دولار. رغم التقدم الهائل فى تكنولوجيا البورصات وأساليب التنبؤ والبرامج والمعلومات.[١] وفي سبتمبر ٢٠٠٨ حدثت أسوء أزمة مالية عالمية منذ الثلاثينيات من القرن الماضي، قد تفاقم الركود، وتشكل تحولا تاريخيا في النظام الاقتصادي الاجتماعي العالمى[٢].

---

[١] د. رمزي زكي العولمة المالية (الاقتصاد السياسي لرأس المال المالى الدولى) دار المستقبل العربي ١٩٩٩ ص١٢٤ - ١٢٧

(٢) الأزمة تعبر عن خلل جسيم فى هيكلية الاقتصاد العالمى، وتوحش القطاع المالى، الذى أصبح بفضل المشتقات، وتحرير حركة رؤوس الأموال، وتعويم العملات. منبت الصلة بالاقتصاد الحقيقى، ومرتعاً خصباً للمضاربات، بسبب تحجيم دور الدولة، والخضوع لمنطق الحسبات القصيرة، وإطلاق العنان لقوى السوق. هذه الأزمة تشكل حكماً تاريخياً على هشاشة الرأسمالية، وأنها ليست نظاماً أبدياً، وأن الخلاص من هذه الأزمات يتطلب ليس فقط تدخل الدولة، إنما التحول إلى نظام اقتصادى اجتماعى بديل.

مسيرة عالمنا من الانضباط إلى الفوضى

بدءاً من إنتهاء الحرب العالمية الثانية، ونتيجة لهزيمة الفاشية، وتصاعد المد الاشتراكى فى ذلك الوقت، واتساع حركات التحرر الوطنى، دخل العالم مرحلة جديدة من التوازنات.. فقد كف النظام الرأسمالى عن أن يكون هو النظام الوحيد العالمى، وفقدت الرأسمالية هيمنتها المطلقة على الصعيد العالمى، وإندحر النظام الاستعمارى، وانفتحت بذلك أمام الشعوب طرقاً جديدة للنمو والتقدم والعلاقـــات الدولية..

كانت خريطة العالم السياسية التى تمخضت عنها هذه الحرب جديدة تماماً، حيث ظهرت ثلاثة مجموعات من الدول: المجموعة الأولى هى مجموعة البلدان الصناعية الرأسمالية، والمجموعة الثانية هى مجموعـــة الـــدول الاشـــتراكية، والمجموعة الثالثة هى مجموعة البلدان النامية حديثة الاستقلال.

ونظراً لتباين هذه المجموعات الثلاثة من الدول، من حيث درجـــة تقـــدمها الاقتصادى والاجتماعى، ومن حيث الوضع النـــسبى الجديـــدة فـــى الاقتـــصاد العالمى، فإن كل مجموعة من تلك الدول راحت تبحث عن حلمها الاقتـــصادى والاجتماعى فى إطار الفلسفة العامة للنظام الاقتصادى الإجتماعى السائد فيهـــا، وبما تسمح به مواردها وامكاناتها.

وفى هذا الخصوص لعبت دولة الرفاه الاجتماعى فى المجموعـــة الاولـــى، والدولة الاشتراكية فى المجموعة الثانية، وأيديولوجية التنمية التى تقودها الدولة فى المجموعة الثالثة، أدواراً مهمة فى تحقيق ذلك الحلم، حيث وفـــرت آنـــذاك: الآليات اللازمة لضبط حركة النظام الاقتصادى وشروطه الاجتماعية والسياسية،

ووضعت تناقضات البنية الداخلية للنظام تحت السيطرة، وضمان حد أدنى من توافق آليات إعادة الانتاج الموسع:

أولاً: مجموعة البلدان الصناعية الرأسمالية:

حدثت مصالحة أو تسوية تاريخية مؤقتة فى المراكز الرأسمالية بين العمل ورأس المال، حين تغيرت موازين القوى لصالح الطبقات الشعبية، حيث تمكنت الحركة النقابية وأحزابها من اكتساب شرعية سياسية ووضعية اجتماعية لم تعرفها من قبل، فقد تضافرت شروط إجتماعية وسياسية وثقافية مناسبة لتنفيذ السياسات المستخلصة من قراءة فكر كينز، والانتقال من الكنزية الاقتصادية إلى الكنزية التاريخية، التى تتلخص فى مجموعة اجراءات تستهدف تضبيط الأسواق، وتعتمد على تدخل الدولة فى النشاط الاقتصادى، فالدولة تظهر كأداة لتحقيق العقود الاجتماعية بوصفها تسويات ورؤى مجتمعية مقبولة، إستناداً إلى الديمقراطية.

وفى إطار القبول الواسع للنظريات العامة لكينز – فى كافة مراكز المنظومة الرأسمالية العالمية – بدأت حركات التأميمات الشهيرة، وامتلكت الدولة بعض الصناعات الاستراتيجية الهامة كالحديد والصلب والفحم والطاقة والنقل ..الخ، كما زاد إنفاقها العام الجارى الموجه للخدمات الإجتماعية، كالتعليم والصحة والإسكان والضمان الاجتماعى ودعم المواد التموينية، أيضاً زاد إنفاقها الاستثمارى فى مجال الاشغال العامة، كما دخلت الدولة بثقل شديد فى مجال الصناعات الحربية، وبالتالى قفزت نسبة الإنفاق الحكومى إلى الناتج المحلى الإجمالى إلى ٤٧% فى كل من المانيا وبريطانيا عام ١٩٧٥ وفى إيطاليا إلى ٤٣,٣% والولايات المتحدة إلى ٣٥,٤% فى نفس هذا العام.

وبالفعل شهدت دول المنظومة الرأسمالية فترة ١٩٤٥ – ١٩٧٠ تقدما لامعا حققت معدلات نمو اقتصادى مرتفعة فى ظل استقرار سعرى، وانخفاض

ملموس فى معدلات البطالة، وزادت مستويات الاجور الحقيقية، والضمانات الاجتماعية مع نمو واضح لحركة التجارة الدولية فى ضوء إستقرار نسبى واضح لأسعار الصرف.. وهنا اعتقد البعض أن عصر الأزمات قد ولى، وأن المخاطر التى تهدد النظام الرأسمالى العالمى دخلت ذمة التاريخ..

وبالاضافة إلى ما تقدم، لعبت البيئة الدولية لعالم ما بعد الحرب دوراً لا يقل أهمية فى توفير الاسس الضابطة والحافزة لهذا النمو المزدهر الذى ساد هذه المجموعات الثلاثة من الدول، والاقتصاد العالمى بصفة عامة. فعلى الصعيد العالمى لعبت الحرب الباردة والتنافس السلمى بين النظامين الرأسمالى والاشتراكى دوراً إيجابياً فى إذكاء هذا النمو فى ظل قطبية ضبطت موازين القوى والصراعات الدولية خلال تلك الفترة لصالح السلام العالمى. وفى هذا الخصوص لعبت منظمات الأمم المتحدة دوراً لا يجوز التهوين من شأنه. وعلى صعيد العلاقات الاقتصادية الدولية وفرت منظمات بريتون وودز (صندوق النقد الدولى، ومجموعة البنك الدولى، واتفاقية الجات) الأطر المواتية لثبات أسعار الصرف وتوفير السيولة الدولية بالمقادير المناسبة، وتشجيع حركة التجارة الدولية (تصديراً، واستيراداً، واستثماراً). وفى هذا المناخ استطاعت البلاد النامية ان تستفيد من ظروف القطبية الثنائية، ومن ازدهار العلاقات الاقتصادية الدولية من خلال ما حصلت عليه من (معونات وزيادة فى صادراتها واستقرار فى اسعار صرف عملاتها وموازين مدفوعاتها).

منظومة الدول "الاشتراكية":

وفى مجموعة الدول الاشتراكية كانت وفرة الموارد، والملكية العامة لوسائل الانتاج، وإندماج الاحزاب الحاكمة فى جهاز الدولة على نحو صارم، والتخطيط المركزى، أموراً مكنت من التحكم فى توزيع الموارد والدخل القومى لصالح عمليات: التراكم والانفاق العام الحكومى على الخدمات الاجتماعية.. تلك هى

الاسس التى قام عليها نجاح منظومة الدول الاشتراكية فى مضمار التنمية، ورفع مستوى المعيشة، خلال تلك الفترة.

وبالتالى أنجزت منظومة البلاد الاشتراكية – من خلال تجاربها – إقتصادات وطنية متمركزة على الذات، وحقوقاً إجتماعية هامة، لم يفلح فى تحقيقها أى بلد من بلدان رأسمالية الأطراف (التعليم – الحق فى العمل – الرعاية الاجتماعية) والسبب أن التنمية الاقتصادية الاجتماعية نشأت على تربة ثورة وطنية شعبية، بينما برجوازيات الاطراف فى العالم الثالث تكونت فى خط سير التوسع الرأسمالى العالمى، وبالتالى اتخذت منذ البدء طابعاً كومبرادورياً سائداً.

لقد أثبت النظام السوفيتى من خلال التراكم المخطط مركزياً فعالية، طالما ظلت الغايات بسيطة تتلخص فى تسريع التراكم الافقى (تصنيع البلاد) وبناء قوة عسكرية دفاعية، ستكون أول من يواجه تحدى الرأسمالية، بإنزال الهزيمة بالمانيا النازية، ووضع حد لإحتكار أسحلة الدمار الشامل..

مجموعة باندونج ١٩٥٥ – ١٩٧٥:

دشنت الحرب العالمية الثانية حقبة جديدة فى النظام العالمى، فقد خلقت ظروفاً سمحت للطبقات الشعبية، وضحايا التوسع الرأسمالى، أن يفرضوا أشكالاً من التضبيط، والسيطرة على الفائض الاقتصادى، وكان لوجود المنظومة الاشتراكية، ونجاحها فى ميدان التوسع الافقى والعسكرى، دوراً عزز ووسع هامش الإستقلالية لدى برجوازيات الجنوب، وبالتالى كانت أحد المحركات الرئيسية لهذه التحولات التى تمت خلال القرن العشرين.

ومن ثمة أمكن لدول مشروع باندونج ومجموعة الـ٧٧ والأوبك أن تضع موضع التنفيذ سياسات تنموية متمحورة على الذات، بهدف تقليص الاستقطاب العالمى، وكان هذا يستوجب فى الوقت نفسه أنظمة من التضبيط الوطنى،

والتضبيط الدولى، والتفاوض الجماعى شمال – جنوب، مكن الدولة الوطنية ذات الإستقلال النسبى من توفير الموارد اللازمة للتنمية من خلال: تأميم رؤوس الاموال الاجنبية، وتعبئة الموارد المحلية، والحصول على الموارد الخارجية..، مما كان له من أثر فى زيادة الانفاق العام الموجه للتراكم والارتقاء بمستوى المعيشة، فى ظل مناخ سياسى غلب عليه الطابع الشعبوى، الذى نجحت فيه لفترة نظم الحزب الواحد والحكومات العسكرية.

وكاتجاه عام لهذه المجموعة يلاحظ سيطرة الدولة الوطنية على تنمية القوى الانتاجية، والايمان بأن هناك أنماطاً فنية محايدة يجب الأخذ بها وإمتثالها، وهذه التنمية لا تفترض مبادرة الجماهير، بل يكفى مساندتها.. مع محاولة هذه الانظمة المساهمة فى شبكة المبادلات الدولية، التى قد تؤدى إلى التبعية.

أ- إنهيار فاعلية آليات التضبيط

وتمضى الأيام والسنون.. وتبدأ الأحوال فى التبدل، إذ سرعان ما تنتهى فترة الازدهار اللامع التى سادت فى هذه المجموعات الثلاثة من الدول، وفى الاقتصاد العالمى عموما، ليدخل العالم، بجميع أطرافه تقريباً، وابتداء من عقد السبعينات في عصر يمكن تسميته: بعصر الأزمة الهيكلية المستمرة..

أ – فبالنسبة لمجموعة البلدان الصناعية الرأسمالية: دخلت دولة الرفاه وسياستها الكنزية فى محنة شديدة، بعد ظهور الركود التضخمى (زيادة البطالة والتضخم فى آن واحد) وتدهور معدلات نمو الانتاجية وزيادة الطاقات العاطلة، وتفاقم أحوال الاختلال الخارجى (عجز ميزان المدفوعات). وفى مناخ هذه الأزمة هزمت الكنزية، وانهال النقد بلا رحمة على دولة الرفاه، وعلى دور الدولة فى النشاط الاقتصادى، وصعدت الليبرالية الجديدة، بقيادة مارجريت تاتشر ورونالد ريجان.

ب – بالنسبة للتجربة الاشتراكية فى التنمية: بداية من سبعينات القرن الماضى دخل نموذج التنمية الستالينى – فى تناقضات شديدة، بعد أن انتهت فاعلية:

وفرة الموارد والتراكم الموسع، وبرزت مشكلات التحول إلى النمو المكثف الذى يحتاج إلى تكنولوجيا أرقى، وأساليب متقدمة فى التخطيط والتنظيم والإدارة والتسعير، والحاجة إلى مراعاة الحوافز واشارات السوق، والتحول من سياسة الكم إلى سياسة الكيف لتحسين الانتاجية، واللجوء إلى وسائل أدق وأكثر فاعلية، والانفتاح على الاقتصاد العالمى، والحاجة إلى مزيد من الانفراج الديمقراطى، بالاضافة إلى أعباء وتكاليف سباق التسلح المرهقة.

ولأن تلك المشكلات والتحديات لم تجد حلاً مناسباً لها اعتمدت الدولة على التحديث النخبوى، بإستخدام مزيج من الضوابط المؤسسة على: آليات السوق والأوامر الادارية، فى إطار مقتضيات النظام الاجتماعى، وسياسات الدولة التى تضع حدوداً لها.

وتصور جورباتشوف أن بامكانه السيطرة على حركة الاصلاحات، ولم يتصور أن أغلبية الطبقة التى يمثلها حكمه سوف تتخطاه، بسبب تهافت الحزب، وتفكك وحدة الطبقة الحاكمة وانقسامها، ونمو الميول الاستهلاكية لهذه النخبة، وطموحاتها فى اللحاق السريع بالغرب ولو على حساب أى إعتبار وطنى، مما فاقم من تدهور الامور على النحو الذى أدى إلى الاحداث الدراماتيكية فى نهاية الثمانينات، بتفكك الاتحاد السوفيتى والقضاء على المنظومة الاشتراكية، وبدء عمليات التحول القسرى والصعب نحو الرأسمالية..

جـ – فى بلدان الشرق والجنوب: أفاد النمو الاقتصادى الذى أطلقته عملية التضبيط، شرائح شعبية واسعة، لكنها ترافقت بلا ديمقراطية سياسية وثقافية.. هذا الانغلاق العنيد فى وجه التعددية، كان يشرع بخطاب يزعم أن الأولوية للتنمية، وان الديمقراطية ستأتى لاحقاً، كنتاج عفوى للتطور، وتشير الخاتمة النهائية لتلك المرحلة إلى تعميق الاستلاب السلعى، وتدمير فى البيئة الطبيعية، ولم تتحقق الآمال التى عقدت فى الشرق والجنوب.

الأمر الذى يشير إلى أن برجوازية الأطراف أصبحت كومبرادور، وأن مشروع التنمية الرأسمالية فى الأطراف هو مشروع عجوز وطوباوى، حيث فشلت تلك النماذج فى تغيير أبنية الإنتاج التابعة والمشوهه، وتمخضت عن حدوث تفاوت صارخ فى توزيع الدخل والثورة القومية، وتهميش قطاعات واسعة من الناس، ثم لاحقتها بعد ذلك كارثة الديون الخارجية، بالاضافة إلى التبعية التكنولوجية المتزايدة، وتغلغل أنماط الاستهلاك الرأسمالية، والتأثير السلبى فى ميدان الثقافة والايديولوجيا..

والسؤال الآن هل يجوز العودة إلى الخلف باستخدام نفس أشكال التضبيط السابقة من أجل مواجهة التحدى؟ الواقع أن هذه الفكرة لا تصمد أمام الامتحان، لأنها لا تأخذ بالاعتبار القراءة النقدية للمرحلة السابقة كما أسلفنا، ولا تقيم اعتباراً للتحولات العميقة التى انتجتها (إنجازات) تلك المرحلة: الطموح فى ممارسة الديمقراطية، والوعى بالتدمير البيئى والاستلاب السلعى، أيضاً المتغيرات التى نمت فى الخريطة السياسية للعالم المتمثلة فى سقوط المنظومة السوفيتية وضرب حركة التحرر الوطنى، وتهافت اليسار الأوروبى، وتفاقم الاستقطاب.

أيضاً التحولات الهائلة فى أدوات السيطرة العالمية الآن المتمثلة فى ثورة التكنولوجيا، الهيمنة على التدفقات المالية ذات المدى العالمى، تعزيز قبضة الاحتكارات المالية على الموارد الطبيعية للأرض، والاحتكارات العاملة فى حقل الاتصالات والاعلام التى لا تكتفى بقولبة الثقافة العالمية، بل تفتح وسائل جديدة للتلاعب السياسى، وإحتكار أسلحة الدمار الشامل!، هذه الأدوات أصبحت تحدد مجتمعه الإطار الذى يعبر من خلاله قانون القيمة المعولمة حالياً عن نفسه فى موجهة الشرق والجنوب، تلك تحديات جديدة لا يمكن الإجابة عليها إلا بالتطلع إلى الامام، أى بتجاوز المرحلة الراهنة، من دون تغذية أى حنين للماضى، قريباً أم بعيداً.

فى ضوء هذه الخلفية من التطورات، عاد النظام الرأسمالى ليحتوى سائر دول المعمورة (بإستثناء بضعة دول). إلا أنه فى عودته الجديدة يفتقد للآليات العالمية، وأيضاً المحلية، التى هيأت له عناصر النمو والاستقرار فى عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية. واذا ألقينا الآن إطلالة سريعة على الاقتصاد العالمى فسوف نلحظ مدى ضخامة حجم الفوضى التى تعربد فى أطنابه وتبعده، يوماً بعد الآخر، عن السير فى دروب الاستقرار والنمو، إلى الحد الذى يدفع عدداً من المفكرين إلى القول، بأن شيئاً ما بدأ يلوح فى الأفق يتعلق بتحول الاقتصاد العالمى للرأسمالية. على ان تلك ليست هى قضيتنا الآن. أن ما يعنينا هنا هو رصد عناصر الفوضى المختلفة التى تكاد أن تصيب الاقتصاد العالمى فى مقتل. وهذه العناصر، هى، فى الحقيقة انعكاس لأزمة اشمل واعمق، هى أزمة تراكم رأس المال على صعيده العالمى.

ب- أزمة تراكم رأس المال العالمى:

تراكم رأس المال يتحقق عادة عبر عمليات الإدخار والاستثمار، وهو فى الحقيقة القاطرة التى تشد كافة العوامل والمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسة جميعها، وأزمة تراكم رأس المال الحالية فى النظام الرأسمالى، تتجلى منذ ما يزيد عن ربع قرن فى تردى معدلات الربح فى قطاعات الانتاج المادى - الصناعة والزراعة - وهو الأمر الذى إنعكس فى وجود فائض إدخارى من رؤوس الأموال، راح يبحث عن منافذ ومجالات الاستثمار المربح فى الأسواق المالية والمضاربات.. وبالتالى دخل الاقتصاد العالمى فى مرحلة ركود طويلة المدى، الأمر الذى أثار كثير من الأزمات والاضطرابات والفوضى.

إفتقاد الاقتصاد العالمى لقيادة مركزية سليمة:

منذ أن نشأت الرأسمالية وهى تحتاج لقيادة مركزية على صعيد العالم – أى لدولة نواة مسيطرة – تنظم وتقود وتوجه حركة المنظومة الرأسمالية. وهى التى تتولى إدارة البيئة الاقتصادية العالمية والبيئة السياسية والاجتماعية المواتية لتراكم رأس المال على الصعيد العالمى (هولندا ق١٦ – ١٨، بريطانيا ق١٩، الولايات المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية) وعادة ما تكون دولة النواه القائدة هى أقوى دولة من حيث حجم الدخل القومى وفوائض رؤوس الأموال التى تملكها ومن حيث القوة الاقتصادية والعسكرية، وأهمية القيم الانسانية والحضارية التى تدافع عنها.

وبمقدار ما يعترى الضعف قوة هذه الدولة، أو تنازعها دولة أخرى أو دول أخرى بمقدار ما تتعرض المنظومة للاضطرابات والأزمات، وهذا هو الحاصل الآن، فقد تعرضت دولة النواة وهى الولايات المتحدة لضعف نسبى واضح فى العقود الثلاثة الأخيرة مما اثر على قدرتها على قيادة المنظومة بسبب: تراجع الوزن النسبى للاقتصاد الامريكى في الاقتصاد العالمى، نتيجة لبروز وصعود قوة الاتحاد الاوروبى واليابان والصين وتحول الولايات المتحدة إلى دولة مدينة صافية إبتداء من عام ١٩٨٥، وإلى عجز الموازنة الفيدرالية، وعجز ميزان مدفوعاتها وتقلب قيمة الدولار وعدم إستقرار سعر صرفه، أيضاً إلى إزدواجية القيم والمعايير الاخلاقية التى تمارس بها سياستها الخارجية.

فى عبارة أخرى الاقتصاد الأمريكى أصبح ينفق أكثر مما ينتج بالداخل، أصبح إقتصاداً يستهلك ويستثمر ويستورد بشكل يفوق حجم ما ينتج ويدخر ويصدر، بيد أن الأمريكيين إستطاعوا إلقاء كلفة تدبير هذه الفجوة فى الموارد على العالم الخارجى..

البعد التدميرى لتراكم رأس المال:

والرأسمالية العالمية لم ترحم البيئة ومواردها وهى تسعى نحو الربح، فكان نهبها وتبديدها وتدميرها فى معظم الأحيان مباحاً مادام الربح متاحاً. ولم تحترم أنساق البيئة فأصابتها بالإنهاك والتآكل.. وتحولت الطاقة والأدوات البانية إلى أسلحة دمار شامل، بسبب التراكم المنفلت، والحساب القصير المدى، الذى يتعامل مع كل من الانسان والطبيعة كسلعة.[١]

وبعد.. ماذا يمكن أن ترسم لنا عناصر الفوضى السابقة لصورة الاقتصاد العالمى حالياً ومستقبلاً؟ من الجلى ان تلك الصورة مأزومة وقاتمة، حيث يخيم على عالمنا منذ ثلاثين عاماً أجواء الأزمة والركود وتزايد البطالة، وتتسع فيه الفجوة بين الاغنياء والفقراء، ويعيش ما يقرب من مليار فرد فى حالة فقر مدقع، وأن هناك ملايين من البشر المشردين واللاجئين.

لكن الملاحظة أو المفارقة فى هذا الخصوص، هو أنه بالرغم مما يعانيه عالمنا من ركود وفقر وبطاله، فان رأس المال العالمى يتجه للتوحد على الصعيد العالمى بسرعة مذهلة، وهذا ما نراه الآن فى عمليات الاندماج الكبرى والسريعة التى تحدث بين كبرى (شركات السيارات، وشركات النفط، والبنوك العملاقة، وشركات التأمين، وشركات الأدوية، وشركات الطيران.. إلى آخره)، وعبر عمليات التوحد والاندماج هذه تتزايد فيها معدلات الانتاجية والأرباح، ولكنها فى نفس الوقت تطرد المزيد من عمالها وموظفيها إلى الشوارع.. انه حقاً عالم غريب.. بعد أن أصبح فيه حق الربح يفوق حق الحياة.

---

(١) راجع:

تقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية	مستقبلنا المشترك	عالم المعرفة	رقم ١٤٢.
تقرير مؤتمر الامم المتحدة المعنى بالبيئة والتنمية		إصدار الامم المتحدة	١٩٩٢.
آل جـــور	الأرض فى الميزان	مركز الاهرام للترجمة	١٩٩٢.
اسامـة الخولـى	البيئة وقضايا التنمية	عالم المعرفة	رقم ٢٨٥.
مؤسسة هينرخ بل	مذكرة حول التنمية المستدامة	مؤتمر جوهانسبرج	٢٠٠٢.

إن إقامة التوازن النسبى المؤقت بين القوى الاجتماعية والشعوب والتضبيط، الذى ساعد على التقدم والتنمية – فى الفترة من عام ٤٥ – ٧٥ – إقتضى ثلاثة عقود رهيبة ١٩١٤ – ١٩٤٥، تخللتها حربان عالميتان، وثورتان كبيرتان الروسية والصينية، وأزمة عميقة فى الثلاثينات، وصعود الفاشية وإندحارها، وسلسلة طويلة من المذابح الاستعمارية وحروب التحرير.

ومع تفاقم أزمة تراكم رأس المال العالمى، وسقوط المنظومة الاشتراكية، وتصفية حركة التحرر الوطنى، وتهافت اليسار الأوروبى وإضعاف هيئة الامم المتحدة، إنفصل النشاط الاقتصادى المالى عن الانتاج المادى، وصعد الاقتصاد الرمزى ونشطت المضاربة، ودبت آليات الفوضى فى العالم، ومن ثم إنهارت فاعلية آليات التضبيط. وأصبحت ممارسة السلطة لا تخرج عن إدارة الازمات على مستوى الأجل القصير والجزئى. فالسلطات لا تسعى لإقامة قاعدة سليمة تتيح التوسع على أسس مجددة، إنما تكتفى بادارة الواقع المتأزم، دون تجاوز العلاقات القائمة، فالرأسمالية تعيش على الأزمات، وهى مرادف لعدم الاستقرار الدائم.. وحالياً يتفاقم الاستقطاب الهادف إلى التوسع والهيمنة، من خلال أدوات السيطرة العالمية مع إخضاع دول الجنوب لنظام أشبه بالادارة المركزية الخارجية الصارمة لإقتصادياتها.

---

١ – رمزى زكى — فى وداع القرن العشرين — دار المستقبل العربى ١٩٩٩.
٢ – رمزى زكى — العولمة المالية — دار المستقبل العربى ١٩٩٩.
٣ – سمير أمين — الاقتصاد السياسى للتنمية — دار الفارابى ٢٠٠٢.

خـــــاتمـــة

منذ منتصف سبعينات القرن الماضى، بدأت تنهار فاعلية آليات التضبيط فى النظام الرأسمالى، وتطورميزان القوى بدرجة متطرفة لصالح رأس المال..

بدأت أزمة تراكم رأس المال بسبب أنفصال النشاط الاقتصادي عن الأنتـــاج المادي، وصعود الأقتصاد الرمزى، ونشاط مضاربات ربويـــة، أخــذت طـــابع ريعى طفيلى، فى أسواق العقارات والخدمات والمعادن والتـــسويق والأعـــلان. ولازال الأقتصاد العسكري محرك النمو، والقوة القاطرة للصناعة والتكنولوجيا، والبحث والتجارة والعمالة، واشعال الحروب المحلية، وبذلك أصـــبح أهـــم أداة لمواجهة الأزمة (راجع حجم تجارة السلاح على مستوى العالم).

وفى التخوم المهمشة تنفجر أزمة الديون الخارجيـــة، وتتحـــول البرجوازيـــة الحاكمة الى الكومبرادورية، ويعاد دمج التخوم فى الأقتصاد العـــالمى، لتعميـــق ظاهرة التدويل، وتهميش قطاعات واسعة من الناس.

ومن ثمة أصبحت ممارسات السلطة لاتخرج عن ادارة الأزمات، لاتقيم قاعدة سليمة تتيح التوسع على أسس مجددة. عولمة غير مضبطة، تحبس الرأســمالية في حركة الركود، وتعمل على تفكيك الحقوق الاجتماعية التى سبق أن أكتسبتها الطبقات الشعبية بكفاحها الطويل.

النظام الرأسمالى المعولم، له حدوده التاريخية، يتحـــدد مـــستقبله ومـــصيره، بتناقضاته الرئيسية المتمثلة فى الأزمات الأقتصادية، وأستلاب الأنـــسان الـــذي أصبح سلعة، يتحرك فى نظام عالم المال والأستقطاب. ويؤدي التراكم المنفلـــت لرأس المال الى تدمير متعاظم للطبيعة، وتغيرات مناخية، ونضوب فى الموارد، وتلويث الماء والهواء والارض. هكذا نصل الى حقيقة أن العقلانية الرأســمالية

أصبحت عاجزة عن أقتراح الوسائل الملائمة لادارة مستقبل البشرية. فهى تواجة أزماتها المتلاحقة على مستوى الأجل القصير، وعلى المستوى الجزئـي، دون سعي لأقامة قاعدة سليمة، تتيح التوسع على أسس مجددة، انما تكتفـي بـادارة الواقع المتأزم.

والسؤال الآن هو هل يمكن ترشيد الرأسمالية، والاجابة أن هذا الأمـر قـد يتحقق، بشرط تغيير موازين القوى، لتوفير الآليات الازمة لضبط حركة النظام الاقتصادى، وشروطه الاجتماعية والسياسية، ووضع تناقضات البنية الداخليـة للنظام تحت السيطرة، وضمان حد أدنى من توافق آليات اعادة الانتاج الموسع.

حاليا المقاومات والتناقضات الاجتماعية دائما حبلـى بالبـدائل والمـشاريع الجديدة. **فالكنزية الجديدة** تعمل على تصحيح نقائص النظـام، وجعلـه أكثـر انسانية، دون المساس بالسوق الرأسمالى كمحرك للأقتصاد، مع تقنـين النظـام للحد من آثاره الضارة. وخلق آليات قادرة على التخفيف من المظالم الاجتماعية، ولهذا التيار عدة تنويعات، ترفض فى الأساس التوحش الرأسمالي.

مابعد الرأسمالية، اتجاة يرى أن منطق النظام هو الشيء الواجب تغييره، لأنه لايتفق مع متطلبات المجتمع، باعادة تنظيم الاقتصاد على أسس جديدة. بمعنى أن منطق الرأسمالية ذاته مطعون فيه، لأنه لايستهدف الا تحقيق أقصى ربح ممكن، بغض النظر عن الأضرار التى تصيب حياة الأنسان والبيئة. فالرأسمالية عزلت الأقتصاد عن المجتمع، وجعلته شيئا قائما بذاته، حيث الأقتصاد الصرف يتعالى تجريديا على الواقع ويلغيه من خطابه، كما يظهر الأقتـصاد الـصرف كـأداة ممتازة لادارة الأزمة لا الخروج منها.

فالمنطق الرأسمالي يحول التنمية الى مجرد استهلاك غير محـدود، وغيـر متساو، ومدمر للتوازنات في الطبيعة والكرامة الأنسانية، وبعيدا عـن الرقابـة الشعبية.

المشروع الآخر ينطلق من مفهوم أن السوق علاقة اجتماعية، وبالتـالي فالاقتصاد هو بناء اجتماعى، وعلى هذا الاساس يقترح بدائل جذرية، فى اطار توازن جديد للقوى، الأمر الذي يتطلب تحرك سياسي اجتمـاعي للـسير علـي طريق البدائل:

١. السيطرة على أنشطة المضاربات، أو وقفها كليـا.
٢. عزل قطاعات من الأنشطة عن المنطق التجاري للسوق مثـل التعلـيم والثقافة والصحة.
٣. التجمعات الاقتصادية الاقليمية، هي قاعدة أكثر قوة وفاعلية، للمفاوضة مع الاقتصاد المعولم، وخلق تعددية قطبية، وتعديل العلاقات بين الشمال والجنوب ردا على الاستقطاب.
٤. هيكلة جديدة للأمم المتحدة، وتفعيل منظماتها.
٥. دور جديد للمجتمع المدنى يسمح بتحول الناس الى مـواطنين فـاعلين، وليسوا مجرد منتجين ومستهلكين.

وفي كل الاحوال تدخل في الحسبان المصالح الاجتماعيـة المختلفـة، تحليل النظام، وتشخيص التحديات، وتحديد الأهداف الممكنة، وتعبئة القوى السياسية والأجتماعية، **فليس التاريخ محكوم بحتمية الأقتصاد البحت، أنـه نتاج الردود الأجتماعية على الميول التى تعبر تلك القوانين عنها. الردود التى تحدد بدورها العلاقات الاجتماعية، التى تمارس فـي أطارهـا تلـك القوانين وظيفتها. المقاومة المنظمة المتماسكة هي التى تكيـف حركـة التاريخ الحقيقي، بدرجة لا تقل فاعلية عن تحكم منطق التراكم الرأسمالى الخالص.**

أهـم المصطلحات

الاسطـورة: myth

- قصة مقدسة أو دينية، تولدت فى المراحل الأولى للتاريخ، تروى أحداث غريبة أو خارقة للطبيعه، تدور حول القوى الغيبيـة العليـا، أو أصـل العالم، والنظم الجتماعية، وتاريخ البشر. يتعلق محتواها بخلق الظـواهر الطبيعية أو فوق الطبيعية أو الثقافية. درست باعتبارها مصادر للتـاريخ الشفاهى، وكمفاتيح للكشف عن القيم المجتمعية المهيمنة، وتعميم وشرح الظواهر المختلفة للطبيعة والمجتمع.

- تتميز الأسطورة بتناقلها وإنتشارها على نطاق واسع، وتأثيرها العميـق نسيج مضطرب من الخيوط، تبدو وكأنها تنشئ عالمـاً خـارج دائـرة التموضع المكانى والزمانى الحادث. تستطيع أن تحمل معنى فى علاقتها بالمطلق، نزعة نحو تحليل الأحداث، وتفسير الوجود، والتـساؤل عـن أصله وغاياته. إنها الإطار الأسبق والاداة الأقدم للتفكر الانسانى، وقـد تبنت الديانات بضع أساطير أساسية..

- الشكل الظاهر للأسطورة أنها رموز كامنـة ومعـان عميقـة.. قـدمت لمختبرات علوم الاجتماع والانثرويولوجيا مادة قيمـة لا تقـدر بـثمن. تاريخيا تسجل التجارب الأولية وتعبر عن خبرات عاناها الجنس البشرى فى مطلع حياته، مما يجعلها ذاكرة الجماعات الاولى: تـأملات لانـسان القديم، وحكمته واسلوبه فى المعرفة والتفسير والتعليل، فالاسطورة نظام فكرى متكامل.

- كما أننا نلمح تأثير كبير لنمط الانتاج الاقتصادى على مضمون وصياغة الاسطورة، فصورة آدم وحواء فى جنة عدن مثلاً، ما هـى إلا ترديـد

للمرحلة الاقتصادية الأولى القائمة على التقاط الطعام، فى فترة ما قبل الحضارات. أما السقوط الناتج عن الأكل من شجرة المعرفة، فيرمز إلى قبول التحد الناتج عن مغادرة مرحلة الوئام مع الطبيعة، التى ميزت المجتمع الأمومى، والدخول فى مرحلة الصراع مع الطبيعة والصراع الاجتماعى ونشأة ظاهرة الاغتراب.

التحقيب: periodisation

وحدة التاريخ الكونى تتمثل فى تعاقب ثلاث أنماط إنتاج هى: نمط الانتاج المشاعى، نمط الانتاج الخراجى، نمط الانتاج الرأسمالى - الذى يتسم بخصائص عامة كونية - كل طور من الأطوار الثلاثة منفصل عن الطورين الآخرين، بعصر إنتقالى، و باعتبار أن الطبقات محددة فى إطارهذة التشكيلات الاقتصادية، التى تتحكم بتلك الانظمة الاجتماعية، من خلال العلاقة الجدلية بين الصراع الطبقى والقاعدة القتصادية . ولئن كان الصراع الطبقى هو محرك التاريخ ، فان هذا الصراع يندرج فى إطار دولانى - قومى، يحدد مدلولة وأشكالة ومخارجة. أيضا تحقيب التاريخ لابد أن يقوم على الجدلية ما بين هذة الاتجاهات العامة، و التطورات اللامتكافئة التى تتجلى من خلالها هذه الاتجاهات.

الانسان: Human

تناولت الانثروبولوجيا الفلسفية طبيعة الانسان بشكل مجرد، متجاهلة طبيعته الاجتماعية، وفى المسيحية تأكيد على تقسيم طبيعة الانسان الى روح وجسد، وإن البدن أصل الخطايا والآثام، مع تركيز على العالم الداخلى النفسى للانسان الذى يكفل له الخلاص، وفلسفة عصر التنوير ترى فى الانسان وحدة حية لمختلف القوى والقدرات، وتصوره مركزاً للعالم، مع تأكيد على إستقلالية الانسان، ولا محدودية قدراته الخلاقة.

الماركسية ترى أن ماهية الانسان ليست شيئا مجرداً، يخص الفرد مأخوذاً على حدة. فالانسان ليس شيئاً معطى مرة واحدة والى الأبد، حيث يتعذر تكون الانسان خارج المجتمع. ففى مجرى العمل ينمى الانسان ويطور قدراته ومواصفاته، ويخلق عالمه الاجتماعى المتميز، ويجسد كل غنى الشخصية البشرية. ان ماركس لم يكن ينطلق فى بحثة من سؤال الانسان، ومشتقاته الايديولوجية، إنما كان ينطلق من البنية الاجتماعية الاقتصادية، ويعتمد على مفهوم التاريخ أساساً له، ومن ثمة تلاشت لديه مقولة الاغتراب، والجوهر الانسانى، التى لا يقبل بها الحقل النظرى. فالمفهوم يشير الى العلم، بينما تشير المقولة الى فضاء التأمل الفلسفى .

التاريخى و المنطقى:

مقولتان فلسفيتان، تعبران عن العلاقة بين عملية التطور الفعلية وبين انعكاسها فى الفكر. فالتاريخى هو عملية التطور الفعلية لشىء ما، مثل تطور المجموعة الشمسية، ونشوء الانسان، وتاريخ المجتمع البشرى، وتطور التكنيك واللغة والفكر والعلوم، فهذه كلها تمثل التاريخى، اى عمليات موضوعية، تمت أو تتم الآن . أما المنطقى فهو التصوير النظرى للتاريخ، ولكن ليس عبر تتبع ووصف كامل مجرى العملية بكل غناها وتفاصيلها وأحداثها، الجوهرية منها والعرضية، وإنما عبر تحليل عمليات تطور الشىء وتشكله، تحليل ما بين جوانبه من علاقات وقوانين وروابط وحلقات وتفاعلات، تحضر فى حالة الشىء المتطورة .

وثمة وحدة، تربط بين التاريخى والمنطقى. ان المنطقى يعكس التاريخى بصورة مجردة عن الصدف والتعرجات فى التاريخ الواقعى، فيأتى تصويرا "مستقيما"، "معدلا"، للتاريخى وبهذا المعنى يأتى المنطقى مفتاحا لفهم التاريخى.

القانون: Law - "Scientific"

علاقة أو رابطة عامة بين الظواهر فى الطبيعة والمجتمع. يتسم بالضرورة والموضوعية، ويتجلى فى كافة الاحوال المكانية والزمانية. يحكم كافة ظواهر الواقع (الطبيعة والمجتمع والفكر) بصورة مستقلة عن إدارة البشر ووعيهم. وعما إذا كان الناس يعرفون به أم لا، وتشكل القوانين التى توصل اليها العلم أساساً للتفسير والتنبؤ.

البنيوية: Structure

تعايش عدة أنماط من الأنتاج فى البنية الأجتماعية، هو الشكل الضروري لوجودها التاريخي في كل زمان من أزمنتها. لكن غي منطق البنيوية نجد أن التماسك الداخلى في البنية الأجتماعية هو بالدقة في غياب الصراع الأجتماعي، فالبنية الأجتماعية التاريخية متماسكة بذاتها، وأعادة أنتاج البنية بذاتها يرجع الى منطق التماثل. بعبارة اخرى البنيوية اتجاة لغوي وفلسفي، ينظر الى البنية الأجتماعية من منطلق تثبيتى تزامنى synchronic مسقطا عنها عنصر التعاقب التاريخي، مهملا ما فيها من تناقضات، وما تحتويه من امكانات مستقبلية، وهي بهذا المنهج تعد امتدادا للوضعية، ولكن بأدوات آخرى.

الاقتصادوية:

تحدد أطوار نمط الانتاج بحركة تطور القوى المنتجة، فى انفلاتها من علاقاتها البنيوية بعلاقات الانتاج، فنتكلم عن ثورات صناعية وتكنولوجية، واكتشافات للطاقة والثورات الالكترونية ... الخ. أى حصر أطوار نمط الانتاج فى هذه القفزات التكنولوجية. ويطرح أوجست كونت فكرة التطورية والاستمرارية التاريخية. وأن التغير يكمن فى تطور دائم مستمر فى قوى الانتاج، دون حاجة الى تحويل بنية علاقات الانتاج القائمة، أو على اساس الابقاء عليها، بمعنى ان تطور الانتاج الرأسمالى فى حركه تطور دائم صاعد. وأن الازمة ليست سوى حادث عارض .

فالاقتصادوية ترى فى حركة تجدد نمط معين من الانتاج تولداً تلقائيــا لبنيــة متماسكة، أى أن البنية الاجتماعية تتحرك بذاتها، فى آلية إقتصادية بحت، مــع وضع الصراع الاجتماعى خارج حركة البنية. الاقصادوية تعزل حركه البنيــة فى حركه إعادة الانتاج، عن حركة الصراعات السياسية والاجتماعية .. لكــن مفهوم الاستمرارية التاريخيه هذا يعجز عن تفسير القطع البنيوى، أو التحــول البنيوى الذى يتم فيه الانتقال من بنية الى اخرى.

الارادية: Voluntarism

تظهر بشكل عام فن ممارسات الصراع الاجتماعى، فى شروط تاريخية محدودة. من تأزم الصراع ، يتولد فيها وهم إجتماعى ، بضرورة التغير حالاً ، قبل أن تكون التناقضات الاجتماعية قد بلغت بالفعل درجة نضجها ، اى نقطة انــصهارها. هــى محاوله إ فتعال ثورة، عند أى أزمة يمر بها تطور البنية الاجتماعية، ودون تحديــد علمى لطبيعة هذه الأزمة (هل هى أزمه اقتــصاديه أم سياســية هــل هــى أزمــة أيديولوجيه، أم هى أزمة هيمنة طبقية) أى دون رؤيه العلاقة الفعليه، التى تربطهــا بالحركه المحوريه للصراع الاجتماعى. الارادية تنظر الى الأزمة بشكل مجرد عــن وجودها الفعلى.

الرصد الكرونولوجى: Chronology

سرد للأحداث، تبعاً لتسلسلها الزمنى، تسجيل عام متتــابع، يخلــو مــن التحليــل والتفسير ومن إكتشاف القوانين التى تحكم حركة الظاهرة.

التكوين الاجتماعى الاقتصادى:

نمط الانتاج هو مفهوم تجريدى، يعبر عن درجة تطور قوى الانتاج عنــد لحظــة معينة. بينما مفهوم التكوين الاجتماعى الاقتصادى هو مفهوم ينهض على التجــسيد الملموس للواقع التاريخى العينى، حيث تحتويه تشكيلة متداخلة متشابكة ومتزامنة من أنماط الانتاج المتعددة، تتعايش معاً، يهيمن نمط إنتاج معين كمستوى حاكم، وتصبح

الانماط الاخرى مجرد انتقاليه أو ثانوية. بمعنى تميز وسيطرة **نمط إنتـــاج معـــين**، تتمفصل معه مجموعة معقدة من أنماط الانتاج الخاضعة له.

التناقض: Contrariety

علاقة داخلية بين ما للشيء أو العملية من نزعات وجوانب، يتداخل أحدهما مـــع الآخر وينفيه فى الوقت ذاته (وحدة و صراع الاضـــداد) والـــديالكتيك هـــو دراســـة التناقضات فى جوهر اللاشياء. ويتسم التناقض بشمولية الطابع، لأن الاشـــياء كلهـــا تتغير وتتطور باستمرار، والتناقض نفسه يتغير ويتطور. أما مراحـــل تجليـــه فهـــى التمايز والاستقطاب والتصادم والتناحر، وهو ينتقل من الوحدة المباشـــرة للجوانـــب المتضادة الى الصراع بينهما، من ثم الى حلها، وحل التناقض يعنى صيرورة الشيء شيئاً آخر، جديداً، له بدوره، تناقضاته، التى لا تزال كامنة. وبذلك يكون التناقض لب الديالكتيك، لأنه مصدر كل حركة وكل تطور .

الأيديولوجيا: Ideology

نسق من الآراء والأفكار والنظريات السياسية والحقوقية والاخلاقيـــة والفلـــسفية، وهى جزء من الوعى الاجتماعى، تتحدد بظروف حياة المجتمع الماديـــة، وتعكـــس العلاقات الاجتماعية. وفى الايديولوجيا المعبرة عن مصالح الطبقات الرجعية، ينعكس الواقع، كقاعدة عامة، إ نعكاساً مشوهاً. ورغم أن تطور الأيديولوجيا تتحدد فى النهاية بالظروف الواقعية، وعلاقات البشر الاجتماعية، فانها تتمتع باستقلالية نسبية، وتـــأثير على باقى الظواهر الاجتماعية، وضمنا على الأساس المادى الذى ولدها.

جرامشى رأى أن الطبقـــة الـــسائدة تـــستعين بالأيـــديولوجيا لتفـــرض هيمنتهـــا، والتوسير أكد على ضرورة إحلال العلم محل الأيديولوجيا، عـــن طريـــق الأنقطـــاع المعرفى.

القطيعة المعرفية:

تعنى رفض النظرية التراكمية فى المعرفة، وشق طريق جديد، فلا تعود اللحظة تكرارا كمياً للتاريخ، بل هى عمل دءوب، هى إنجاز للحداثة. وزمان القطع البنيوى يكسر البنية الاجتماعية، هو زمان دخول البنية الاجتماعية فى قفزتها البنيوية مرحلة جديدة Turning point ، ويبلغ الصراع الاجتماعى حده الاقصى، ويكون العامل السياسى مسيطراً.

القفـزة:

عملية الأنتقال الجدلية من كيفية معينة الى اخرى، وتختلف القفزة أو النقلة عن التغيرات الكمية، بأنها تعنى إنعطافا جذرياً فى التطور. وتأتى القفزة حلاً للتناقضات الداخلية، ونفياً جدلياً للقديم، وترسيخا للجديد، وهى تجرى عبر تحولات كمية متلاحقة لكافة ميادين الحياة الطبيعية والاجتماعية، وتعنى دوماً تحولا نوعياً، أى انقطاعا فـي تدرج التغيرات الكمية.

الجبريـة: Fatalism

مذهب يقول بتبعية الناس الكاملة إما لقوى غيبية، واما لفعل قوانين الواقع المحيط، التى ينبغى على الناس الاذعان لها بدون تحفظ. ويقوم فى صلب الجبرية عدم نضج بالمعرفة العلمية، أو الخطأ فى حل مسألة السببية، حيث يبالغ إما فى دور الضرورة، أو دور الصدفة، كما وتنفى الجبرية قيمة نشاط الناس الواعى، كأداة لتحقيق الضرورة الموضوعية، إستناداً الى معرفة القوانين الموضوعية للطبيعة والمجتمع.

الكومبرادورية:

كلمة برتغالية، تعنى فى الأصل المواطن الذى يعمل فى خدمة الأوروبى. ثـم أصبحت تطلق على وكلاء الشركات الأوربية فى الصين. وفى المرحلة العالمية الجديدة أصبحت البرجوازية المحلية فى الأطراف مجرد حزام نقل آليات التبعية

لحساب رأس المال المدول. خصوصا وأن نشأتها التاريخية كانت من خلال الغــزو الاستعمارى. وهذا يعني أرتباطها بنيويا بالعولمة الرأسمالية.

ايتوبيـــــا: Eutopia

كلمة Eutopia يونانية الأصل معناها المكان الفاضـــل، أمـــا كلمـــة Outopia فمعناها: لا مكان. على أساس أن اليوتوبيا هي تصور خيالى يرســـم فيـــه صـــاحبه مجتمعا فاضلا وحكيما وسعيدا. اما بهدف التخطيط العلمي لمثل هذا المجتمـــع علـــى نحو ما فعل افلاطون، والفارابي القرن العاشر. واما بهدف الهروب مـــن مجتمعـــه القائم، الي مجتمع خيالي فاضل على نحو ما فعله توماس مـــور. وفـــى القـــرن ١٨ ظهرت يوتوبيات مختلفة تطمح الى التخطيط لمجتمعات فاضلة على أسس مثالية.

الشعبويـــــة: Populism

اتجاه يظهر خلال المراحل أو الفترات الأنتقالية، أثناء الحاق التكوينات الأجتماعية التقليدية بالنمط الرأسمالي – بكل المصاعب والأزمات المترتبة على ذلك – ويكـــون هدف الحركة الشعبوية التاريخي هو البحث عن سبيل قومي خاص متميـــز للحيـــاة والتحرر، يتخطى الأطار البرجوازي، ويحافظ على التراث، مع التبشير بمنظومة قيم طوباوية، معزولة عن الحركة الأجتماعية، أو اتباع سياسة رد الفعل والرفض السلبى والأحتجاج. حركة تلقائية عفوية ليس لها برنامج محدد، ضمن رؤيـــة اســـتراتيجية، والأنفجار الشعبوي غير المحسوب، الذي يعجز عن تقديم بديل ايجابي فعال قد يؤدي الى كارثة. يتمتع بقدرة سلبية يستطيع بها أن يفجر النظام ويهدمه، دون أن يتحـــول الى بديل ايجابي.

الشكل الشعبوي فى السلطة قد يتمثل فى أنجاز اصلاحات من فوق، مـــع مـــساندة شعبية تحت قيادة كاريزمية، دون اطلاق مبادرة الجماهير، الأمر الذي يـــؤدي الـــى التصفية، بمجرد ضرب هذه الزعامة.

أهـم المراجـع

١- أحـمد زايـد	الدولة فى العالم الثالث	دار الثقافة للنشر	١٩٨٥
٢ – اوسكار لانـج	الاقتصـاد السياسـى	دار المعـارف	١٩٧٠
٣ – أحمد صادق سعد	تاريخ مصر الاقتصادى الاجتماعى	دار بن خلـدون	١٩٧٩
٤ – أحمد صادق سعد	ست دراسات فى النمط الاسيوى للانتاج	دار الطليعة	١٩٧٩
٥ – أحمد صادق سعد	تاريخ العرب الاجتماعى	دار الحداثـة	١٩٨١
٦ – أحمد صادق سعد	نشأة التكوين المصرى وتطوره	دار الحداثـة	١٩٨١
٧ – جورجى بليخانوف	فلسفة التاريخ	دار الكاتب العربى	١٩٦٩
٨ – راشد البراوى	التفسير الاشتراكى للتاريخ	مكتبة النهضـة	١٩٤٧
٩ – رفعت سلام	بحثاً عن التراث العربى	الهيئة المصرية العامة للكتاب	١٩٨٥
١٠ – رمـزى زكى	الليبراليـة المستبـدة	دار سينـا للنشـر	١٩٩٣
١١ – رمـزى زكى	العولمـة الماليـة	دار المستقبل العربى	١٩٩٩
١٢ – زينب الخضيرى	فلسفة التاريخ عند ابن خلدون	دار الفـارابـى	٢٠٠٦
١٣ – سمير أمين	الطبقة والأمة في التاريخ	دار الطليعـة	١٩٨٠
١٤ – سمير أمين	سيرة ذاتية فكريـة	دار الأداب	١٩٩٣
١٥ – سمير أمين	نقـد روح العصـر	دار الفـارابـى	٢٠٠٣
١٦ – سمير أمين	مستقبل الجنوب فى عالم متغير	دار الأميـن	٢٠٠٢
١٧ – سمير أمين	الاقتصاد السياسى للتنمية	دار الفـارابـى	٢٠٠٢

١٨ – سمير أمين	ما بعد الرأسمالية المتهالكة	دار الفارابى	٢٠٠٢
١٩ – عبد العزيز عزت	فلسفة التاريخ وعلم الاجتماع		١٩٥١
٢٠ – عبد الغفار مكاوى	خواطر فى فلسفة التاريخ	مجلة الفكر المعاصر	١٩٧٠
٢١ – علي بركات	التاريخ وقضايا المنهج	مجلة قضايا فكرية	١٩٩٢
٢٢ – على مبروك	اللاتاريخية وازمة الخطاب العربى المعاصر	مجلة قضايا فكرية	١٩٩٥
٢٣ – عبد الوهاب المسيرى	نهاية التاريخ والنظام العالمى الجديد	مطبوعات التضامن	١٩٩٧
٢٤ – عطيات أبو السعود	الامل واليوتوبيا فى فلسفة أرنست بلوخ	منشأة المعارف	١٩٩٧
٢٥ – عطيات أبو السعود	الوعى التاريخى بين الماضى والمستقبل	مجلة عالم الفكر	٢٠٠١
٢٦ – فراس السواح	دراسة فى الاسطورة	دار الكلمة	١٩٨٠
٢٧ – فرناند برودال	مدرسة الحوليات الفرنسية	مجلة المنار	١٩٨٠
٢٨ – فؤاد مرسى	الرأسمالية تجدد نفسها	عالم المعرفة	١٩٩١
٢٩ – فوزى الاخناوى	مقدمة منهجية فى علم التاريخ	مجلة تحديات ثقافية	عدد١٤
٣٠ – قاسم عبده قاسم	تطوير مناهج البحث فى الدراسات التاريخية	عالم الفكر	١٩٨٩
٣١ – كارل بوبر	بؤس الايديولوجيا	دار الساقى	١٩٩٢
٣٢ – محمود عبد الفضيل	التشكيلات الاجتماعية، والتكوينات الطبقية فى الوطن العربى	مركز دراسات الوحدة العربية	١٩٨٨
٣٣ – كريم مروة	الفكر العربى وتحولات العصر	دار الفارابى	٢٠٠٦
٣٤ – محمد حافظ دياب	صادق سعد والكتابة التاريخية	مؤسسة عيبال	١٩٩٢
٣٥ – محمود أمين العالم	دفاع عن التاريخ	دار الهلال	١٩٧٠

٣٦ – محمود أمين العالم	مقدمة ابن خلدون مدخل ابستمولوجى	دار الثقافة الجديدة	١٩٨٩
٣٧ – محمود أمين العالم	نظرية الثورة عند مهدى عامل مفهوم الزمن فى الفكر العربى التاريخ والنظرية	مجلة قضايا فكرية	١٩٩٢
٣٨ – محمود أمين العالم	فوكوياما ونهاية التاريخ	دار المستقبل العربى	٢٠٠٠
٣٩ – محمد دويدار	الاقتصاد السياسى	المكتب المصرى الحديث	١٩٧٣
٤٠ – محمد دويدار	الاقتصاد الدولى	دار الجامعة الجديدة	١٩٩٧
٤١ – مهدى عامل	أزمة الحضارة العربية	دار الفارابى	١٩٨٥
٤٢ – مهدى عامل	نقد الفكر اليومى	دار الفارابى	١٩٨٨
٤٣ – مهدى عامل	فى تمرحل التاريخ	دار الفارابى	٢٠٠١
٤٤ – يمنى الخولى	العلم والاغتراب والحرية	الهيئة المصرية العامة للكتاب	١٩٨٧
٤٥ – يمنى الخولى	مشكلات العلوم الانسانية	دار الثقافة للنشر	١٩٩٦
٤٦ – يمنى الخولى	فلسفة العلم فى القرن العشرين	عالم المعرفة	٢٠٠٠
٤٧ – الموسوعة الفلسفية العربية		معهد الانماء العربى	١٩٨٦
٤٨ – المعجم الفلسفى المختصر		دار التقدم	١٩٨٦
٤٩ – الموسوعة الفلسفية		دار الطليعة	١٩٨١
٥٠ – موجز تاريخ الفلسفة		دار الفارابى	١٩٨٩

فهرس تحليـلى

الفصل الثالث: حركـة التاريـخ فى زمن العولمـة

للمؤلـــــــــــــــف

الكتــــــــب:

١. المسألة الزراعية فى الدول النامية وتجربة الاصلاح الزراعى فى مصر	توزيع دار الثقافة الجديدة	١٩٧٣
٢. مصر الفرعونية بين الماضى و الحاضر دراســة فــى دور الدولـــــة المركـــزيــــة فى التكويــن الاقتصادى الاجتماعى المصــرى	دار الثقافة الجديدة	١٩٩٣
٣. دول الجنوب وأزمة الاقتصاد الدولى	دار الثقافة الجديدة	٢٠٠٠

أهم المقالات المنشورة :

١. حقوق الانسان و الضمانات الدولية	كتيب	١٩٨٨
٢. الأنســـــان والبيئـــــــــة	كتيب	١٩٨٩
٣. اطــــار عام لطرح مشكلة البيئــة	مجلة التربية المعاصرة	١٩٩٤
٤. مقدمة منهجية في دراسة علم التاريخ	مجلة تحديات ثقافية	٢٠٠٣
٥. قراءة فى نشأه التكويــن المصــرى	مجلة تحديات ثقافية	٢٠٠٣
٦. أزمة التحول فى التكوين المصرى حتى القرن ١٨	مجلة تحديات ثقافية	٢٠٠٥
٧. محمد على والطريق الشرقى الى الرأسمالية	كتيب	٢٠٠٥

اختلطت محاولات الإنسان الأولى لتسجيل تاريخه، بالصياغات الأولى الأسطورية، حيث لم يكن له دور واضح في الفعل التاريخي. كانت الأسطورة تحكم التاريخ، ولم تكن العملية التاريخية نتاجا لتفاعل الإنسان مع بيئته، في إطار زمني محدد..

بداية من عصر التنوير أراد الإنسان أن يعرف مكانه في التاريخ، أراد أن يفهم إلى أين تسير البشرية، حاول أن يفسر الأحداث التي تجري حوله. بدأ يطرح على نفسه تساؤلات متتالية: هل هو سيد مصيره، وصانع تاريخه.. بالوعي والاستنارة، وتصحيح الأفكار؟

هل التراكم التقني والمعرفي يحكم تطور الحياة الاقتصادية والاجتماعية، من خلال قوانين موضوعية، لها صفة الحتمية التاريخية؟ هل التاريخ يتجه إلى نهايته في أطار الليبرالية الرأسمالية والثورة التكنولوجية؟

ما هو أثر الأزمة الكونية لتراكم رأس المال، وانهيار آليات التضبيط، وصعود الرأسمالية المالية، ومخاطر العولمة، على مصير الإنسان؟

ما هي الأطر والآليات والفاعليات التاريخية، التي يمكن أن تستخدم لضبط وتنظيم أزمات التراكم العالمي، وهندسة النزاعات الدولية وبناء عالم جديد؟

هذه بعض الأسئلة الهامة، التي يحاول هذا الكتاب تقديم إجابة عنها



